الجامعـــــة الاردنيـــــة
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد والاحصاء

تطور التجارة الخارجية في الاردن

«١٩٧١ ـ ١٩٨٥»

اعـــداد

محمد مسلم حمود المجالي

٣٣٣٦
١٧
١٨٢٢

اشـــراف

الدكتور محمد هيثم الحوراني

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

Digitized by Arabic Digital Library-Yarmouk University, http://Library.yu.edu.jo, 2014
Thesis Deposit - Center of Thesis Deposit - University of Jordan - Library

الاهـــــــداء

. . . الى الوالد والوالدة
. . . الى اخواني واخواتي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" شكر وتقدير "

بعد ان تمّ بعون الله تعالى الانتهاء من هذه الدراسة، يسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي الدكتور محمد هيثم الحوراني لرعايته واشرافه على كتابة هذه الدراسة، حيث كان لسديد نصحه وارشاده المتواصل الأثر الكبير عليها حتى خرجت بصورتها الحالية. كما اوجه شكري الى الدكتور اسامة الدباغ من قسم الاقتصاد على ملاحظاته وارائه القيمة التي قدمها لي.

واتقدم بجزيل التقدير الى اساتذتي الافاضل الذين شاركوا في مناقشة الرسالة وكان لملاحظاتهم وارائهم القيمة الاثر الواضح عليها وهم الدكتور احمد طكاوي والدكتور عبد خرابشة والدكتور نور الدين تقي الدين.

واقدم شكري الى العاملين في قسم الاحصاء والنشر بالبنك المركزي والعاملين في وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة المراكز التجارية وغرفة الصناعة وغرفة التجارة والاحصاءات العامة، اليهم جميعا تقديري واحترامي للتسهيلات التي منحوني اياها اثناء جمع البيانات والمعلومات.

ولا يفوتني ان اتقدم بعظيم حبي وتقديري الى جميع افراد عائلتي حيث كان لتشجيعهم المستمر ولتوفيرهم الجو المناسب الأثر الواضح في انجاح هذه الدراسة. واشكر السيد خليل ابو شخيدم على جهده الذي بذله في طباعة هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق.

محمد سلم المجالي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"محتويات الدراسة"

	الصفحة
— الاهداء	أ
— شكر وتقدير	ب
— محتويات الدراسة	جـ
— قائمة الجداول	ز
— قائمة الملاحق	ى
— المقدمة	ك
— الفصل الاول : هيكل الاقتصاد الاردني وملامحه الرئيسية : — ...	(١—٢٣)
١٠١ مقدمة	١
١٠٢ الملامح الرئيسية العامة للاقتصاد الاردني	١
١٠٢٠١ المساحة والسكان	٢
١٠٢٠٢ القوى العاملة	٣
١٠٢٠٣ الموارد الطبيعية	٤
١٠٢٠٤ العالمة العامة	٦
١٠٢٠٥ الاستهلاك	٨
١٠٣ تطور الناتج المحلي والقطاعات المكونة له	١٠
١٠٣٠١ تطور الناتج المحلي	١٠
١٠٣٠٢ مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي	١٢
١٠٣٠٢٠١ مجموعة قطاعات الانتاج السلعي	١٢
١٠٣٠٢٠٢ مجموعة قطاعات الانتاج الخدمي	١٥
١٠٤ ملامح خطط التنمية الاردنية	١٨
١٠٥ الخلاصة	٢١
— الفصل الثاني : هيكل التجارة الخارجية وتطوره في الاردن : —	(٢٤—٤٨)
١٠٢ مقدمة	٢٤
١٠٢٠٢ نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني	٢٥
١٠٢٠٢٠١ نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي ...	٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / محتويات الدراسة

الصفحة

٢٠٢٠٢ نصيب الفرد الواحد من التجارة الخارجية ٢٩
٣٠٢٠٢ تطور الايرادات العامة من التجارة الخارجية ٣١
٣٠٢ تطور الميزان التجاري ٣٢
٤٠٢ تطور ميزان المدفوعات ٣٦
١٠٤٠٢ حسابات ميزان المدفوعات الاردني ٣٦
١٠١٠٤٠٢ الحساب الجاري ٣٧
٢٠١٠٤٠٢ حساب رأس المال ٤٥
٣٠١٠٤٠٢ حساب السهو والخطأ ٤٧
٥٠٢ الخلاصة ٤٨
الفصل الثالث : تحليل اقتصادي لنشاط الاستيراد في الاردن : ـ (٤٩ـ٨٢)
١٠٣ مقدمة ٤٩
٢٠٣ تطور المستوردات ٤٩
٣٠٣ تحليل التركيب السلعي للمستوردات ٥٢
١٠٣٠٣ المستوردات من السلع الاستهلاكية ٥٣
٢٠٣٠٣ المستوردات من المواد الخام ٥٩
٣٠٣٠٣ المستوردات من السلع الرأسمالية ٦٢
٤٠٣٠٣ المستوردات من المواد غير الداخلة في مكان آخر ٦٦
٤٠٣ تطور الميل للاستيراد ٦٦
٥٠٣ تحليل التوزيع الجغرافي للمستوردات ٧٠
١٠٥٠٣ مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة ٧٠
٢٠٥٠٣ مجموعة الدول العربية ٧٢
٣٠٥٠٣ مجموعة الدول الاشتراكية ٧٤
٤٠٥٠٣ اليابان ٧٤
٥٠٥٠٣ الهند ٧٤
٦٠٥٠٣ البلدان الاخرى ٧٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / محتويات الدراسة

		الصفحة
٦٠٣	سياسة الاستيراد وتطور انظمتها	٧٥
٧٠٣	الخلاصة	٨٢
الفصل الرابع:	تحليل اقتصادي لنشاط التصدير في الاردن : -	(٨٣-١١٤)
١٠٤	مقدمة	٨٣
٢٠٤	تطور الصادرات	٨٤
٣٠٤	تحليل التركيب السلعي للصادرات	٨٦
١٠٣٠٤	الصادرات من السلع الاستهلاكية	٨٨
٢٠٣٠٤	الصادرات من المواد الخام	٩٢
٣٠٣٠٤	الصادرات من السلع الرأسمالية	٩٦
٤٠٤	تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات	٩٨
١٠٤٠٤	مجموعة الدول العربية	١٠٠
٢٠٤٠٤	مجموعة البلدان الاشتراكية	١٠٢
٣٠٤٠٤	الهند	١٠٢
٤٠٤٠٤	اليابان	١٠٢
٥٠٤٠٤	الجماعة الاقتصادية الاوروبية	١٠٣
٦٠٤٠٤	البلدان الاخرى	١٠٣
٥٠٤	دعم وتشجيع الصادرات الوطنية	١٠٣
٦٠٤	الخلاصة	١١٣
الفصل الخامس:	تحليل مؤشرات التبعية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية الاردنية :	(١١٥-١٣٦)
١٠٥	مقدمة	١١٥
٢٠٥	مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج	١١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / محتويات الدراسة

الصفحة

٣٠٥ مؤشر التركز السلعي للصادرات ١٢٤

٤٠٥ مؤشر التركز الجغرافي للصادرات ١٢٨

٥٠٥ مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات ١٣١

٦٠٥ الخلاصة ١٣٥

— الفصل السادس: الخلاصة والتوصيات : (١٣٧ — ١٤٤)

١٦ — الخلاصة ١٣٧

٢٠٦ — التوصيات ١٤٢

— الملاحق ..... ١٤٥ — ١٥٧

— المراجع العربية ..... ١٥٨—١٦٢

— المراجع الانجليزية ١٦٣

— ملخص الدراسة باللغة الانجليزية ..... ١٦٤ —

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	نسبة كل من الاستهلاك العام والخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧١–١٩٨٥	٩
٢	تطور الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ٧١–١٩٨٥	١١
٣	الاهمية النسبية لمساهمة مجموعة قطاعات الانتاج السلعي في الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧١–١٩٨٥	١٣
٤	الاهمية النسبية لمساهمة مجموعة قطاعات الانتاج الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي ٧١–١٩٨٥	١٦
٥	نسبة التجارة الخارجية الاردنية (الصادرات ،المستوردات) الى اجمالي الناتج المحلي ٧١–١٩٨٥	٢٧
٦	تطور حصة الفرد الواحد من التجارة الخارجية الاردنية ٧١–١٩٨٥	٣٠
٧	تطور الميزان التجاري الاردني ٧١–١٩٨٥	٣٣
٨	تطور العجز في الميزان التجاري منسوبا الى كل من الاستيراد والناتج المحلي الاجمالي ٧١–١٩٨٥	٣٥
٩	تطور البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات الاردني خلال العامين ٧١، ١٩٨٥	٣٩
١٠	حوالات العاملين في الخارج ونسبتها الى الصادرات الوطنية والمستوردات والعجز التجاري ٧١–١٩٨٥	٤٣
١١	الحوالات بدون مقابل ٧١–١٩٨٥	٤٦
١٢	تطور المستوردات الاردنية ٧١–١٩٨٥	٥٠
١٣	الاهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات حسب الاغراض الاقتصادية ٧١–١٩٨٥	٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١٤	المستوردات من السلع الاستهلاكية ٧١-١٩٨٥	٥٦
١٥	مكونات السلع الاستهلاكية المستوردة واهميتها النسبية ٧١-١٩٨٥	٥٧
١٦	المستوردات من المواد الخام ٧١-١٩٨٥	٦٠
١٧	مكونات المواد الخام المستوردة واهميتها النسبية ٧١-١٩٨٥ .	٦١
١٨	المستوردات من السلع الرأسمالية ٧١-١٩٨٥	٦٣
١٩	الاهمية النسبية لمكونات السلع الرأسمالية المستوردة ١٩٧١-١٩٨٥	٦٥
٢٠	تطور الميل للاستيراد ٧١-١٩٨٥	٦٧
٢١	الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية ٧١-١٩٨٥	٧١
٢٢	تطور الصادرات الوطنية ٧١-١٩٨٥	٨٥
٢٣	الاهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الاردنية حسب الاغراض الاقتصادية ٧١-١٩٨٥	٨٧
٢٤	الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية ٧١-١٩٨٥	٨٩
٢٥	مكونات السلع الاستهلاكية للصادرات الاردنية واهميتها النسبية ٧١-١٩٨٥	٩١
٢٦	الصادرات الوطنية من المواد الخام ٧١-١٩٨٥	٩٣
٢٧	الصادرات الوطنية من الفوسفات ونسبتها الى المواد الخام ٧١-١٩٨٥	٩٤
٢٨	الصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية ٧١-١٩٨٥	٩٧
٢٩	الاهمية النسبية لمكونات السلع الرأسمالية للصادرات الاردنية ٧١-١٩٨٥	٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / قائمة الجـــــداول

رقم الجدول	عنـــــــوان الجـــــــــدول	رقم الصفحـة
٣٠	الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الاردنيـــة ١٩٨٥-٧١	١٠١
٣١	مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج ١٩٨٥-٧١	١١٩
٣٢	مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج في بعض الدول العربية والدول النامية ١٩٨٥-٧١	١٢١
٣٣	مؤشر التركيز السلعي للصادرات الاردنية ١٩٨٥-٧١ ...	١٢٦
٣٤	مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الاردنية ١٩٨٥-٧١ ...	١٣٠
٣٥	مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية ١٩٨٥-٧١ ...	١٣٢
٣٦	درجة التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية في كل من الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية ١٩٨٥-٧١	١٣٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحـــــق

رقم الملحق	عنـــــوان الملاحـــــــــق	رقم الصفحـة
١	تطور الايرادات والنفقات العامة ٧١–١٩٨٥	١٤٥
٢	تطور الايرادات من التجارة الخارجية نسبة الى الايـــرادات العامة ٧١–١٩٨٥	١٤٦
٣	الميزان التجاري للمواد الغذائية ٧١–١٩٨٥	١٤٧
٤	التوزيع الجغرافي للعجز التجاري الاردني لاهم الـــدول ٧١–١٩٨٥	١٤٨
٥	تطور ميزان المدفوعات الاردني ١٩٧١–١٩٨٥	١٤٩–١٥١
٦	تطور استيراد بعض انواع السلع الاستهلاكية ٧١–١٩٨٥ ..	١٥٢
٧	تطور الميل للمستوردات الاردنية حسب الاغراض الاقتصاديـة ٧١–١٩٨٥	١٥٣
٨	مؤشر التركيز السلعي للصادرات في بعض الدول العربيـــة والاجنبية لسنوات مختلفة	١٥٤
٩	درجة التركز الجغرافي للصادرات الاردنية في كل من الكتلتين دول الجماعة الاوروبية والدول الاشتراكية ٧١–١٩٨٥	١٥٥
١٠	درجة التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية في الدول الغربية والدول الشرقية ٧١–١٩٨٥	١٥٦

الاشكال البيانيـــــة

١	رسم بياني يوضح تطور العجز في الميزان التجاري الاردنـــي خلال السنوات ٧١–١٩٨٥	١٥٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" بسم الله الرحمن الرحيم"

مقدمة :-

يؤدي نشاط التجارة الخارجية دورا بارزا في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني واستخدام الموارد الاقتصادية بشكل يحقق الكفاءة في استخدامها ويساهم في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير مستلزمات الانتاج الصناعي والزراعي عن طريق استيراد ما تحتاجه البلد من الالات والاجهزة المتطورة كما ان التجارة الخارجية تدعم الاقتصاد الوطني بحصيلة وفيره من العملات الاجنبية من خلال تصدير السلع الوطنية الى الخارج ، وهذا يعني ان نشاط التجارة الخارجية يصبح من المحددات الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية ، ولكن من جانب اخر ينظر الى التجارة الخارجية على انها مظهر لعلاقة التبعية الاقتصادية والارتباط بين الدول النامية والدول المتقدمة وما يتبع ذلك من تفسير حالة التخلف الاقتصادي والمشاكل التي تواجهها الدول النامية وخاصة فيما يتعلق بتزايد مديونيتها للخارج ومعاناتها من حدة العجز في موازين مدفوعاتها وذلك نظرا لاعتمادها على تصدير عدد قليل من السلع من المنتجات الاولية سواء كانت زراعية او استخراجية مقابل استيراد اعداد متزايده من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية. والاردن يتصف كغيره من الدول النامية وقد يفوقهم من حيث اهمية نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني سواء من حيث اعتماده على استيراد عدد كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية او من حيث تصديره لعدد محدود من السلع الأولية من زراعية واستخراجية وكذلك من حيث تزايد حدة العجز المزمن في ميزانه التجاري .

انطلاقا من هذا التقدير لاهمية نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني سعت هذه الدراسة الى تحليل هيكل قطاع التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والمستوردات ودراسة تطوره خلال السنوات ١٩٧١-١٩٨٥ وأكثر تحديدا، هدفت هذه الدراسة الى مايلي :

١- تحليل اهمية نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني من خلال الاعتماد على معايير محدده تظهر مدى تشابك فعاليات الاقتصاد الاردني مع نشاط التجارة الخارجية وتطور كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - دراسة تطور هيكل نشاط الاستيراد في الاردن وتحليل جوانبه المختلفة من التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي وتقييم سياسات الاستيراد الحكومية .

٣- دراسة تطور نشاط التصدير في الاردن وتحليل جوانبه المختلفة من التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي وتقييم سياسات التصدير الحكومية .

٤- التعرف على مدى ودرجة التبعية الاقتصادية في الاردن من خلال تحليل تطبيقي لعدد من مؤشرات التبعية بالنسبة للتجارة الخارجية الاردنية .

ان تحقيق اهداف هذه الدراسة من خلال دراسة حقبة زمنية محددة هي ١٩٧١-١٩٨٥ مقسمة الى ثلاث فترات هي ١٩٧١-١٩٧٥، ١٩٧٦-١٩٨٠، ١٩٨١-١٩٨٥ يساعد في تحقيق فهم افضل لواقع التجارة الخارجية في الوقت الحاضر وبالتالي الخروج باستنتاجات وتوصيات عملية تستطيع توصيف ترشيد التجارة الخارجية كما انه يساهم في اجراء تنبوءات اكثر دقة للمستقبل والتي نأمل ان يتولى باحثون اخرون القيام بها على ضوء ما سوف تقدمه الدراسة من تحليل للبيانات الاحصائية التفصيلية في مجالات الاستيراد والتصدير للفترة المذكورة. حتى يمكن تحقيق اهداف هذه الدراسة تم اعدادها من خمسة فصول متكاملة . افرد الفصل الاول لدراسة ابرز الخصائص الرئيسية في الاقتصاد الاردني وذلك نظرا لتشابك العلاقات بين القطاعات الانتاجية المختلفة وبين نشاط التجارة الخارجية ،في الفصل الثاني تم تناول تحليل اهمية نشاط التجارة الخارجية بصورته الاجمالية في الاقتصاد الاردني اعتمادا على معايير محددة الى جانب اجراء تحليل لتطور كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات الاردني . تناول الفصلان الثالث والرابع اجراء دراسة تحليلية متوازنة لنشاطي الاستيراد والتصدير اذ بحث الفصل الثالث في نشاط الاستيراد بالدراسة والتحليل لابرز خصائصه من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي وتقييم سياسات الاستيراد الحالية، وتم البحث في الفصل الرابع دراسة نشاط التصدير ايضا من خلال تناول ابرز خصائصه من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي وتقييم سياسات التصدير التي تتبناها الدولة في مجال دعم وتشجيع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصادرات الاردنية . وفي الفصل الخامس تم دراسة نشاط التجارة الخارجية الاردني من رؤية خاصة تقييمه تحاول الاستفادة من نتائج التحليل في الفصلين السابقين له لكل من المستوردات والصادرات من أجل دراسة مدى الارتباط وعلاقة التبعية بين الاقتصاد الاردني واقتصادات الدول الاجنبية ـ الصناعية المتقدمة. واعتمد هذا الفصل على تحليل عدد من المؤشرات التي تظهر مدى هذه العلاقة الارتباطية بين الاقتصاد الاردني والاقتصادات الاجنبية. واختتمت هذه الدراسة بتقديم الخلاصة التي امكن استنتاجها من الفصول السابقة ومجموعة من التوصيات التي يأمل الباحث ان تكون مفيدة وعملية في اطار ترشيد التجارة الخارجية الاردنية .

وختاما يرجو الباحث ان تكون هذه الدراسة مساهمة مفيدة للبحث العلمي في جانب هام من جوانب الاقتصاد الاردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠١ مقدمـــــة :ـ

عند اجراء دراسة لتطور التجارة الخارجية في الأردن لابد من التعـــــــرف على طبيعة الأقتصاد الاردني وتحليل ابرز الخصائص الرئيسية التي يتصف بها ، وذلـــك من اجل بيان العلاقات التي تربط بين نشاطات القطاعات الانتاجية ونشاط التجـــــارة الخارجية من استيراد وتصدير ، ومن اجل تقييم اهمية الدور الاقتصادى الذى تؤديـــــه كل من الصادرات والمستوردات في الاقتصاد الاردني سواء من حيث القاء الضوء على اهمية الصادرات وفـــي تنشيط وتنمية القطاعات الانتاجية وزيادة حجم نشاطها ، او من ناحيـــة اهمية المستوردات في اشباع وتلبية حاجات المجتمع من السلع الضرورية الى جانب تغطيـــة احتياجات المشاريع والصناعات الاردنية من السلع الوسيطة والمواد الاولية والسلـــــــع الرأسمالية .

ولعل في دراسة هيكل وملامح الاقتصاد الاردني بشكل موجز الاشارة الكافيـــة التي تعطي صورة واضحة عن طبيعة هذا الاقتصاد وتركيبته الهيكلية .

١٠٢ الملامح الرئيسية العامة للاقتصاد الاردني :ـ

شهد الاقتصاد الاردني خلال السنوات الماضية خطوات طموحة الى الامام ادت الى احداث تطورات اقتصادية شاملة ساهمت في قيام نهضة اجتماعية وازدهار اقتصـــادى لم يكونا ليتحققا لو لم تصبح عملية التنمية سياسة واسلوباً للعمل من اجل النمو السريـــــع والمتوازن في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية . وجاءت تلك النتائج نتيجة النظام الذى ينتهجه الاردن والذى يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية وتثمين المبادرة الفردية حيث تلعب الحكومة وضمن هذا الاطار دورا بارزا من خلال دخولها كشريك مع القطـــاع الخاص في تنفيذ المشاريع المختلفة وذلك حرصا منها على اعطاء الثقة بها ، ولا تهـــدف الدولة من وراء ذلك السيطرة عليها ، كما انها تعمل على توفير مناخ ملائم وحوافز مشجعة للقطاع الخاص من اجل قيامه بالاستثمار والمشاركة بشكل فاعل في عملية التنمية الاقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال تنفيذ مشروعات وبرامج خطط التنمية المتعاقبة .

ويمكن وصف النظام الاقتصادى المتبع في الاردن بانه نظام مختلط يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية في الدرجة الاولى ويفسح المجال امام الدولة للتدخل في اطار مصلحة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويتصف الاقتصاد الاردني ببعض الملامح الرئيسية التي يمكن استعراضها بايجاز كبير على النحو التالي :

١٠٢٠١ المساحة والسكان :

يحتل الاردن موقعا متوسطا بين اقطار الوطن العربي في كل من قارتي اسيا وافريقيا ، وتبلغ مساحته [1] الاجمالية نحو ٨٩٢٠٦ كم مربع وتتميز هذه المساحة بالتنوع الاقليمي ، فهناك غور الاردن الذى ينخفض عن سطح البحر بنحو يصل الى ٣٩٢م ثم الصحراء الواسعة والممتدة في المناطق الشرقية .

اما عن حجم السكان فقد بلغ تعدادهم عام ١٩٨٥ حوالي [2] ٢٫٦٧١ مليون نسمة يتوزعون على محافظات والوية المملكة يسكن منهم ما يقارب ٥٧٪ في محافظتي عمان والزرقاء ، وتتسم الخصائص السكانية في الاردن بارتفاع معدلات النمو السكاني حيث بلغ للفترة ٨٠—١٩٨٥ (٣٫٩٪) سنويا ، شكل النمو الطبيعي ما نسبته (٣٫٤٪) والباقي ناتج عن صافي الهجرة من والى الاردن. كما يتميز التركيب العمرى للسكان بارتفاع نسبة صغار السن (اقل من ١٥ سنة) حيث شكلت اكثر من ٥٠٪ من اجمالي السكان ، وهذا الامر يعني ارتفاع نسبة الاعالة وارتفاع حجم الاسرة الواحدة واللذان أديا بدورهما الى القاء اعباء كبيرة على دخل ومدخرات الاسر ، كما ان هذه

---

(١) دائرة الاراضي والمساحة ، التقرير السنوى ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠.

(٢) الاحصاءات العامة ، النشرة السنوية ، ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاعداد المتزايدة من السكان تتطلب توفير الخدمات الكافية لهم كالخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الحاجات الضرورية ،الأمر الذى أدى الى القاء اعباء متزايدة على الحكومة وذلك بزيادة نفقاتها على هذه المجالات المختلفة .

٢٠٢٠١ القوى العاملة :

يقدر عدد العاملين في الاردن لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة عام ١٩٨٥ بـ (٦٤٥) الف عامل منهم (٥٠٢) الف عامل اردني ويتصف سوق العمل الاردني بانخفاض معدل مشاركة السكان الاقتصادية في قوة العمل ،كما يتميز هذا السوق بكونه مصدراً للقوى العاملة من ناحية ومستقبلاً لها من ناحية اخرى.(١) ففي الوقت الذى بلغ فيه الاردنيون الذين يعملون في الخارج نحو (٣٢٨) الف عامل فان مجمل العمالة الوافدة للعمل داخل الاردن قدّر في عام ١٩٨٥ بـ (١٤٣) الف عامل يشكلون نسبة ٢٢٪ من اجمالي القوى العاملة حيث اخذت اعداد هذه العمالة بالازدياد تدريجيا منذ عام ١٩٧٥ . وقد جاء ذلك إثر زيادة الطلب على الايدى العاملة في الاردن نتيجة للنمو الاقتصادى المتزايد في تلك الفترة وارتفاع اعداد العمال الاردنيين الذين هاجروا الى الخارج وخاصة الى الدول العربية المجاورة ،وبالذات الى منطقة الخليج حيث ساهم هؤلاء العمال بشكل فاعل في خدمة وتطوير وتنمية تلك المجتمعات.

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه القوى العاملة فانه تأثر بتوزيع المشاريع الاقتصادية ،اذ تركزت في المناطق التي تتواجد فيها هذه المشاريع. خاصة في مدينتي عمان والزرقاء والمناطق المحيطة بهما ثم تليها منطقة الشمال . اما في المناطق الجنوبية فقد اصبحت في السنوات الاخيرة مناطق جذب للعاملين وذلك لتزايد اعداد المشاريع الاقتصادية والتنموية التي تنفذ في هذه المناطق كمشروع البوتاس والفوسفات والاسمدة والاسمنت وغيرها من مشاريع.

---

(١) وزارة العمل ،القوى العاملة في الاردن ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المغتربين الثاني عمان ، ١٩٨٦ ،ص ٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ان توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية قد تباين من فترة الى اخرى . حيث كانت حصة قطاعات الخدمات هي الاكبر دائما ، از تطورت هذه النسبة خلال السنوات[1] ١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥ ، الى ٧ر٤٥٪ ، ٣ر٦٦٪ ، ٥ر٦٩٪ على التوالي ، اما عن قطاعات الانتاج السلعي فقد انخفضت نسبة القوى العاملة لديها من ٣ر٥٤٪ ١٩٦١ الى ٥ر٣٠٪ عام ١٩٨٥ ، حيث كان احدى هذه القطاعات وهو قطاع الزراعة يضم وحده ٥ر٣٣٪ عام ١٩٦١ انخفضت هذه النسبة الى ٨ر٧٪ عام ١٩٨٥ اما قطاع الصناعة فقد حافظت نسبة القوى العاملة فيه على مستواها ، حيث ارتفعت بشكل بسيط خلال العامين المذكورين من ٢ر١٠٪ الى ٦ر١٠٪ .

وبذلك ومن خلال الصورة الموجزة عن القوى العاملة ، فقد شهد سوق العمل الاردني تطورا ملحوظا خلال العقود الاخيرة ، وجاء هذا منسجماً مع ما حققه الاردن من انجازات كبيرة من خلال تنفيذ الخطط التنموية المتعاقبة .

٣٠٢٠١ الموارد الطبيعية :

— الموارد المائية

يتصف الاردن بشح مصادر المياه وذلك لاعتماده الكبير على مياه الامطار التي تتذبذب كمياتها من سنة لأخرى تبعا للظروف المناخية المتغيرة ، ورغم ان متوسط حجم الامطار الساقطة على الاردن سنويا يعتبر جيدا الا ان الكميات المتاحة منها لا تزيد عن ١٥٪ ، حيث يفقد الباقي بفعل عوامل التبخر والهدر والانسياب الى باطن الارض ، وبذلك فان المقدار المتوفر من هذه الموارد لا يكفي للاستعمالات الصناعية والزراعية والمنزلية . كما ان عدم انتهاج سياسة[2] مائية واضحة تحدد كيفية استغلال مصادر هذا القطاع وأولويات استعماله لتغطية احتياجات مختلف القطاعات وضعف اسلوب تجميع وتخزين وتحديث المعلومات المتعلقة بشؤون المياه ساهما معا في انخفاض مصادر هذا المورد .

---

(١) وزارة العمل ، مرجع سابق ، ص٥ .

(٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ، ٨١—١٩٨٥ ، ص ٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

— الطاقـــة

يحتل قطاع الطاقة في الاردن اهمية خاصة بسبب ارتباط جميع القطاعات بـــه واعتمادها عليه ، لكن الموارد المحلية المستخدمة لهذا القطاع ما زالت بسيطة، اذ تقتصر وبشكل محدود على استعمالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وهذا لا يعنـــي عدم توفر مصادر اخرى ، الا ان قلة الدراسات الميدانية والفنية في السابق أسهمـــت في تأخر اكتشاف بعض المواقع التي تتوفر فيها مصادر الطاقة ومنها مادة الصخر الزيتي والتي تشكل ركنا هاما من هذه المصادر.(١)

ويعتمد الاردن وبشكل اساسي على مادة النفط الخام المستورد من الـــدول العربية ، اذ وصلت كمية هذا الاستيراد الى حوالي خمس اجمالي المستوردات المحلية وما يقارب ٨٠٪ من قيمة الصادرات، ونتيجة لذلك وللارتفاع الكبير في كمية الاستهلاك المواكبة لمتطلبات النمو والتطور الاقتصادي وارتفاع المستوى المعيشي للسكان رأت الحكومة انه من الضروري البحث عن مصادر محلية لهذه الطاقة ، اذ نشطت وفي الاونة الاخيـرة عمليات التنقيب عن البترول الذي يعتبر اهم مصدر للطاقة . وبالفعل فقد ثبت وجـــود حقول نفطية وما زالت عمليات التجريب والتقييم جارية لها من اجل معرفة حجم ومستوى الانتاج فيها .

ونظرا لاهمية هذا القطاع في حياة الاردن الاقتصادية فقد عمدت الحكومة الـــى استحداث وزارة خاصة بهذا القطاع سميت بوزارة الطاقة من مهامها الكشف عـــن المصادر المحلية لهذه الطاقة ومحاولة استغلالها وترشيد استخدامها .

— الثروة التعدينية

تتوافر الثروة التعدينية في الاردن بشكل جيد ، حيث نشطت وفي السنوات الاخيرة عمليات الكشف والاستغلال ، فهناك خامات الفوسفات التي تتوافر بكميات كبيرة فـي مناطق عديدة من جنوب المملكة اذ تم استغلال منجميـن هناك هما الحسا والابيض

---

(١) البنك المركزي الاردني ، الواقع الاقتصادي في الاردن ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المغتربين الثاني ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وزادت كميـــــات الانتاج من هذه المناجم بشكل كبير، كما يضاف الى ذلك استغلال املاح البوتاس من البحر الميت وبعض مواد البناء كمستلزمات انتاج الاسمنت، وتشكل هذه الخامات ركنا اساسيا في الصناعات الاستخراجية الاردنية ونسبة كبيرة من مجمـــــوع الصادرات.

ورغم ذلك فان قطاع التعدين في الاردن يواجه نقـص الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بعمليات البحث والكشف عن المزيد من الثروات، اذ دلت الدراســـــات علـــــى وجـــــود ترسبـــــات معدنية عديـــــدة كالحديد وكبريتيد الرصاص والقصدير، اضافة الى النحاس والمنغنيز وغير ذلك من المواد التي يعتقد وجودها في الاراضي الاردنية.

(٤٠٢٠) المالية العامة:

تتضمن المالية العامة في الاردن جملة من العناصر، تضم الحكومة المركزيـــــة والبلديات والمجالس القروية والمؤسســات العامة التي تتمتع باستقلال مالي واداري. وتعتمد الحكومة في ايراداتها المحلية بشكل رئيسي على الضرائب غير المباشـــــرة (الجمارك والرسوم والمكوس وايرادات الرخص) وتليها في الاهمية الايرادات غيـــــر الضريبية (البريد والبرق والهاتف وارباح البنك المركزي من استثماراته في الداخل والخارج ومن ثم تأتي الضرائب المباشرة (ابرزها ضريبة الدخل).

وتتصف المالية العامة في الاردن بوجود عجز مستمر بين الايرادات المحليـــــة والنفقات العامة للحكومة المركزية، حيث لا زالت تلك الايرادات قاصرة عن تغطية النفقات الجارية رغم ارتفاع نسبتها في الاعوام الاخيرة، ويبين الملحق رقم (١) تطور الماليـــــة العامة في الاردن خلال سنوات الدراسة ١٩٧١–١٩٨٥. فقد ارتفعت الايرادات العامة من ١٩٨ر٧٨ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٦٤٥ر٠٣٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ وبذلك تكون قد تضاعفت اكثر من ثماني مرات خلال فترة الدراسة. كما وارتفعـــــت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النفقات العامة من ٨٣ر١٤٨ مليون دينار الى ٢٨٣ر٧٧٠ مليون دينار للعامين المذكورين وبذلك تضاعفت اكثر من تسع مرات خلال سنوات الدراسة . وواصل العجز ارتفاعه من ٩٥٠ر٤ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٩٦٤ر١٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٤ ثم انخفض الى ٢٥١ر١٢٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

وتعتبر السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة من اهم الادوات المتاحة للدولة في العملية التنموية ، فهي تستند الى مجموعة الاهداف العامة للتنمية وتشكل عنصرا رئيسيا من متطلبات تحقيقها مباشرة من خلال التأثير في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها صوب الهدف المنشود ، وفي هذا الاطار تحاول الحكومة ومن خلال انتهاج سياستها المالية ان تحقق الاهداف التالية :

- زيادة اعتماد الحكومة على مواردها المحلية لتمويل نفقاتها الجارية .
- تحسين اساليب الادارة المالية وتطويرها في الاجهزة المعنية .
- زيادة المدخرات وحشد الموارد وتشجيع الاستثمار وزيادة كفايته .
- توزيع العبء الضريبي ليكون اكثر عدالة .
- ابقاء عبء الدين الداخلي والخارجي ضمن حدود معقولة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥٠٢٠١ الاستهلاك :

كان لتدفق القوى العاملة الاردنية الى الدول العربية المجاورة وتصاعد قيمة تحويلاتهم بالاضافة الى زيادة المساعدات المقدمة للحكومة دورا بارزا في ارتفاع قيمة الدخل المتاح والذى انعكس بدوره على زيادة الاستهلاك بحيث كان طوال سنوات الدراسة يرتفع كثيرا عن قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، والجدول رقم(١) يبين نسبة كل من الاستهلاك العام والخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي .

ونتيجة لاستمرار ارتفاع الاستهلاك كان لا بد من مواصلة الاستيراد من الخارج والذى اخذ صفة التزايد المستمر وذلك لمواجهة الطلب على السلع الاستهلاكية وعلى المواد الخام والسلع الرأسمالية والتي ليس بمقدور الاقتصاد الوطني توفيرها من انتاجه المحلي ، ويضاف الى ان النمط الاستهلاكي في الاردن قد تغير بحيث اصبح يتميز بالتقليد والمحاكاة لمستويات الاستهلاك في المجتمعات الاخرى وخاصة الخليجية منها .

ويتضح ان هناك ظاهرة مستمرة من الاسراف والتبذير الاستهلاكي والتي نتجت عن الاستمرار في الاتجاهات السلوكية في الانفاق والشراء لدى المواطنين على امتداد السنوات الماضية .[1] ورغم ذلك لم تظهر اية خطوات تدعو الى تخفيض هذه الممارسات وكبح جماحها بالرغم من دخول الاردن في اطار التخطيط التنموى الشامل منذ عام ١٩٧٣ ، فعلى سبيل المثال لا يوجد اى اهتمام يذكر بموضوع الترشيد والتعقيل الاستهلاكي في خطتي التنمية الثلاثية ١٩٧٣—١٩٧٥ والخمسية الاولى ١٩٧٦—١٩٨٠ ، وكان من شأن ذلك التزايد المستمر في الاعباء المالية والادارية التي تحملتها الدولة عبر السنوات الماضية في توفير السلع التموينية للمواطنين باسعار معقولة تتناسب ومستويات دخولهم الشخصية .

---

(١) د . هيثم حوراني ، تحليل اقتصادى للمستوردات الاردنية وعلاقتها بترشيد الانفاق الاستهلاكي ، ندوة ترشيد الاستهلاك ، الجامعة الاردنية ، ٨—١١ نيسان ، ١٩٨٠ ، ص٤ . (بحث غير منشور) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (١)

نسبة كل من الاستهلاك العام والخاص الى الناتج المحلـــي الاجمالي خلال السنوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

السنـــة	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون دينار)	الاستهلاك العام الى الناتج المحلي ٪	الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلي ٪	مجمل الاستهلاك الى الناتج المحلي ٪
١٩٧١	١٨٦ر٢	٣٢ر٤	٨٦ر٨	١١٩ر٣
١٩٧٢	٢٠٧ر٢	٣٣ر٠	٨٥ر٦	١١٨ر٦
١٩٧٣	٢١٨ر٣	٣٦ر٧	٨٣ر٩	١٢٠ر٥
١٩٧٤	٢٤٧ر٣	٣٩ر٥	٨٠ر٨	١٢٠ر٣
١٩٧٥	٣١٢ر١	٣٥ر٣	٩٤ر٧	١٢٩ر٩
١٩٧٦	٤٢١ر٦	٣٧ر٠	٨٦ر٠	١٢٣ر٠
١٩٧٧	٥١٤ر٢	٣٠ر٥	٩١ر٥	١٢١ر٩
١٩٧٨	٦٣٢ر٢	٣٠ر١	٨٨ر٦	١١٨ر٧
١٩٧٩	٧٥٣ر٠	٣١ر٣	٩٦ر٠	١٢٧ر٢
١٩٨٠	٩٨٤ر٣	٢٤ر٨	٨٤ر٣	١٠٩ر٠
١٩٨١	١١٦٤ر٢	٢٤ر٥	٩٠ر٥	١١٥ر٠
١٩٨٢	١٣٢١ر٢	٢٤ر٧	٩٢ر٣	١١٧ر٠
١٩٨٣	١٤٢٢ر٧	٢٤ر٥	٩٥ر٥	١١٩ر٢
١٩٨٤	١٤٩٩ر٤	٢٥ر١	٩١ر٧	١١٦ر٨
١٩٨٥	١٥٧٣ر٣	٢٥ر٨	٨٩ر٩	١١٥ر٧

احتسبت النسب من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ٦٤—١٩٨٣ ، عدد خاص
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون ثاني ، ١٩٨٧ .

٣٤٤٤٦٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠١ تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات المكونة له :—

١٠٣٠١ تطور الناتج المحلي :

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الاردني خلال سنوات الدراسة ١٩٧١—١٩٨٥ من ١٨٦٫٢ مليون دينار الى ١٥٧٣٫٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ . وبذلك فقد ارتفع الرقم القياسي الى حوالي ٨٤٩ ومعنى ذلك ان الناتج المحلي قد نما اكثر من ثماني مرات خلال خمس عشرة سنة . هذا ولم يكن معدل النمو متساويا في كل الاعوام بل شهد بعضها معدلات مرتفعة كما هو الحال في الاعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ حيث بلغ النمو بالاسعار الجارية ٢٦٫٢٪ و ٣٥٫١٪ و ٣٠٫٧٪ على التوالي ، في حين شهدت بعض السنوات معدلات متواضعة كما هو الحال في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ ، كما يظهر الجدول رقم (٢) حيث بلغا على التوالي ٤٫٥٪ ، ٤٫٥٪ ، ويمكن ان يعزى معدل النمو المرتفع في الاعوام سالفة الذكر الى فترة الازدهار الاقتصادي التي عاشها الاقتصاد الاردني وخاصة في عام ١٩٧٦ حيث شهدت قطاعاته المختلفة تطورا كبيرا .

ومن خلال الجدول المذكور يتبين لنا معدلات النمو خلال الفترات الزمنية الثلاث للدراسة ، فقد بلغت للفترة الاولى ٧١—١٩٧٥ (١٣٫٨٪) ارتفع الى ٢٥٫٨٪ خلال الفترة الثانية ٧٦—١٩٨٠ . لكنه ونظرا للظروف الاقتصادية السائدة في المنطقة ومن بينها الاردن فقد تراجعت معدلات النمو بصورة كبيرة خلال الفترة الثالثة ٨١—١٩٨٥ وخاصة في السنوات الاخيرة منها الى ٩٫٨٪ . وبذلك فان معدل النمو الاجمالي لهذا الناتج خلال السنوات الكلية للدراسة قد بلغ ١٦٫٥٪ .

اما عن معدلات النمو الحقيقية لهذا الناتج وبعد استبعاد اثر الزيادة في المستوى العام للاسعار (باستعمال الارقام القياسية لتكاليف المعيشة كمخفض)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم(٢)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بسعر الســـــــوق
خلال السنوات (٧١—١٩٨٥) (الاسعار الجاريـة)

السنـــــة	الناتج المحلـــي الاجمالي (بالملايين دينار)	معدلات النمـــو ٪	الرقم القياســـي
١٩٧١	١٨٦ر٢	—	١٠٠
١٩٧٢	٢٠٧ر٢	١١ر٣	١١١
١٩٧٣	٢١٨ر٣	٥ر٤	١١٧
١٩٧٤	٢٤٧ر٣	١٣ر٣	١٣٣
١٩٧٥	٣١٢ر١	٢٦ر٢	١٦٨
متوسـط (٧١—١٩٧٥)		١٣ر٨	
١٩٧٦	٤٢١ر٦	٣٥ر١	٢٢٦
١٩٧٧	٥١٤ر٢	٢٢ر٠	٢٧٦
١٩٧٨	٦٣٢ر٢	٢٢ر٩	٣٣٩
١٩٧٩	٧٥٣ر٠	١٩ر١	٤٠٤
١٩٨٠	٩٨٤ر٣	٣٠ر٧	٥٢٩
متوسط (٧٦—١٩٨٠)		٢٥ر٨	
١٩٨١	١١٦٤ر٢	١٨ر٣	٦٢٥
١٩٨٢	١٣٢١ر٢	١٣ر٥	٧٠٩
١٩٨٣	١٤٢٢ر٧	٧ر٧	٧٦٤
١٩٨٤	١٤٩٩ر٤	٥ر٤	٨٠٥
١٩٨٥	١٥٧٣ر٣	٤ر٩	٨٤٥
متوسط (٨١—١٩٨٥)		٩ر٨	
المتوسط العام		١٦ر٥	

احتسبت المعدلات من المصدر التالـي .
— البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد بلغ نموه خلال السنوات ١٩٧٢-١٩٧٥ (٩ر٥٪) ،اما خلال السنوات ٧٦-١٩٨٠ فقد بلغ ٥ر٨٪ وفي الفترة الثالثة ٨١-١٩٨٥ بلغ متوسط نموه ٥ر٣٪ سنويا .(١)

٢٠٣٠١ مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي :

تقسم القطاعات الاقتصادية حسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الاردني الى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة قطاعات الانتاج السلعي ومجموعة قطاعات الانتاج الخدمي .

١٠٢٠٣٠١ مجموعة قطاعات الانتاج السلعي :

تحتل مجموعة قطاعات الانتاج السلعي المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والتي تراوحت ما بين ١ر٣٠٪ عام ١٩٧١ و ٤ر٣٦٪ عام ١٩٨٥ .

وتتألف هذه المجموعة من عدة قطاعات هي الزراعة والصناعة ،الكهرباء والمياه ثم قطاع الانشاءات وتباينت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي من فترة الى اخرى ،والجدول رقم (٣) يظهر الاهمية النسبية لمساهمة مجموعة قطاعات الانتاج السلعي خلال الاعوام ١٩٧١-١٩٨٥ . حيث يتضح منه ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من ٥ر١١٪ للفترة الاولى ٧١-١٩٧٥ الى ٥ر٨٪ للفترة الثانية ٧٦-١٩٨٠ والى ٨ر٧٪ للفترة الثالثة ٨١-١٩٨٥ .

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ووزارة التخطيط ،خطط التنمية الاردنية ، الخمسية الاولى والثانية والثالثة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣)

الاهمية النسبية لمساهمة مجموعة قطاعات الانتاج السلعـــــي

في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ٧١—١٩٨٥

القطاع / السنة	الزراعة ٪	الصناعة ٪	الكهرباء والمياه ٪	الانشاءات ٪	المجموع
١٩٧١	١٤ر٤	٩ر٩	١ر٣	٤ر٥	٣٠ر١
١٩٧٢	١٤ر٥	١٠ر١	١ر٤	٥ر٠	٣١ر١
١٩٧٣	٩ر٣	١١ر٢	١ر٥	٨ر٠	٣٠ر١
١٩٧٤	١٢ر٥	١٦ر٧	١ر٢	٦ر٩	٣٧ر٤
١٩٧٥	٨ر٦	١٨ر٥	١ر٠	٦ر٣	٣٤ر٤
متوسط (٧١—١٩٧٥)	١١ر٥	١٤ر١	١ر٣	٦ر٣	٣٣ر١
١٩٧٦	٩ر٩	١٧ر٩	١ر٠	٧ر٠	٣٥ر٨
١٩٧٧	٩ر٥	١٧ر٧	١ر٣	٨ر٤	٣٦ر٨
١٩٧٨	١٠ر٦	١٧ر١	١ر٣	٩ر٣	٣٨ر٣
١٩٧٩	٦ر٥	١٨ر٢	١ر٥	١٠ر٥	٣٦ر٨
١٩٨٠	٧ر٨	١٨ر٧	١ر٩	١٠ر٩	٣٩ر٣
متوسط (٧٦—١٩٨٠)	٨ر٥	١٨ر٠	١ر٥	٩ر٧	٣٧ر٧
١٩٨١	٧ر٢	٢٠ر٣	٢ر٤	١٠ر٦	٣٩ر٩
١٩٨٢	٧ر٠	١٩ر٧	٢ر٢	١٠ر٤	٣٩ر٣
١٩٨٣	٨ر٩	١٧ر٣	٢ر٣	١٠ر٢	٣٧ر٩
١٩٨٤	٧ر٦	١٩ر١	٢ر٥	٩ر٧	٣٧ر٣
١٩٨٥	٨ر٣	١٦ر٤	٢ر٦	٩ر١	٣٦ر٤
متوسط (٨١—١٩٨٥)	٧ر٨	١٧ر٨	٢ر٣	١٠ر٠	٣٨ر٨
المتوسط العام	٨ر٤	١٨ر٠	١ر٩	٩ر٥	٣٧ر٩

احتسبت النسب من المصادر التالية :

ـ البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة لسنوات مختلفة .

ـ البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة لسنوات مختلفة .

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ٦٤—١٩٨٣ ، عدد خاص .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعود هذا الانخفاض المتواصل في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلـــــي الاجمالي الى اسباب عديدة منها ، ان غالبية الزراعة في الاردن تعتمد على الزراعـــة البعلية والتي تأثرت كثيرا خلال الفترات الماضية وذلك بسبب قلة الامطار وردائة الاحوال المناخية ، كما ان انخفاض انتاجية الاراضي كان نتيجة فقر التربة وتخلف الاساليب المتبعة في الانتاج ونقص الموارد المالية لدى المزارعين ، ثم التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية الخصبة بالاضافة الى الصعوبات الكبيرة التي واجهها التسويق الزراعي ، كلهـا ادت مجتمعة الى تناقص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي رغم ان القيمة المطلقـة لانتاجه متزايده خلال السنوات موضع البحث مما يفسر ان معدل نمو القطاعات الاخرى اكثر تفوقا من نمو قطاع الزراعـة .

اما عن قطاع الصناعة فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من ١٤ر١٪ للفترة الاولى الى ١٨ر٠٪ للفترة الثانية ، وانخفضت بنسبة طفيفة للفترة الثالثة حيـــث بلغت ١٧ر٨٪ من اجمالي ذلك الناتج . ويعود ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة الى التوسع الكبير الذى شهده الاقتصاد الاردني في مجال انشاء الصناعات والاهتمام الكبيـــر الذى توليه الحكومة من خلال تنفيذها للخطط التنموية المتعاقبة والتي خصصت له جزءا كبيرا من الاستثمارات الاجمالية نسبة الى القطاعات الاخرى عن طريق اتاحة الفـــرص الاستثمارية العديدة كتطوير الصناعات الكيماوية التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة كالبوتاس والفوسفات والصناعات التحويلية المتوسطة .

وحقق قطاع الكهرباء والمياه نموا متصلا خلال السنوات ١٩٧١ — ١٩٨٥ اذ استمرت مساهمته في الناتج المحلي في التزايد عبر الفترات الثلاث من ٣ر١٪ ، ٥ر١٪ ، ٢ر٣٪ على التوالي ، وجاء ذلك نتيجة ارتباط جميع القطاعات به واعتمادها عليه اثـــر تطور الاقتصاد الوطني بشكل عام ، حيث ارتفعت قيمة استهلاك الطاقة من ٨٥ر٠ مليون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طن من النفط في عام ١٩٧٥ الى ١ر٨٠ مليون طن في عام ١٩٨٠ ، وشهد الاردن[١] خلال خطة التنمية الخمسية ١٩٨١—١٩٨٥ تطورا في هذا القطاع حيث بلغ النمو في الطلب على الطاقة حوالي ٩٪ وذلك نتيجة انجاز معظم المشاريع الواردة في الخطة لهذا القطاع ، وخاصة ايصال المشاريع الكهربائية الى مختلف انحاء المملكة .

اما عن قطاع الانشاءات فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من ٣ر٦٪ للفترة الاولى الى ٧ر٩٪ للفترة الثانية ثم الى ٠ر١٠٪ للفترة الثالثة ، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة اهميته الكبيرة والتي يستمدها[٢] من ضخامة الفعاليات فيه من حيث الاستخدام والاستثمار وتشابكه الواسع مع جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وتتزايد هذه الاهمية بتزايد الزخم التنموي وتصاعد حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة .

كما شهد هذا القطاع تطورات متسارعة خلال سنوات العقد السابق ظهرت في معدل النمو الحقيقي الذي تحقق خلال الفترة ٧٣—١٩٨٠ حيث بلغ (٥ر٢٣٪) والذي فاق جميع معدلات النمو المتحققة في القطاعات الاخرى ، وبلغ الانفاق الاستثماري على هذا القطاع ٨ر٧٥٠ مليون دينار خلال السنوات ٧٦—١٩٨٠ وارتفعت القيمة الى ٧ر١٢٣٨ مليون دينار خلال السنوات ٨١—١٩٨٥ .[٣]

٢٠٢٠٣٠١ مجموعة قطاعات الانتاج الخدمي

تحتل مجموعة قطاعات الانتاج الخدمي المرتبة الاولى من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فقد تراوحت ما بين ٩ر٦٩٪ عام ١٩٧٢ و ٦ر٦٣٪ عام ١٩٨٥ .

ويظهر الجدول رقم (٤) مساهمة مجموعة قطاعات الانتاج الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي . وتضم هذه المجموعة القطاعات التالية : التجارة العامة ، النقل والمواصلات ، خدمات مالية وعقارية واعمال ، خدمات حكومية ، خدمات اخرى ، وقد تباينت

---

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية ٨٦—١٩٩٠ ، قطاع الطاقة ، ص ١٨ .

(٢) وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٣) وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٤)

الاهمية النسبية لمساهمة مجموعة قطاعات الانتاج الخدمـي
في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ١٩٧١ـ ١٩٨٥

القطاع / السنة	التجارة العامة ٪	النقل والمواصلات ٪	خدمات مالية وعقارية واعمال ٪	خدمات حكومية ٪	خدمات اخرى ٪	المجمـوع ٪
١٩٧١	١٩ر٩	٨ر٨	١١ر١	٢٦ر٣	٣ر٩	٦٩ر٩
١٩٧٢	١٩ر٥	٩ر٥	١٠ر٧	٢٥ر١	٤ر١	٦٨ر٩
١٩٧٣	٢٠ر١	٩ر٥	١١ر١	٢٤ر٧	٤ر٥	٦٩ر٩
١٩٧٤	١٧ر٥	٩ر٤	٩ر٣	٢٢ر٤	٤ر١	٦٢ر٦
١٩٧٥	٢٢ر١	٨ر٢	٩ر٩	٢١ر٥	٣ر٩	٦٥ر٦
متوسط ٧١ـ١٩٧٥	١٩ر٩	٦ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	٤ر١	٦٦ر٦
١٩٧٦	٢١ر٢	٨ر٦	٩ر٨	٢١ر٦	٣ر٩	٦٤ر٢
١٩٧٧	٢١ر٤	٨ر٢	١٠ر١	١٩ر٢	٤ر٣	٦٣ر٢
١٩٧٨	١٨ر٦	١٠ر٧	١١ر٢	١٧ر٢	٣ر٩	٦١ر٧
١٩٧٩	١٨ر٥	٩ر٤	١٢ر٤	١٩ر٣	٣ر٦	٦٣ر٢
١٩٨٠	١٨ر٦	٨ر٩	١١ر٩	١٩ر١	٣ر٤	٦٠ر٧
متوسط ٧٦ـ١٩٨٠	١٩ر٣	٩ر٢	١١ر٩	١٩ر١	٣ر٧	٦٢ر٣
١٩٨١	١٨ر٩	٩ر٩	١٠ر٧	١٨ر٤	٣ر٦	٦٠ر١
١٩٨٢	١٨ر٠	١٠ر٥	١١ر٠	١٨ر٧	٣ر٩	٦٠ر٧
١٩٨٣	١٨ر٣	١١ر١	١٠ر٩	١٨ر٧	٤ر١	٦٢ر١
١٩٨٤	١٨ر٣	١٠ر٩	١١ر٠	١٨ر١	٤ر٧	٦٢ر٧
١٩٨٥	١٨ر٨	١١ر٢	١١ر٦	١٨ر٩	٣ر٠	٦٣ر٦
متوسط ٨١ـ١٩٨٥	١٨ر٥	١٠ر٧	١١ر٠	١٨ر٥	٤ر٣	٦١ر٢
المتوسط العام	١٨ر٦	١٠ر١	١١ر٢	١٩ر٢	٤ر١	٦٢ر١

ـ احتسبت النسب من المصادر التالية :
ـ البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة لسنوات مختلفة .
ـ البنك المركزي الاردني ، التقارير السنوية ، اعداد مختلفة .
ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ٦٤ـ١٩٨٣ ، عدد خاص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي عبر الفترات الثلاث للدراسة على النحو التالي :

انخفضت مساهمة قطاع التجارة العامة من ١٩ر٩ ٪ للفترة الاولى ٧١–١٩٧٥ الى ١٨ر٥ ٪ للفترة الثالثة ، أما قطاع النقل والمواصلات فقد ارتفعت مساهمته للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترات المذكورة على التوالي ٩ر٠ ٪ ، ٩ر٢ ٪ ، ١٠ر٧ ٪ . وجاء هذا التحسن في مساهمة هذا القطاع نتيجة الاهتمام الذى توليه الحكومة نحوه بصفته يشكل الشريان الرئيسي لبنية الاقتصاد الوطني ورفده لقطاعات التنمية الاخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة الداخلية والخارجية بالوسائل والوسائط التي تحقق الانسياب في حركة البضائع من مراكز الانتاج الى مراكز التوزيع[1]، وتوفير السهولة في انتقال الاشخاص بين مختلف المناطق ، اضافة الى التطور الجذرى في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية خلال فترات الخطط التنموية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٣ والتي ادت الى زيادة اهمية هذا القطاع اثر التطور الكبير في وسائل نقل المعلومات وتوسع استعمالها لكافة قطاعات المجتمع وسهولة ترابطها وطنيا ودوليا .

كما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات المالية والعقارية والاعمال في الناتج المحلي الاجمالي من ١٠ر٣ ٪ خلال الفترة الاولى الى ١١ر٩ ٪ للفترة الثانية لكنها انخفضت الى ١١ر٠ ٪ خلال الفترة الثالثة ، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة للتراجع الاقتصادى الذى شهده الاقتصاد الاردني خلال تلك الفترة والذى انعكس على قطاعات عديدة منها قطاع الخدمات المالية والعقارية والاعمال .

يعتبر قطاع الخدمات الحكومية من اكبر القطاعات الخدمية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب الدور الكبير الذى يؤديه القطاع الحكومي في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية . . . الخ وعلى الرغم من تناقص مساهمتها على النحو التالي ٦ر٢٣ ٪ ، ١ر١٩ ٪ ، ٥ر١٨ ٪ خلال الفترات الثلاث على التوالي ، فأنها لا زالت تحتل اكبر النسب من بين القطاعات الخدمية في الاقتصاد الاردني .

---

(١) وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، قطاع النقل ، ص ٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠١ ملامح خطط التنمية الاردنية :ـ

شهدت السنوات الماضية عدة تجارب للتخطيط الاقتصادي في الاردن حيث تم خلال الاعوام ١٩٧١ـ١٩٨٥ وضع ثلاث خطط تنموية ،الخطة الثلاثية ٧٣ـ١٩٧٥ ، الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ـ١٩٨٠ ،الخطة الخمسية الثانية ٨١ـ١٩٨٥ ،وفيما يلي استعراض موجز لاهم اهداف ومنجزات تلك الخطط .

مع مطلع عام ١٩٧٢ اصبحت الظروف مواتية لاستئناف مسيرة التنمية في الاقتصاد الاردني وذلك بعد حرب ١٩٦٧ حيث خلفت تلك الحرب مصاعب وتحديات كبيرة اسهمت في زيادة الاعباء وتضخمها على هذا الاقتصاد . ومن اجل مواصلة الجهد في البناء والاعمار والتغلب على تلك التحديات فقد تم وضع خطة التنمية الثلاثية ٧٣ـ١٩٧٥ بهدف تحريك الفعاليات الاقتصادية وزيادة فرص العمل بـ ٧٠ الف فرصة ،كما هدفت الى تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي وتطوير اوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مناطق المملكة وزيادة اعتماد الموازنة على الموارد المحلية والتخفيض من حدة العجز في الميزان التجاري .(١)

وتوقعت الخطة استثمار مبلغ ١٧٩ مليون دينار بلغ حجم الانفاق الرأسمالي الفعلي نسبة ٩٦٪ من هذا المبلغ، وبلغ متوسط نسبة النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي ٧٪ تقريبا كما وارتفع الناتج المحلي الاجمالي من ٢٠٧ر٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٣١٢ر١ مليون دينار عام ١٩٧٥ (بالاسعار الجارية) .

وبالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية خلال سنوات الخطة الا ان العجز التجاري تزايد من الناحيتين المطلقة والنسبية وذلك بسبب ارتفاع وتضخم المستوردات الاردنية في تلك السنوات . ويمكن القول بصفة عامة ان تلك الخطة قد عملت على تحقيق اهدافها الرئيسية التي تركزت على استئناف مسيرة الجهد الانمائي وتحريك الفعاليات الاقتصادية .

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ،خطة التنمية ٧٣ـ١٩٧٥ ،ص ٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعززت مسيرة التنمية الاقتصادية واتسع نطاقها بتطبيق خطة التنمية الخمسية الاولى ٧٦—١٩٨٠ والتي استهدفت مواصلة الاندفاع التنموى ضمن تصور شامل لاستراتيجية التنمية متوخية تحقيق نمو سنوى في الناتج المحلي الاجمالي وتطوير اوجه الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق المملكة وزيادة اعتماد الموازنة على الموارد المحلية وتخفيض العجز في الميزان التجارى .

وجاءت هذه الخطة ضمن ظروف ومعطيات جديدة كان من ابرزها الاثار المترتبة على ارتفاع اسعار النفط وانتاجه في دول الخليج وانعكاس ذلك على حجم المساعدات والقروض العربية للاردن ،وارتفاع الطلب على الايدى العاملة حيث زادت قيمة تحويلاتهم لداخل الاردن . وتمثلت الاثار الاخرى بتزايد تكاليف المستوردات من المحروقات وزيادة معدلات التضخم والذى صاحبه ارتفاع الاجور والرواتب لمواكبة التضخم ، كما زاد دعم الحكومة لعدد من السلع والمواد الاساسية .

وفي ضوء تلك المعطيات الجديدة فقد جاءت اهداف وبرامج الخطة الاستثمارية انعكاسا لهذه المعطيات حيث استهدفت معدلات نمو اقتصادى عالية . وقد تميز الاداء الاقتصادى خلال سنوات الخطة بتحقيق معدل نمو سنوى حقيقي بلغ ١ر١٢٪ للناتج المحلي بسعر الكلفة مقابل ١٢٪ استهدفته الخطة .[1]

وبالنسبة للقطاع الخارجي فقد احتل اهمية كبيرة في الانشطة الاقتصادية الاردنية خلال سنوات الخطة حيث شهدت الصادرات الوطنية تزايدا مستمرا اذ ارتفعت من ١ر٤٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ كما وشاركت اعادة التصدير بنسب متزايدة من اجمالي الصادرات اذ ارتفعت من ٨ر٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٤٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ . اما المستوردات ونتيجة لتزايد القدرة على

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستيراد سواء من خلال ارتفاع حجم المساعدات والقروض العربية للاردن او من خلال تزايد تحويلات العاملين في الخارج فقد ادت هذه الى ارتفاع متواصل في قيمة المستوردات بمختلف انواعها الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية حيث ارتفعت من ٢٣٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٧١٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ . وبذلك فان العجز في الميزان التجاري واصل ارتفاعه بشكل كبير فاق توقعات الخطة اكثر من الضعفين حيث بلغ ٤٠٧٫٣ مليون مقارنة مع ١٧٥٫٤ مليون دينار توقعته الخطة .

وفي ضوء الظروف والمعطيات الجديدة التي سادت سنوات الخطة الخمسية الاولى وما نتج عنها من حالة تفاؤل حول المستقبل فقد تم اعداد الخطة الخمسية الثانية ٨١—١٩٨٥ حيث جاءت مرتكزة على نفس المبادىء والاطر التنموية العامة التي انتهجها الاردن والتي تمثلت في تبني مبدأ الحرية الاقتصادية وتشجيع المبادرة الفردية وتوفير المناخ الاستثماري والحوافز المناسبة التي تشجع القطاع الخاص على القيام بدوره الكامل في تحقيق التنمية .

وافترضت الخطة استمرار الاتجاهات الايجابية التي سادت السنوات السابقة لها والمتعلقة بتدفق المساعدات ورؤوس الاموال العربية للاردن وتطوير التبادل التجاري . الا انه نتيجة تغير الظروف الاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات كان له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الاردني لم يكن في مقدور احد ان يتوقعها او يتحوط لها وقت اعداد الخطة ، ومن اهم تلك الانعكاسات انحسار الموارد الخارجية للحكومة المركزية كالانخفاض في المساعدات العربية وانحسار الاسواق الخارجية امام الصادرات الاردنية وتدني اسعارها وزيادة اعباء الدين العام وانخفاض معدل النمو في تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج . . . ونتيجة لهذه الاوضاع وغيرها فقد كان من الطبيعي ان يشهد الاردن خلال فترة الثمانينات معدلات نمو اقتصادي اقل مما اعتاد عليه خلال الفترات السابقة والتي تمثلت في تدني مستوى الاداء الاقتصادي عما استهدفته الخطة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ففي مجال نمو الناتج المحلي [1] الاجمالي استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي يصل الى ١ر١١٪ لكن ما تم فعلا ان هذا المعدل لم يتجاوز نسبة ٣ر٥٪ سنويا خلال السنوات ١٩٨١—١٩٨٥، كما وتوقعت الخطة ان يبلغ حجم الانفاق الرأسمالي العام للحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة ٢٢٣٣ مليون دينار لكن الارقام الفعلية لهذا الانفاق بلغت ٥ر١٢٧٩ مليون دينار خلال سنوات الخطة اى ما نسبته ٣ر٥٧٪ من المتوقع.

وفي مجال القطاع الخارجي استهدفت الخطة معدل نمو سنوى لاجمالي الصادرات يبلغ ٢٨٪، لكن وفي ضوء تأخر انجاز عدد من مشاريع الصناعات التصديرية وتنامي فاعلية اجراءات بدائل الاستيراد او تحديده في عدد من الدول العربية المستوردة للسلع الاردنية. ادى ذلك الى قصور الارقام الفعلية للصادرات وخاصة في الاعوام الثلاثة الاخيرة من الخطة. حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوى لها ٨ر٦٪. وبالنسبة للمستوردات فقد بلغ معدل النمو السنوى لها ٩ر٣٪ مقابل ٨ر١٣٪ توقعته الخطة، وبالتالي ونتيجة لانخفاض هذا المعدل عن المتوقع ادى ذلك الى هبوط في العجز التجارى عما قدر له في الخطة اذ لم يتجاوز العجز ٨ر٧٦٪ من المتوقع له في عام ١٩٨٥.

١٠٥ الخلاصة :-

تناول هذا الفصل دراسة سريعة وموجزة لابرز ملامح الاقتصاد الاردني الذى يتصف بالنظام الاقتصادى المختلط ويعتمد بالدرجة الاولى على مبدأ الحرية الاقتصادية مع اتاحة المجال لتدخل الدولة ضمن اطار مصلحة

---

(١) وزارة التخطيط، مرجع سابق، ص ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاد بشكل عام. كما ويتصف هذا الاقتصاد بارتفاع معدل النمو السكاني فيه حيث وصل في السنوات الاخيرة الى حوالي ٣ر٩٪. ويتميز سوق العمل الاردني بكونه مصدّر ومستقبل للقوى العاملة اضافة الى انخفاض معدل مشاركة السكان الاقتصادية في قوة العمل.

واظهرت الدراسة ان قطاع الطاقة يشكل اهمية خاصة في الاقتصاد الاردني وذلك بسبب اعتماد القطاعات الاقتصادية المختلفة عليه، ويعتمد هذا القطاع بصورة اساسية على استيراد النفط. واظهرت الدراسة ان هناك عجزاً مستمراً بين الايرادات الكلية والنفقات العامة للدولة، وشكلت ايرادات الجمارك جزءاً لا يستهان به من اجمالي ايرادات الحكومة.

اظهرت الدراسة انه نتيجة لارتفاع الدخل المتاح فقد ادى ذلك الى زيادة الاستهلاك والذى اعتمد بدوره على مزيد من الاستيراد. اضافة الى ان هذا النشاط الاستهلاكي قد ادى الى مزيد من الاعباء المالية والادارية التي تحملتها الدولة في ضوء استمرارها بتوفير المستلزمات الاستهلاكية المختلفة للمواطنين.

وبينت الدراسة هيكل الاقتصاد الاردني من خلال دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه. وتبين ان معدل النمو السنوى لهذا الناتج قد بلغ بالاسعار الجارية ٥ر١٦٪ سنويا خلال السنوات موضع البحث، كما تبين ان مجموعة قطاعات الانتاج الخدمي مازالت تساهم بالقدر الاكبر في هذا الناتج. وبلغت مساهمة قطاع التجارة نحو ثلث مساهمة القطاعات الخدمية في ذلك الناتج. ويدل ذلك على مدى اهمية قطاع التجارة في الاقتصاد الاردني والدور الواضح الذى يشكله، وهذا ما سوف يتم تحليله واستعراضه بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

كما اظهرت الدراسة من خلال استعراض بعض ملامح خطط التنمية الاردنية المتعاقبة خلال السنوات موضع البحث ان الخطتين الثلاثية والخمسية الاولى قد عملت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على تحقيق الاهداف الرئيسية التي انيطت بها سواء من حيث مواصلة مسيرة الجهد الانمائي او تحريك الفعاليات الاقتصادية . اضافة الى تحقيق الجزء الاكبر من الاهداف التنموية التي رسمت لها والمتعلقة بمعدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي وحجم الاستثمارات الرأسمالية . الا انه نتيجة تغير الظروف الاقتصادية العربية والدولية الى جانب الظروف المحلية كان لها الاثر البالغ في تدني مستويات الاداء الاقتصادي الذي استهدفته خطة التنمية الخمسية الثانية ٨١—١٩٨٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٢ مقدمة :-

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات في الاقتصاد الوطني لبعض الدول ، وتأتي اهمية هذا القطاع كونه مرآة تعكس كافة اوجه النشاط الاقتصادي . فالعلاقات المتبادلة والمتداخلة والانشطة الاقتصادية الاخرى جعلت نشاط التجارة الخارجية يبدو وكأنه محصلة لمختلف الانشطة يؤثر ويتأثر بها .

ولقد عرف العالم التجارة الخارجية منذ اقدم العصور وبدأت تبرز اهميتها بشكل واضح في اعقاب الحرب العالمية الثانية اثر زيادة الانشطة الاقتصادية وتعدد الحاجات والمتطلبات الانسانية .

وتقوم التجارة الخارجية على اساس الميزة النسبية في الانتاج حيث تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية ان تنتجها بتكاليف اقل وبكفاءة اكبر(والتخصص في هذا الحقل يخلق مع الوقت ميزات تعود بالفائدة على الدول المشاركة وذلك عن طريق تقسيم العمل بين هذه الدول اذ تتخصص كل منها في انتاج السلعة التي تتناسب مع المعطيات والهبات الطبيعية المتوفرة في تلك الدول[1] . وفيما بعد تنساب هذه السلع عن طريق التبادل بين الدول حيث تمكنها من اشباع حاجات ما كان يمكن اشباعها بغير التجارة ، او تمكنها من اشباع حاجات على نحو اكثر فاعلية . وهذا يظهر مدى العلاقة الوثيقة التي تربط التجارة الخارجية بالرفاهية الاقتصادية .

كما وترتبط التجارة الخارجية بعلاقة جوهرية[2] مع النمو الاقتصادي ، ذلك ان الصادرات تعتبر عاملا اضافيا في الاقتصاد حيث تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي

---

(1) Heller H. Robert, International Trade, University of California, Loss Angless, 1968, p. 9.

(2) Lewis, W. Arthur, Development Planning, London, 1965, p. 38.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمن جهة تساهم هذه الصادرات في نمو الدخل القومي من خلال استغلال الموارد المتاحة في البلد وخاصة الطبيعية منها ، ومن جهة اخرى،فان النمو المتزايد في الصادرات يعمل على اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات. كذلك فان المستوردات تساهم في نمو الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة اعباء التنمية وتوفير مستلزماتها من الالات والمعدات اضافة الى توفيرها للسلع الاستهلاكية الضرورية .

ودول العالم اليوم مهما اختلفت نظمها السياسية ومهما تباينت درجات تقدمها الاقتصادي لاتستطيع ان تعيش بمعزل عن غيرها من الدول بحجة تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولمدة طويلة من الزمن ،لان هذا يعني ان تنتج الدولة جميع ما تحتاجه بنفسها ذاتيا ،كما انه يعني عدم التصدير الى الخارج ،وهذا امر ليس من السهل تحقيقه في الوقت الحاضر حيث تتشابك المصالح الاقتصادية وتزداد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة .

٢٠٢ نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني :

تؤدي التجارة الخارجية في الاردن دورا نشطا على صعيد الاقتصاد القومي اذ تعتمد القطاعات الانتاجية المختلفة على المستوردات من السلع الرأسمالية والمواد الاولية ،كما تعتمد الشركات الصناعية الكبرى في الاردن على الاسواق الخارجية في مجال تصريف منتجاتها وتطوير نشاطها التسويقي التصديري ، بالاضافة الى الاعتماد الكبير على المستوردات من اجل اشباع حاجة المجتمع الاردني كثير من السلع الاستهلاكية التي لا تنتج محليا .

ومن اجل اظهار نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني سيتم تحليل المؤشرات التالية :

- مقارنة حجم التجارة الخارجية الى اجمالي الناتج المحلي .
- تطور نصيب الفرد الاردني من التجارة الخارجية .
- تطور الايرادات العامة من نشاط التجارة الخارجية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٢٠٢ نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي :

يعتبر قياس نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الهامة التي توضح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف واتجاهات التجارة الخارجية ، وبذلك فان مقارنة حجم التجارة الخارجية بالناتج المحلي توضح الدور الكبير الذى تشكله تلك التجارة في مجمل النشاط الاقتصادى الاردني ، كما وتوضح من جانب آخر درجة انكشاف هذا الاقتصاد للخارج (١) .

ويظهر الجدول رقم (٥) نسبة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الدراسة ٧١-١٩٨٥ ، ويتبين بان نسبة المستوردات الى الناتج المحلي قد تزايدت بشكل مطرد اذ ارتفعت من ٤١ر٢٪ عام ١٩٧١ الى ٦٨ر٣٪ عام ١٩٨٥ ، ويشير الجدول ان هذه النسبة وصلت حدها الاقصى عام ١٩٨١ ، حيث بلغت ٩٠ر٠٪ من اجمالي الناتج المحلي .

ان تحليل تطور الاستيراد خلال الفترات الثلاث يظهر ان متوسط تلك النسبة قد ارتفع بشكل كبير ، حيث بلغ للفترة الاولى ٧١-١٩٧٥ (٥٧ر٣٪) وارتفع في الفترة الثانية ٧٦-١٩٨٠ الى ٧٧ر٣٪ وفي الفترة الثالثة ٨١-١٩٨٥ زاد بشكل طفيف ووصل الى ٧٧ر٩٪ .

كما ان نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت خلال السنوات موضع البحث من ٧ر٤٪ عام ١٩٧١ الى ١٦ر٢٪ عام ١٩٨٥ ، ويشير الجدول ان هذه النسبة وصلت حدها الاقصى عام ١٩٨٤ الى ١٧ر٤٪ . ان تحليل تطور الصادرات عبر الفترات الثلاث يظهر ان متوسط هذه النسبة واصل تحسنه بشكل مطرد حيث بلغ للفترة الاولى ٨ر٩٪ وارتفع في الفترة الثانية الى ١١ر٤٪ وفي الفترة الثالثة استمر في التزايد

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، اثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادى في البلاد العربية ، عمان ، شباط ١٩٨٦ ، ص٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٥)

نسبة التجارة الخارجية الاردنية (الصادرات، المستوردات)
الى اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات ٧١—١٩٨٥

السنـــــة	الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ٪	المستوردات الى الناتج المحلـــي الاجمالي ٪	اجمالي التجارة الى الناتج المحلـــي الاجمالـــي ٪
١٩٧١	٤ر٧	٤١ر٢	٤٥ر٩
١٩٧٢	٦ر١	٤٦ر٠	٥٢ر١
١٩٧٣	٦ر٤	٤٩ر٦	٥٦ر٠
١٩٧٤	١٥ر٩	٦٣ر٣	٧٩ر٢
١٩٧٥	١٢ر٨	٧٥ر٠	٨٧ر٨
متوسـط (٧١—١٩٧٥)	٩ر٨	٥٧ر٣	٦٧ر١
١٩٧٦	١١ر٧	٨٠ر٥	٩٢ر٢
١٩٧٧	١١ر٧	٨٨ر٤	١٠٠ر١
١٩٧٨	١٠ر١	٧٢ر٦	٨٢ر٧
١٩٧٩	١٥ر٩	٧٨ر٣	٩٤ر٢
١٩٨٠	١٢ر٢	٧٢ر٧	٨٤ر٩
متوسـط (٧٦—١٩٨٠)	١١ر٤	٧٧ر٣	٨٨ر٧
١٩٨١	١٤ر٥	٩٠ر٠	١٠٤ر٥
١٩٨٢	١٤ر٠	٨٦ر٥	١٠٠ر٥
١٩٨٣	١١ر٣	٧٧ر٥	٨٨ر٨
١٩٨٤	١٧ر٤	٧١ر٥	٨٨ر٩
١٩٨٥	١٦ر٢	٦٨ر٣	٨٤ر٥
متوسـط (٨١—١٩٨٥)	١٤ر٨	٧٧ر٩	٩٢ر٧

احتسبت القيم من المصادر التالية :
— الاحصاءات العامة — نشرة التجارة الخارجية ،اعداد مختلفة لسنوات مختلفة .
— البنك المركزي الاردني — النشرة الاحصائية الشهرية ،اعداد مختلفة .
— البنك المركزي الاردني — التقارير السنوية ،اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حتى وصل الى ١٤ر٨٪ .

ان تحليل نسبة مجمل قيمة التجارة الخارجية الى قيم الناتج المحلي الاجمالي سوف يلقى اهتماماً اكبر في الدراسة خلال الفصل الخامس لها . وقد استمرت هـــذه النسبة في الارتفاع خلال الفترات الثلاث حيث بلغ متوسطها في الفترة الاولى ١ر٦٧٪ وارتفع في الفترة الثانية الى ٧ر٨٨٪ ثم واصل ارتفاعه في الفترة الثالثة حتى وصل الـى ٧ر٩٢٪ . هذا وقد تخلل الفترات سنوات كانت فيها النسبة عالية من بينها عام ١٩٧٧ اذ بلغ اجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي ٥ر١٠٠٪ وعام ١٩٨١ حيث وصلت النسبة الى اعلى مستوى لها وبلغت ٥ر١٠٤٪ من اجمالي ذلك الناتج .

ان مقارنة هذه النسب بالمعدلات التي وصلت اليها بعض الدول النامية يظهر ان الاردن في موقف يتطلب الدراسة والتحليل لأن نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي لديه اعلى بكثير من هذه الدول ، فمثلا في سوريا بلغـــت هذه النسبة ٦ر٤٧٪ خلال السنوات ٨١-١٩٨٢ ، المغرب ٥ر٥٠٪ ، تركيا ٢٢٪ ، البرازيل ١٧٪ .(*)

ان ارتفاع نسبة اجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي في الاردن يؤكد الدور الحساس الذى تؤديه التجارة الخارجية في مجمل النشاط الاقتصادى الاردني. كما وتوضح هذه النسبة درجة انكشاف هذا الاقتصاد للخارج والذى يحمل في طياتـه بعض المحاذير على النشاط الاقتصادى الاردني . ان ظاهرة الانكشاف للخارج يجعل الاقتصاد بشكل عام شديد الحساسية ازاء التقلبات الاقتصادية الدولية وسريع التأثـر بالسياسات الملازمة لهذا التقلب من النواحي المختلفة النقدية والسلعية ، وهذا يجعله في وضع يفقد فيـــه القدرة على تخفيف الاضرار الناجمة عن ذلك .

اما اذا اخذنا بالاعتبار الشروط العامة للتبادل في الاسواق العالميـــة والدور الثانوى للبلدان النامية ومنها الاردن عرفنا خطورة وحساسية قطاع التجارة

(*) سيتم تقديم مزيدا من التفصيل عن هذا الموضوع خلال الفصل الخامس وقيـــاس درجة الانكشـــاف الاقتصادى للخارج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارجية في الاقتصادات الوطنية من حيث صادراتها واحتمال تغير حصيلتها النقدية نتيجة لتغير الكميات المصدرة واسعارها في الاسواق العالمية وذلك بسبب تعاظم القوة التفاوضية للدول المستوردة للسلع التي تبيعها الدول النامية.

٢٠٢٠٢ نصيب الفرد الواحد من التجارة الخارجية:

يعتبر نصيب الفرد الواحد من التجارة الخارجية احد المؤشرات الرئيسية في قياس اهمية هذا القطاع نسبة الى الاقتصاد الوطني لأية دولة. وفي الاردن شهد نصيب الفرد الواحد من التجارة الخارجية تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية. ويظهر الجدول رقم (٦) حصة الفرد الواحد من التجارة الخارجية للسنوات ١٩٧١-١٩٨٥ وقد ارتفعت هذه الحصة من ٧ر٤ ٥ دينار في عام ١٩٧١ الى ٧ر٤٩٣ دينار في عام ١٩٨٥، وبذلك تكون قد تضاعفت اكثر من تسع مرات خلال تلك السنوات.

وعند تحليل هذا النمو خلال الفترات الثلاث يلاحظ ان متوسط هذه الحصة في الفترة الاولى بلغ ٦ر٩٣ دينار وارتفع الى ٥ر٢٨٥ دينار في الفترة الثانية وواصل ارتفاعه الى ٥ر٥١٨ دينار في الفترة الثالثة. وبالتالي فان نصيب الفرد الاردني من التجارة الخارجية قد تضاعف خمس مرات ونصف ما بين الفترة الاولى والثالثة، ولعل هذا التطور في حصة الفرد يعود الى التزايد الكبير في حجم التجارة الخارجية خاصة حجم المستوردات الذى شهد تزايدا مطرداً.

ولبيان نصيب الفرد في كل من الصادرات والمستوردات يتبين ان حصته قد زادت الى اكثر من ستة اضعاف بالنسبة للصادرات حيث ارتفعت من ٧ر١٣ دينار الى ٦ر٣٦ دينار، ٥ر٨٢ دينار على التوالي للفترات الثلاث. كذلك فان حصته من المستوردات ارتفعت الى اكثر من خمسة اضعاف حيث بلغت ٩ر٧٩ دينار، ٤ر٢٤٨ دينار، ٥ر٤٣٥ دينار على التوالي لهذه الفترات، وهذا يعني ان حصة الفرد من المستوردات تعادل اكثر من خمسة اضعاف حصته من الصادرات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقم (٦)

تطور حصة الفرد الواحد من التجارة الخارجية الاردنيـــة
خلال السنوات ٧١—١٩٨٥ . (الاسعار الجارية) (بالدينار)

السنـــة	عدد السكان (بالالف شخص)	حصة الفرد الواحد مـن الصادرات	حصة الفرد الواحد من المستوردات	حصة الفرد الواحد من اجمالي التجارة الخارجية
١٩٧١	١٥٦٢ر٠	٥ر٦	٤٩ر١	٥٤ر٧
١٩٧٢	١٦١٧ر٥	٧ر٨	٥٨ر٩	٦٦ر٧
١٩٧٣	١٦٧٥ر١	٨ر٤	٦٤ر٦	٧٣ر٠
١٩٧٤	١٧٣٥ر٠	٢٢ر٧	٩٠ر٢	١١٢ر٩
١٩٧٥	١٨١٠ر٥	٢٢ر١	١٢٩ر٣	١٥١ر٤
متوسـط (٧١—١٩٧٥)		١٣ر٧	٧٩ر٩	٩٣ر٦
١٩٧٦	١٨٨٩ر٣	٢٦ر٢	١٧٩ر٧	٢٠٥ر٩
١٩٧٧	١٩٧١ر٦	٣٠ر٦	٢٣٠ر٥	٢٦١ر١
١٩٧٨	٢٠٥٧ر٥	٣١ر٢	٢٢٣ر٠٠	٢٥٤ر٢
١٩٧٩	٢١٤٧ر٦	٣٨ر٤	٢٧٤ر٥	٣١٢ر٩
١٩٨٠	٢٢١٨ر٣	٥٤ر١	٣٢٢ر٨	٣٧٦ر٩
متوسـط (٧٦—١٩٨٠)		٣٦ر٦	٢٤٨ر٤	٢٨٥ر٠
١٩٨١	٢٣٠٧ر٠	٧٣ر٣	٤٥٤ر١	٥٢٧ر٤
١٩٨٢	٢٣٩٩ر٣	٧٧ر٣	٤٧٦ر٢	٥٥٣ر٥
١٩٨٣	٢٤٩٥ر٣	٦٤ر٢	٤٤٢ر٢	٥٠٦ر٤
١٩٨٤	٢٥٩٥ر١	١٠٠ر٦	٤١٢ر٨	٥١٣ر٤
١٩٨٥	٢٦٩٣ر٧	٩٤ر٨	٣٩٨ر٩	٤٩٣ر٧
متوسط (٨١—١٩٨٥)		٨٢ر٥	٤٣٥ر٥	٥١٨ر٠

احتسبت القيم من المصادر التالية :

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن خلال هذه الدراسة لتطور نصيب الفرد الاردني من التجارة الخارجيـــة يظهر ان هذا القطاع له مساهمة كبيرة في حياة الفرد الاردني خاصة وانها في تزايـد مطرد ، ورغم ان قطاع التجارة الخارجية يعمل على توفير كثير من احتياجات الفرد الاردني وخاصة من السلع الاستهلاكية التي تشكل ثلث مجمل المستوردات والتي تساهم في زيادة رفاهيتـه الاقتصادية الا ان ذلك يشكل في الجانب الآخر مزيدا من الاعباء والصعوبات التـــي يتحملها الاقتصاد الاردني في مواجهة العجز المستمر في ميزانه التجاري وما يتبعـــه ذلك من خلل في ميزان المدفوعات.

٣٠٢٠٢ تطور الايرادات العامة من التجارة الخارجية :

تعتبر الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والضرائب المفروضة علـى الصادرات (ضريبة معاينة الصادرات، الضريبة الاضافية الموحدة، ضريبة تصديـــر الفوسفات، ضريبة الصادرات من الرخام والطوب الاسمنتي ... الخ) من المصـــادر الرئيسية للايرادات المحلية من الضرائب غير المباشرة.[1]

ويظهر الملحق رقم (٢) تطور الايرادات من هذين المصدرين ونسبتهما للايرادات العامة للدولة خلال سنوات الدراسة ٧١–١٩٨٥. ويشير الملحق ان اجمالي هذيـن المصدرين قد ارتفع من ٩١ر٩ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٤٧ر١٣٨ مليون دينـــار عام ١٩٨٥. ان تحليل تلك البيانات يظهر ان نسبة هذه المصادر الى اجمالي الايرادات العامة قد شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترات الثلاث للدراسة، فقد ارتفعت هـــذه النسبة من ٣ر١٣٪ في الفترة الاولى الى ٢ر٢٢٪ في الفترة الثانية لكنها انخفضت في الفترة الثالثـــة بشكل طفيف الى ٣ر٢٢٪.

ورغم الارتفاع المستمر في قيمة الايرادات من الضرائب الجمركية والتي تشكل احد المصادر الهامة للموازنة العامة، الا ان ذلك لا يعني ان الدولة تتطلع دوما لتطويـــر هذا المصدر بل على العكس فان هناك اجراءات متوالية تقوم بها الحكومة للحد مـــن

---

(١) نظمي العبدالله، السياسة الجمركية في الاردن، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤، ص ٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستيراد كزيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ومنع استيراد بعض السلع وخاصة المماثلة للصناعة الوطنية، وتأتي هذه الاجراءات في اطار ما تسعى اليه الدولة من ترشيد تجارتها الخارجية وذلك لتخفيف العجز الكبير الذى يواجهه الميزان التجارى الاردني.(*)

٣٠٢ تطور الميزان التجارى :-

يعاني الاقتصاد الاردني من عجز مزمن في الميزان التجارى، وبدأ هذا العجز يأخذ صفة التزايد المستمر نتيجة لارتفاع حجم المستوردات واستمرار نموها بمعدلات تفوق معدلات نمو الصادرات.

يظهر الجدول رقم(٧) تطور الميزان التجارى الاردني خلال السنوات ٧١-١٩٨٥ مبينا تطور العجز فيه حيث ارتفع هذا العجز من ٩ر١٦٥ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٨٥ر٧٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ وبذلك يكون قد ارتفع الى اكثر من احدى عشرة مرة ونصف خلال (١٥) عاما.(**)

وبلغ معدل النمو السنوى لهذا العجز ٢ر١٩٪ سنويا خلال الاعوام ٧١-١٩٨٥، وكان هذا المعدل قد شهد انخفاضا متواليا عبر الفترات الثلاث موضع البحث حيث انخفض من ٨ر٢٩٪ الى ١ر٢٤٪، ٠ر٧٪ على التوالي، كما وبلغ الرقم القياسي له ١١٧١ في عام ١٩٨٥ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١.

ان الارتفاع المتواصل لقيمة هذا العجز يعود الى ارتفاع حجم المستوردات مقارنة مع حجم الصادرات الوطنية، كما وان النمو البطيء الذى شهده الصادرات - خاصة في الفترتين الاولى والثانية - مقارنة مع النمو المرتفع للمستوردات قد ساهم في حدة

(*) سيتم تحليل مفصّل لسياسة الاستيراد في الفصل الثالث.

(**) ملحق رقم (١١) يوضح تطور العجز في الميزان التجارى بيانيا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٧)

تطور الميزان التجاري الاردنـــــــي

خلال السنـــــــوات ٧١ — ١٩٨٥

(مليون دينـــار)

السنة	المستوردات	الصادرات			العجز في الميزان التجاري	الرقم القياسي للعجز	معدل النمو السنوي ٪
		المجموع	الوطنية	المعاد تصديرها			
١٩٧١	٧٦ر٦٣	١١ر٤٤	٨ر٨٢	٢ر٦٢	٦٥ر١٩	١٠٠	—
١٩٧٢	٩٥ر٣١	١٧ر٠١	١٢ر٦١	٤ر٤٠	٧٨ر٣٠	١٢٠	٢٠ر١
١٩٧٣	١٠٨ر٢٥	١٨ر٩٨	١٤ر٠١	٤ر٩٧	٨٩ر٢٧	١٣٧	١٤ر١
١٩٧٤	١٥٦ر٦١	٤٩ر٧٥	٣٩ر٤٤	١٠ر٣١	١٠٦ر٨٦	١٦٤	١٩ر٧
١٩٧٥	٢٣٤ر٠١	٤٨ر٩٤	٤٠ر١٤	٨ر٨٠	١٨٥ر٠٧	٢٨٤	٧٣ر٢
متوسط ٧١—١٩٧٥							٢٩ر٨
١٩٧٦	٣٣٩ر٤٩	٦٩ر٤٤	٤٩ر٥٥	١٩ر٨٩	٢٧٠ر٠٥	٤١٤	٤٥ر٩
١٩٧٧	٤٥٤ر٥٢	٨٢ر١٠	٦٠ر٢٩	٢١ر٨١	٣٧٢ر٤٢	٥٧١	٣٧ر٩
١٩٧٨	٤٥٨ر٩٤	٩٠ر٩١	٦٤ر١٣	٢٦ر٧٨	٣٦٨ر٠٣	٥٦٥	—١ر٢
١٩٧٩	٥٨٩ر٥٢	١٢٠ر٩١	٨٢ر٥٦	٣٨ر٣٥	٤٦٨ر٦١	٧١٩	٢٧ر٣
١٩٨٠	٧١٥ر٩٨	١٧١ر٥٨	١٢٠ر١١	٥١ر٤٧	٥٤٤ر٤٠	٨٣٥	١٧ر١
متوسط ٧٦—١٩٨٠							٢٤ر١
١٩٨١	١٠٤٧ر٥١	٢٤٢ر٦٣	١٦٩ر٠٢	٧٣ر٦١	٨٠٤ر٨٨	١٢٣٥	٤٧ر٨
١٩٨٢	١١٤٢ر٤٩	٢٦٤ر٥٣	١٨٥ر٥٨	٧٨ر٩٥	٨٧٧ر٩٦	١٣٤٧	٩ر١
١٩٨٣	١١٠٣ر٣١	٢١٠ر٥٧	١٦٠ر٠٨	٥٠ر٤٩	٨٩٢ر٧٤	١٣٦٩	١ر٧
١٩٨٤	١٠٧١ر٣٤	٢٩٠ر٦٦	٢٦١ر٠٦	٢٩ر٦٠	٧٨٠ر٦٨	١١٩٧	—١٢ر٦
١٩٨٥	١٠٧٤ر٤٤	٣١٠ر٨٦	٢٥٥ر٣٥	٥٥ر٥١	٧٦٣ر٥٨	١١٧١	—٢ر٢
متوسط ٨١—١٩٨٥							٧ر٠
المتوسط العام							١٩ر٢

المصدر :—

— الاحصاءات العامة ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، سنوات مختلفة .

— البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العجز. ان الزيادة المتسارعة في حجم المستوردات الاردنية خلال السنوات الماضية تعود الى التوسع الكبير في استيراد متطلبات التنمية من سلع رأسمالية ومواد اولية فضلا عن استيراد السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها والتي اصبح القطاع الزراعي يعجز عن اشباعها بالرغم من الجهود التي تبذل في هذا المضمار (*). ويظهر الملحق رقم (٣) الصورة الواضحة لتطور العجز في الميزان التجاري الغذائي حيث ارتفع من ١٧٫٤٩ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١١٤٫٦٤ مليون دينار عام ١٩٨٥، وبذلك فقد شكل العجز الغذائي نسبة تصل الى ١٦٫٨٪ من اجمالي العجز في الميزان التجاري الاردني خلال السنوات موضع البحث ٧١–١٩٨٥، وهذا يعني ان العجز الغذائي قد استطاع ان يؤثر بالنسبة المذكورة على الرصيد النهائي للميزان التجاري.

لا شك ان التوجه الكبير والواسع نحو الاستيراد كان عليه المسؤولية الكبرى في خلق ظاهرة العجز المتزايد في الميزان التجاري الاردني، الامر الذي احدث خللا رئيسيا في التركيبة الهيكلية للاقتصاد الوطني والذي يستدعي الانتباه بجدية الى هذه الظاهرة لتخفيف اثارها على ميزان المدفوعات وذلك من خلال اعادة توجيه الجهد الانمائي باتجاه المزيد من التوازن المرغوب في الهيكل الاقتصادي الوطني.

يظهر الجدول رقم (٨) الميزان التجاري والناتج المحلي الاجمالي ونسب العجز الى كل من الاستيراد والناتج المحلي الاجمالي، ويتبين من هذا الجدول ان قيم العجز بلغت في المتوسط ٥٨٪ من اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات ٧١–١٩٨٥ وقد وصلت الى اعلى مستوى لها في عام ١٩٧٧ حيث بلغت تلك النسبة ٧٢٪ من ذلك الناتج. كما ان نسبة العجز الى الاستيراد قد بلغت في المتوسط ٧٧٪ خلال سنوات الدراسة وشكلت سنة ١٩٧١ اعلى مستوى حيث بلغت ٨٥٪ من قيمة الاستيراد.

(*) سيجرى تحليل مفصل لنشاط المستوردات في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٨)

تطور العجز في الميزان التجاري منسوبا الى كل من الاستيـــراد والناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ١٩٧١–١٩٨٥

(مليون دينار)

السنـــة	الميـــــزان التجـــــاري			(٤) الناتج المحلـي الاجمالـي	نسبة العجز الى الاستيراد ٣/١ ٪	نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي ٣/٤ ٪
	الاستيـــراد (١)	التصدير (٢)	العجـز (٣)			
١٩٧١	٧٦ر٦٣	١١ر٤٤	٦٥ر١٩	١٨٦ر٢	٨٥	٣٥
١٩٧٢	٦٥ر٣١	١٧ر٠١	٧٨ر٣٠	٢٠٧ر٢	٨٢	٣٨
١٩٧٣	١٠٨ر٢٥	١٨ر٩٨	٨٩ر٢٧	٢١٨ر٣	٨٢	٤١
١٩٧٤	١٥٦ر٦١	٤٩ر٧٥	١٠٦ر٨٦	٢٤٧ر٣	٦٨	٤٣
١٩٧٥	٢٣٤ر٠١	٤٨ر٩٤	١٨٥ر٠٧	٣١٢ر١	٧٩	٥٩
متوسط ٧١–١٩٧٥					٧٨	٤٥
١٩٧٦	٣٣٩ر٤٩	٦٩ر٤٤	٢٧٠ر٠٥	٤٢١ر٦	٧٩	٦٤
١٩٧٧	٤٥٤ر٥٢	٨٢ر١٠	٣٧٢ر٤٢	٥١٤ر٢	٨٢	٧٢
١٩٧٨	٤٥٨ر٩٤	٩٠ر٩١	٣٦٨ر٠٣	٦٣٢ر٢	٨٠	٥٨
١٩٧٩	٥٨٩ر٥٢	١٢٠ر٩١	٤٦٨ر٦١	٧٥٣ر٠	٧٩	٦٢
١٩٨٠	٧١٥ر٩٨	١٧١ر٥٨	٥٤٤ر٤٠	٩٨٤ر٣	٧٦	٥٥
متوسط ٧٦–١٩٨٠					٧٩	٦١
١٩٨١	١٠٤٧ر٥١	٢٤٢ر٦٣	٨٠٤ر٨٨	١١٦٤ر٢	٧٧	٦٩
١٩٨٢	١١٤٢ر٤٩	٢٦٤ر٥٣	٨٧٧ر٩٦	١٣٢١ر٢	٧٧	٦٦
١٩٨٣	١١٠٣ر٣١	٢١٠ر٥٧	٨٩٢ر٧٤	١٤٢٢ر٧	٨١	٦٣
١٩٨٤	١٠٧١ر٣٤	٢٦٠ر٦٦	٧٨٠ر٦٨	١٤٩٩ر٤	٧٣	٥٢
١٩٨٥	١٠٧٤ر٤٤	٣١٠ر٨٦	٧٦٣ر٥٨	١٥٧٣ر٣	٧١	٤٦
متوسط ٨١–١٩٨٥					٧٦	٥٩
متوسط النسبة خلال الفترة الكليـــة (١٩٧١–١٩٨٥)					٧٧	٥٨

احتسبت النسب من المصادر التالية :

- الاحصاءات العامة ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، سنوات مختلفة .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعن التوزيع الجغرافي للميزان التجاري الاردني خلال السنوات موضع البحث، فقد سجل هذا الميزان - وكما يظهر الملحق رقم(٤) - عجزا مع دول الجماعة الاوروبية تراوح بين ٢٩٪ من اجمالي العجز في عام١٩٧١ الى ٤٠٪ عام١٩٨٥ ، وتخلل تلك السنوات نسب اعلى من ذلك حيث بلغت في المتوسط ٤١٪ ، كما وسجل الميزان التجاري عجزا مع مجموعة الدول العربية بلغ بالمتوسط ١٥٪ من اجمالي العجز خلال سنوات الدراسة ، وبلغ متوسط العجز مع مجموعة الدول الاشتراكية ٧ر٥٪ واليابان ٩٪ .

٤٠٢ تطور ميزان المدفوعات :-

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الادوات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة النقدية منها . فهو يمثل المرآة التي تعكس السياسات الاقتصادية سواء الداخلية منها او الخارجية ، ونظرا لان معظم اقطار العالم تعتبر مفتوحة اى ان تجارتها الخارجية كبيرة نسبيا قياسا بدخلها القومي مع العالم الخارجي فقد تضطر بعض الدول التي يظهر في ميزان مدفوعاتها عجزا الى اجراء التعديلات الملائمة لسياساتها الاقتصادية وذلك بدرجات متفاوتة ، وفي حالة اخرى يمكن ان يظهر في هذا الميزان فائض حيث يعبر ذلك عن متانة وقوة الاقتصاد الوطني مما يجعله قادرا على زيادة انفاقه قياسا بمستوى انتاجه المحلي .

وخلاصة القول فان معظم الفعاليات والانشطة الاقتصادية واجراءات السياسة الاقتصادية تترك بمجملها اثرا مباشرا او غير مباشر على وضع ميزان المدفوعات لاية دولة .

١٠٤٠٢ حسابات ميزان المدفوعات الاردني :

تتباين التقسيمات المتبعة في حساب ميزان المدفوعات فيما بين الدول عند قيامها باعداد موازين مدفوعاتها ، ومن اجل توحيد هذه التقسيمات في جميع الدول فقد وضع صندوق النقد الدولي تقسيما لهذا الميزان تعمل به حاليا غالبية دول العالم ويمكن بيان هذا التقسيم من خلال دراسة ميزان المدفوعات الاردني والذي يأخذ بهذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطريقة . ويعتبر البنك المركزي هو الجهة التي تقوم باعداده وذلك باعتماده على البيانات الاحصائية التي تصدرها جهات مختلفة مثل دائرة الاحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة والتموين والغرف التجارية والغرف الصناعية ... الخ .

سيتم تحليل الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعات خلال سنوات الدراسة ١٩٧١–١٩٨٥ وذلك للاطلاع على مدى التطور في هذه الحسابات، وسيتم في بعض الاحيان تقسيم هذه السنوات الى ثلاث فترات زمنية من اجل اجراء المقارنة والتقييم للبنود الرئيسية في هذه الحسابات.

١٠١٠٤٠٢ الحساب الجاري :

يعتبر الحساب الجاري اهم البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات كونه يشكل اكبر حساب في الميزان اضافة الى ان الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات للدولة تمثل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، ولذلك فان المهم بالنسبة للدولة في اغلب الاحيان هو هذا الحساب والذي يبين ما اذا كانت مدفوعات الدولة في الخارج اكثر من مواردها من الخارج او بالعكس.(١)

وبالنسبة للاقتصاد الاردني فان الحساب الجاري يمثل الركن الرئيسي في ميزان مدفوعاته . ويمكن تقسيمه الى ثلاثة اقسام هي ،البضائع (الميزان التجاري) ، وميزان الخدمات والحوالات بدون مقابل وسيتم تحليل كل قسم على النحو التالي :

أ – ميزان البضائع (الميزان التجاري)

يمثل حساب البضائع جميع العمليات الخاصة بانتقال السلع من والى الدولة موضع البحث ، وبذلك فان هذا الحساب يتضمن الصادرات والمستوردات

---

(١) حيدر غيبه ، التجارة الدولية وميزان المدفوعات، دمشق ، مطبعة طربين ، ١٩٦٦ ، ص ٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد اتصف الميزان التجاري في الاقتصاد الاردني كما ذكر سابقا بالعجز الدائم خلال السنوات موضع الدراسة ، ويظهر الجدول رقم(٩) ان العجز قد ارتفع من ٦٤ر٧٥ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٧٦١ر٦٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ (*).

ب — ميزان الخدمات

يمثل ميزان الخدمات عناصر التجارة الخارجية غير المنظورة ، ويتكون هذا الميزان من عدة بنود حيث يشمل الجانب الدائن منه ايرادات كل من السفر(السياحة) ودخل الاستثمار والحكومة وحوالات العاملين وغيرها ، كما ويشمل الجانب المدين منه نفقات السفر، دخل الاستثمار، الحكومة ... الخ .

ويظهر الجدول رقم(٩) ان هذا الميزان قد حقق وفرا خلال سنوات الدراسة ١٩٧١—١٩٨٥ ، حيث واصل هذا الوفر ارتفاعه من ٦ر٨٧ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٣٤٦ر٧٠١ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

هذا ويتكون حساب الخدمات في ميزان المدفوعات الاردني من عدة بنود يمكن عرضها بشكل موجز على النحو التالي :

١ — حساب السفر:

يتضمن هذا البند مصروفات المسافرين سواء كانوا القادمين الى الدولة او الخارجين منها ويقصد بالمسافر هنا السائح او الطالب او المريض او الموظف .... ويعتبر قطاع السفر(السياحة) احد القطاعات المهمة ذات الاثر المباشر على ميزان المدفوعات حيث يساعد الفائض المتحقق فيه على تقليل العجز في الميزان التجاري ، كما ويعتبر هذا البند مصدرا هاما للحصول على العملة الصعبة ، ويشتمل في الجانب الدائن منه على الايرادات من السياحة والجانب المدين على المدفوعات لهذا القطاع، ويظهر الجدول رقم(٩) ان الايرادات قد ارتفعت من ٦ر٣٥ مليون دينار عام ١٩٧١

(*) ملحق رقم(٥) يظهر بالتفصيل تطور بنود ميزان المدفوعات خلال السنوات ٧١—١٩٨٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٩)

تطور البنـود الرئيسية في ميزان المدفوعات الاردنـــي

خلال العامـــن ١٩٧١، ١٩٨٥ (مليـون دينـــار)

الحســـاب	١٩٧١ مدين	١٩٧١ دائـن	١٩٧١ عجز (—) وفر (+)	١٩٨٥ مدين	١٩٨٥ دائن	١٩٨٥ عجز (—) وفر (+)
الحساب الجاري						
أ ـ ميزان البضائع	٧٦ر١٩	١١ر٤٤	—٦٤ر٧٥	١٠٧٢ر٥١	٣١٠ر٨٩	—٧٦١ر٦٣
ب ـ ميزان الخدمات		٦ر٨٧	+٦ر٨٧		٣٤٦ر٧١	+٣٤٦ر٧١
١ ـ السفر	٩ر٦٩	٦ر٣٥		١٦٦ر٤٢	٢٠٤ر١٧	
٢ ـ النقـل	٢ر٨٧	٣ر١٢		١٢١ر٦٢	١٥٥ر٩٨	
٣ ـ التأميـن	—	٣ر٤٤			٣١ر١٣	
٤ ـ الاستثمار	٠ر٩٨	٥ر٧٥		٤٦ر٣٧*	٦٢ر٩٤*	
٥ ـ دخل الحكومة	٥ر١٢	٣ر٦٧		٨ر٠٧	٣ر٠٩	
٦ ـ خدمات اخرى	٣ر٢٠	١ر٦٨		٢٧ر٣٠	٧٣ر٧٨	
٧ ـ حوالات العاملين		٤ر٩٧		٩٢ر٩٥	٤٠٢ر٩٢	
حـ ـ حوالات بدون مقابل		٣٦ر٦١	+٣٦ر٦١	٢ر٥٣	٣١٧ر٥٤	+٣١٥ر٠١
ـ خصوصيـة	—	١ر١٢		٢ر٥٣	٢٦ر٣٦	
ـ الحكومة المركزية	—	٣٥ر٤٩		—	٢٩١ر١٨	
حساب رأس المال						
ـ القطاع غير النقدى	—	٦ر٧٤	+٦ر٧٤	—	١٣٧ر٦٤	+١٣٧ر٦٤
ـ القطاع النقدى	—	١١ر٨٢	+١١ر٨٢	١٨ر٥٣	—	—١٨ر٥٣

*) بيانات عام ١٩٨٣

المصدر:

ـ البنك المركزى الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص، ٦٤—١٩٨٣ .

ـ البنك المركزى الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى ٢٠٤ر١٧ مليون دينار عام ١٩٨٥، اما المدفوعات (النفقات) فقد ارتفعت من ٩ر٦٩ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٦٦ر٤٢ مليون دينار في عام ١٩٨٥. ومن ذلك يتبين ان قطاع السياحة يشكل احد المصادر الهامة للعملات الصعبة للاقتصاد الاردني وذلك من خلال الفائض المتحقق فيه باستمرار.

٢ — حساب النقل :

يتضمن هذا البند المدفوعات المتعلقة بمختلف انواع خدمات النقل البرى والجوى والبحرى وقد استمر هذا الحساب في تحقيق الفائض على مدى سنوات الدراسة ، ويظهر الجدول رقم (٦) ان الجانب المدين ارتفع من ٢ر٨٧ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٢١ر٦٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، اما الجانب الدائن فقد ارتفع من ٣ر١٢ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٥٥ر٩٨ مليون دينار عام ١٩٨٥.

٣ — حساب التأمين :

يتضمن هذا البند مصروفات التأمين المختلفة سواء المتعلقة بنقل البضائع او التأمين على الحياة والحوادث او الاقساط الدورية ، وفي ميزان المدفوعات الاردني فقد اضيف الى التأمين بعض مصروفات الشحن كالمتعلقة في مرور انابيب النفط وغيرها ، ويظهر الملحق رقم (٥) ان هذا البند حقق فائضا كبيرا وخاصة في السنوات الاخيرة من الفترة الكلية للدراسة ، كما ويظهر الجدول رقم (٩) ان الجانب الدائن منه قد ارتفع من ٤ر٣ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٣ر٣١ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، اما الجانب المدين فانه لم يتجاوز المليونين والنصف في اعلى السنوات.

٤ — دخل الاستثمارات :

يتضمن هذا البند العوائد المتعلقة بالاستثمارات الدولية سواء كان ذلك من استثمارات الاردن في الخارج (دائن) او استثمارات الدول الاخرى في الاردن (مدين). وفي ميزان المدفوعات الاردني فانه يتكون من ارباح البنك المركزى من العملة الاجنبية والفوائد على ارصدة البنوك التجارية في الخارج ثم الفوائد المدفوعة على قروض الاردن الخارجية والمحولة الى الخارج وغيرها ، ويظهر الملحق رقم (٥) ان هذا البند قد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اظهر فائضا على مدى سنوات الدراسة ما عدا العامين الاخيرين من اعوام الدراسة ، كما ويظهر الجدول رقم(٩) ان الجانب المدين قد ارتفع من٩٨ر٥ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٤٦ر٣٧ مليون دينار عام١٩٨٣ ، كما وارتفع الجانب الدائن من ٧٥ر٥مليون دينار عام١٩٧١ الى ٦٢ر٣٧ مليون دينار عام١٩٨٣ ،اما العامين ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، فقد ارتفع فيهما الجانب المدين عن الجانب الدائن بحيث اصبح هناك عجزا في هذا الحساب.

٥ — دخل الحكومة :

يتكون هذا البند من ايرادات ومدفوعات الحكومة المركزية للدول المعنية ثم العمليات الخاصة بالحكومات الاجنبية ، وتشمل هذه نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية ومساهمة الحكومة في النفقات الادارية للمنظمات الدولية وغيرها ، كما تشمل الايرادات الناشئة عن مصروفات البعثات الدبلوماسية للدول الاجنبية والمنظمات الدولية في هذه الدولة ، ويظهر الجدول رقم(٩) ان ايرادات هذا الحساب قد ارتفعت من ١٢ر٥ مليون دينار عام١٩٧١ الى ٠٧ر٨١ مليون دينار عام١٩٨٥ ،اما المدفوعات فقد زادت باكثر من الايرادات حيث انخفضت من٦٧ر٣ مليون دينار عام١٩٧١ الى ٠٩ر٣ مليون دينار عام١٩٨٥ ، وبذلك يتضح ان هذا الحساب قد حقق عجزا طوال سنوات الدراسة ووصل في عام١٩٨٥ الى ٩٨ر٧٧ مليون دينار.

٦ — خدمات اخرى :

يتضمن هذا البند ثمن الخدمات المهنية والعمولات التجارية ، الارباح والخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين ، مصروفات البريد والبرق والهاتف ، الدعاية والاعلان . . . الخ ، ويظهر الجدول رقم(٩) بان قيمة هذه الخدمات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات الاردني قد تطورت من٦٨ر١ مليون دينار عام١٩٧١ الى ٧٨ر٧٣ مليون دينار عام١٩٨٥ ،اما الجانب المدين وهي قيمة المدفوعات لهذه الخدمات في الخارج فقد ارتفعت من ٠ ٢ر٣ مليون دينار عام١٩٧١ الى ٠ ٣ر٣٧ مليون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دينار عام ١٩٨٥ ، وهذا يعني انها حققت فائضا مستمرا خلال السنوات موضع البحث .

ب — حوالات العاملين :

يشمل هذا البند حوالات العاملين في الخارج من الرعايا الاردنيين ثم الاجانب العاملين داخل الاردن من رعايا الدول الاخرى ، ويمثل هذا البند المبالغ التي يحولها الاردنيون العاملون في الخارج سواء في الدول العربية او الاجنبية ، كما يمثل المبالغ التي يحولها الاجانب العاملون في الاردن الى الخارج ، وتحتل حوالات العاملين مكانة بارزة في تدعيم ميزان المدفوعات الاردني (*) .

ونظرا لتركيز الاهتمام في هذه الدراسة على تحليل تطور التجارة الخارجية ودور ميزان المدفوعات ومكوناته فيها فانه سيتم بيان نسبة تلك الحوالات الى جانبي التجارة الصادرات والمستوردات . ويظهر الجدول رقم (١٠) تطور الحوالات خلال السنوات موضع البحث حيث ارتفعت من ٤٫٩٧ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٤٠٢٫٦٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ وبذلك فقد تضاعفت هذه الحوالات بشكل كبير خلال خمسة عشر عاما ، كما ويظهر الجدول نسبة الحوالات الى الصادرات الوطنية اذ كانت اثناء الفترتين الاولى والثانية تشكل نسبة متزايدة حيث ارتفعت من ٩٫٩٠ ٪ الى ٢٢٨٫٥ ٪ على التوالي لكنها خلال الفترة الثالثة ونتيجة للنمو المتزايد في قيمة الصادرات فقد هبطت نسبتها بشكل طفيف عنها في الفترة الثانية حيث وصلت الى ١٩٤٫٣ ٪ ، وبذلك يكون معدل هذه النسبة خلال السنوات الاجمالية للدراسة ١٩٥٫٠ ٪ ويدل هذا على ان تحويلات العاملين

(*) تعتبر قيمة التحويلات الواردة في ميزان المدفوعات الاردني اقل كثيرا من قيمتها الحقيقية ، كونها تمثل فقط المبالغ التي يقوم بتحويلها العاملون عن طريق الجهاز المصرفي وشركات الصرافة الاردنية . اذ ان هناك مبالغ كبيرة يتم تحويلها عن غير طريق الجهات المذكورة كاحضارها مباشرة معهم عند قدومهم للاردن او ارسالها مع اصدقائهم اضافة الى قيمة الاموال العينية التي يحضرونها كالاثاث والهدايا ... الخ .
يعتقد البعض ان ارقام الحوالات المنشورة تمثل نصف الارقام الفعلية وفي حين يعتقد البعض الاخر بانها لا تمثل سوى ثلث الارقام الفعلية والواقع ان كافة الدلائل تشير الى ضخامة حجم الحوالات باكثر مما تعبر عنه الارقام الرسمية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١١)

حوالات العاملين في الخارج ونسبتها الى الصادرات الوطنية والمستوردات والعجز التجاري خلال السنوات ١٩٧١-١٩٨٥

(مليون دينار)

السنة	حوالات العاملين في الخارج	اجمالي الصادرات الوطنية	اجمالي المستوردات	نسبة الحوالات الى الصادرات ٪	نسبة الحوالات الى المستوردات ٪	نسبة الحوالات الى عجز الميزان التجاري ٪
١٩٧١	٥ر٠	٨ر٨	٧٦ر١	٥٦ر٨	٦ر٥	٧ر٧
١٩٧٢	٧ر٤	١٢ر١	٩٥ر٣	٥٨ر٧	٧ر٨	٩ر٥
١٩٧٣	١٤ر٧	١٤ر٠	١٠٨ر٢	١٠٥ر٠	١٣ر١	١٧ر١
١٩٧٤	٢٤ر١	٣٩ر٤	١٥٦ر٥	٦١ر٢	١٥ر٤	٢٢ر٧
١٩٧٥	٥٣ر٣	٤٠ر١	٢٣٤ر٠	١٣٢ر٩	٢٢ر٨	٢٨ر٩
متوسط ٧١-١٩٧٥				٩٠ر٩	١٥ر١	١٩ر٩
١٩٧٦	١٢٩ر١	٤٩ر١	٣٣٩ر٥	٢٦١ر٣	٣٨ر٢	٤٨ر٠
١٩٧٧	١٥٤ر٨	٦٠ر٣	٤٥٤ر٤	٢٥٦ر٧	٣٤ر١	٤١ر٧
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٦٤ر١	٤٥٨ر٨	٢٤٨ر٧	٣٤ر٧	٤٣ر٣
١٩٧٩	١٨٠ر٤	٨٢ر١	٥٨٩ر٥	٢١٨ر٤	٣٠ر١	٣٨ر١
١٩٨٠	٢٣٦ر٧	١٢٠ر١	٧١٦ر٠	١٩٧ر١	٣٣ر١	٤٣ر١
متوسط ٧٦-١٩٨٠				٢٢٨ر٥	٢٣ر٧	٤٢ر١
١٩٨١	٣٤٠ر٩	١٦٩ر٠	١٠٤٧ر٥	٢٠١ر٧	٣٢ر٥	٤٢ر٤
١٩٨٢	٣٨١ر٩	١٨٥ر١	١١٤٢ر٥	٢٠٥ر٨	٣٣ر٤	٤٣ر١
١٩٨٣	٤٠٢ر٩	١٦٠ر١	١١٠٣ر٣	٢٥١ر٧	٣٦ر٥	٤٥ر٢
١٩٨٤	٤٧٥ر٠	٢٦١ر١	١٠٧١ر٣	١٨١ر٦	٤٤ر٣	٦١ر٠
١٩٨٥	٤٠٣ر٩	٢٥٥ر٣	١٠٧٤ر٥	١٥٧ر٨	٣٧ر٥	٥٢ر٩
متوسط ٨١-١٩٨٥				١٩٤ر٣	٣٦ر٨	٤٨ر٦
متوسط النسبة خلال الفترة الكلية (٧١-١٩٨٥)				١٩٥ر٠	٣٤ر٣	٤٤ر٥

احتسبت النسب من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد ٩ ، ايلول ، ١٩٨٦ .
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤-١٩٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الخارج قد فاقت بشكل كبير حصيلة الاردن من صادراته السلعية.(*)

اما المستوردات فان نسبة الحوالات اليها قد واصلت ارتفاعها عبر الفترات الثلاث للدراسة من ٦ر١٥٪ الى ٧ر٣٣٪ الى ٨ر٣٦٪ على التوالي ، وهذا يعني ان تلك الحوالات قد اصبحت تغطي جزءا كبيرا من المستوردات الاردنية وخاصة في السنوات الاخيرة الى جانب اعتبارها احد الموارد الرئيسية التي زادت من قدرة الاردن على الاستيراد .

وعن نسبة الحوالات الى العجز في الميزان التجاري فقد ارتفعت هذه النسبة من ٧ر٧٪ في عام ١٩٧١ الى ٨ر٥٢٪ عام ١٩٨٥ ، كما وشكل عام ١٩٨٤ اعلاها حيث وصلت الى ٠ر٦١٪ . وبذلك فقد واصل معدل هذه النسب ارتفاعه عبر الفترات الثلاث للدراسة على التوالي ٩ر١٩٪ ، ٦ر٤٢٪ ، ٦ر٤٨٪ ، وهذا يعني ان حوالات العاملين استوعبت وما تزال نسبة كبيرة من العجز المتراكم في الميزان التجاري الاردني الامر الذي عزز بالتالي من وضعية ميزان المدفوعات وساهمت بذلك في تغيير اوضاع بنوده المختلفة لصالح فعاليات الاقتصاد الوطني وفي سد جزء من الفجوة الكبيرة بين مكاسب البلد ونفقاته بالعملات الاجنبية .

ل - الحوالات بدون مقابل

يتضمن هذا الحساب جميع قيود العمليات غير التبادلية التي لم تظهر في بنود اخرى من ميزان المدفوعات، ويسجل في الجانب الدائن منه جميع التحويلات التي حصلت عليها الدولة ، وفي الجانب المدين تسجل جميع التحويلات او الهبات والمساعدات التي منحتها الدولة ومواطنيها الى الخارج . وتشمل الحوالات بدون مقابل الهبات والمساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية والتعويضات ، وبذلك فان الدولة المستفيدة من هذه الحوالات يجب عليها تسديد تلك الحوالات (١).

---

(١) اسكندر النجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة الكويت، ١٩٧٢، ص١١٧.

(*) ملحق رقم (٩) يبين تطور حوالات الاجانب العاملين في الاردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتقسم الحوالات بدون مقابل في ميزان المدفوعات الاردني الى قسمين هما الحوالات الخصوصية (المساعدات النقدية والعينية من الخارج للمؤسسات الدينية والخيرية والاهالي) وحوالات الحكومة المركزية. ويظهر الجدول رقم (١١) ان الحوالات الخصوصية قد ارتفعت من ١ر١ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٢٣ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٥، اما الحوالات للحكومة المركزية فقد ارتفعت من ٣٥ر٥ مليون دينار الى ٢٩١ر٢ مليون دينار على التوالي للعامين المذكورين.

وساهمت الحوالات بدون مقابل في تغطية جزء لا يستهان به من اجمالي المستوردات الاردنية اذ اعتبرت احدى المصادر الهامة التي يلجأ الاردن اليها في تغطية استيراده، وبذلك فقد بلغت نسبة هذه الحوالات الى اجمالي المستوردات خلال السنوات الكلية للدراسة ٣٦ر٩٪، الا انه ونتيجة لتزايد المستوردات الاردنية عبر السنوات الماضية مقارنة مع نمو تلك الحوالات فقد شهدت نسبتها الى المستوردات انخفاضا متواصلا عبر الفترات الثلاث ٩ر٥٪، ٤٣ر٥٪، ٣١ر١٪ على التوالي.

٢٠١٠٤٠٢ حساب رأس المال:

يتضمن حساب رأس المال قطاعين خاص وعام. حيث يشمل القطاع الخاص العمليات التي يقوم بها الافراد او المؤسسات غير المصرفية. اما القطاع العام فيشمل جميع العمليات التي تؤديها جهات عامة (رسمية) والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية. ويختلف هذا الحساب عن الحساب الجاري في انه يتناول فقط القروض والاستثمارات الاجنبية او الوطنية للدول الاخرى. وبذلك فانه يتضمن[1] جميع العمليات والصفقات التي تؤدي الى تغيير في مطالب المقيمين في الدولة من المقيمين في الدول الاجنبية او التزاماتها قبل هذه الدول.

---

(١) حيدر غيبه، مرجع سابق، ص٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (١٠)

الحوالات بدون مقابل خلال السنوات ١٩٧١—١٩٨٥

(بالمليون دينار)

السنـــة	صافي الحوالات بدون مقابل		اجمالـي الحوالات	نسبة الحوالات الى اجمالـي المستوردات ٪
	خصوصيـــة	الحكومة المركزية		
١٩٧١	١ر١	٣٥ر٥	٣٦ر٦	٤٧ر٨
١٩٧٢	٢ر٣	٦٦ر٠	٦٨ر٣	٧١ر٧
١٩٧٣	٣ر٥	٦١ر١	٦٤ر٦	٥٩ر٧
١٩٧٤	٢ر٣	٨٤ر٤	٨٦ر٧	٥٥ر٤
١٩٧٥	١ر٨	١٣٨ر٠	١٣٩ر٨	٥٩ر٧
متوسط ١٩٧٥—٧١				٥٩ر١
١٩٧٦	٣ر٨	١٢٢ر٨	١٢٦ر٦	٣٧ر٣
١٩٧٧	—١ر١	١٦٦ر٩	١٦٥ر٨	٣٦ر٥
١٩٧٨	٣ر٩	١٠٢ر٦	١٠٦ر٥	٢٣ر٢
١٩٧٩	—٣ر٦	٣١٨ر١	٣١٤ر٥	٥٣ر٣
١٩٨٠	٧ر٩	٣٩٠ر٩	٣٩٨ر٨	٥٥ر٧
متوسط ٧٦—١٩٨٠				٤٣ر٥
١٩٨١	١٥ر٥	٤١٥ر٣	٤٣٠ر٨	٤١ر١
١٩٨٢	٩ر٦	٣٦٣ر٧	٣٧٣ر٣	٣٢ر٧
١٩٨٣	٥ر٤	٢٨٩ر٦	٢٩٥ر٠	٢٦ر٧
١٩٨٤	١٧ر١	٢٦١ر٧	٢٧٨ر٨	٢٦ر٠
١٩٨٥	٢٣ر٨	٢٩١ر٢	٣١٥ر٠	٢٩ر٣
متوسط ٨٥—١٩٨١				٣١ر١
متوسط النسبة خلال الفترة الكلية (٧١—١٩٨٥)				٣٦ر٩

المصادر :—

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد ٩ ، ايلول ١٩٨٦م

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتألف هذا الحساب في ميزان المدفوعات الاردني من قطاعين هما القطاع غير النقدي ويشمل الاستثمارات الخاصة والحكومات المحلية والحكومة المركزية. وقد حقق هذا القطاع وفرا في جميع سنوات الدراسة باستثناء عام ١٩٧٦، ويظهر الجدول رقم (٩) ان فائض هذا القطاع قد ارتفع من ٦ر٧٤ مليون عام ١٩٧١ الى ٦٤ر١٣٧ مليون دينار عام ١٩٨٥.

اما القطاع الثاني، وهو النقدي (الاحتياطيات) فيشمل مؤسسات النقد المركزية (البنك المركزي، صندوق النقد الدولي)، والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وتباين هذا القطاع بين تحقيق عجز ووفر خلال السنوات موضع البحث.

٣٠١٠٤٠٢ حساب السهو والخطأ:

يوضع هذا الحساب نتيجة لعدم الدقة والكمال في المعلومات الاحصائية حول بنود ميزان المدفوعات، والهدف من وضعه هو من اجل الموازنة بين جانبي الميزان وذلك بسبب الاختلاف الذي يحصل بينهما وعدم تساويهما بالضبط معا.(١)

ومن اجل المساواة الحسابية في هذا الميزان فلا بد من تسوية اى اختلاف حسابي بين مجموع الطرف المدين والطرف الدائن ويتم ذلك بتسجيل القيد المناسب، فاذا كان الفرق موجبا، فيعتبر هذا الحساب مدينا بمقدار الاختلاف. والعكس اذا كان الفرق سالبا فان هذا الحساب يعتبر دائنا.

ويظهر الملحق رقم (٥) بان حساب السهو والخطأ في ميزان المدفوعات الاردني قد تباين بين سنة واخرى من سنوات الدراسة حيث كان في بعضها مدينا والبعض الاخر دائنا.

---

(١) محمد احمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل، مؤسسة الرسالة، ١٩٧١، ص٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥٠٢ الخلاصـــــة :-

شمل هذا الفصل دراسة نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني وتطور الميزان التجاري ثم دراسة تطور ميزان المدفوعات، وقد ظهر بان قطاع التجـــارة الخارجية يلعب دورا بارزا في الاقتصاد الاردني من خلال اعتماد القطاعات الانتاجية عليه سواء من حيث استيراد السلع والمواد المختلفة او تصدير المنتجات المحليـــة وخاصة المواد الخام منها . وتم التعرف على نشاط التجارة من خلال قياس حجمهـــا بالناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ بالمتوسط ٨٨ر٩٪ سنويا ، كذلك فان للتجـــارة مساهمة كبيرة في حياة الفرد الاردني حيث تجلى ذلك من خلال تطور نصيبه منهـا ، من ٧ر٤٠ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٧ر٤٩٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ . ويرفـــد قطاع التجارة الخارجية الموازنة العامة للدولة بالايرادات حيث تشكل الضرائب الجمركية اهم مصادرها ، وقد ارتفعت هذه الايرادات من ٢ر٩ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١ر١٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

وبالنسبة لتطور الميزان التجاري فقد تبين انه يعاني من عجز مستمر طيلة سنوات الدراسة ، وقد بلغ متوسط نمو هذا العجز خلال سنوات الدراسة ٢ر١٩٪ سنويا ، كمـــا ارتفع العجز من ٢ر٦٥ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٦ر٧٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وقد كان لارتفاع القيمة المطلقة للمستوردات مقارنة مع قيمة الصادرات المتواضعة السبب الرئيسي في تفاقم العجز لهذا الميزان .

واظهرت الدراسة تطور ميزان المدفوعات من خلال تحليل بنوده المختلفـــة والتطور الكبير الذي شهده ، وتبين من ذلك ان الاقتصاد الاردني يعتمد بشكـــل واضح على التدفقات النقدية من الخارج والتي تساهم بالجزء الاكبر في تغطية العجز الذي يحصل في ميزان المدفوعات والذي يتفاوت من سنة لاخرى ، وقد تمثلت تلـــك التدفقات في حوالات العاملين في الخارج حيث شكلت مصدرا هاما لدعم الاقتصاد ، ثم المساعدات والقروض .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١ مقدمة :

يقوم قطاع الاستيراد بدور بالغ الاهمية في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك لما تحتاجه هذه البلدان من سلع ومواد ضرورية تتطلبها برامج وخطط التنمية الوطنية. وتتيح التجارة الخارجية المجال امام مختلف الدول لاستيراد السلع الحيوية التي لا يستطيع الاقتصاد المحلي انتاجها ومنها مثلا السلع الرأسمالية والوسيطة حيث تعتمد غالبية الدول النامية على تلبية احتياجاتها من هذه السلع من خلال القيام باستيرادها . والى جانب مساهمة المستوردات في تنفيذ وتطوير المشاريع الاقتصادية فأنها تعمل ايضا على رفع مستوى المعيشة للسكان وتزيد من رفاهيتهم الاقتصادية وذلك من خلال قيامها بتأمين الجزء الكبير من متطلباتهم الحياتية وخاصة السلع الاستهلاكية والتي يصعب على الاقتصاد الوطني انتاجها .

وفي الاقتصاد الاردني لعبت المستوردات دورا هاما في تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية التي تضمنتها خطط التنمية المتعاقبة. ورغم ان السلع الاستهلاكية كانت تشكل نصف المستوردات الاردنية الا انه ومع الزمن اصبح هناك تغيرا ملموسا لصالح السلع الرأسمالية والوسيطة مما يبرز الدور المتزايد الذى تشكله في عملية التنمية الاقتصادية .

وفي هذا الفصل سيتم تحليل مفصل لقطاع الاستيراد في الاردن وذلك من خلال دراسة تطور المستوردات وتركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي ثم سياسة الاستيراد وتطور انظمتها المختلفة .

٢٠٢ تطور المستوردات:

شهدت المستوردات الاردنية خلال السنوات ٧١–١٩٨٥ زيادة كبيرة حيث تضاعفت قيمتها في عام ١٩٨٥ اكثر من اربع عشرة مرة عنها في عام ١٩٧١ . وقد شكل عام ١٩٨٢ ذروة الاستيراد بين تلك السنوات اذ بلغت قيمة المستوردات ١١٤٢٫٥ مليون دينار .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (١٢)

تطور المستوردات الاردنية خلال السنوات

(١٩٧١ — ١٩٨٥)

(بالطبون دينار)

السنة	المستوردات	الرقم القياسي	معدل النمو السنوي (الاسعار الجارية) ٪
١٩٧١	٧٦ر٦٢٧	١٠٠	—
١٩٧٢	٩٥ر٣١٠	١٢٤	٢٤ر٤
١٩٧٣	١٠٨ر٢٠٠	١٤١	١٣ر٥
١٩٧٤	١٥٦ر٥٠٧	٢٠٤	٤٤ر٧
١٩٧٥	٢٣٤ر٠١٣	٣٠٥	٤٩ر٥
متوسط ٧١—١٩٧٥			٣٢ر٢
١٩٧٦	٣٣٩ر٥٣٩	٤٤٣	٤٥ر١
١٩٧٧	٤٥٤ر٤١٧	٥٩٣	٣٣ر٨
١٩٧٨	٤٥٨ر٨٢٦	٥٩٩	١ر٠
١٩٧٩	٥٨٩ر٥٢٣	٧٦٩	٢٨ر٥
١٩٨٠	٧١٥ر٩٧٧	٩٣٤	٢١ر٥
متوسط ٧٦—١٩٨٠			٢٥ر١
١٩٨١	١٠٤٧ر٥٠٤	١٣٦٧	٤٦ر٣
١٩٨٢	١١٤٢ر٤٩٣	١٤٩١	٩ر١
١٩٨٣	١١٠٣ر٣١٠	١٤٤٠	—٣ر٤
١٩٨٤	١٠٧١ر٣٤٠	١٣٩٨	—٢ر٩
١٩٨٥	١٠٧٤ر٤٥٥	١٤٠٢	٠ر٣
متوسط ٨١—١٩٨٥			٨ر٥
المتوسط العام			٢٠ر٧

احتسبت القيم من المصادر التالية :

- الاحصاءات العامة ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ٦٤—١٩٨٣ ، عدد خاص .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تزايدت قيمة المستوردات الكلية خلال الفترات الثلاث التي قسمت اليها سنوات الدراسة حيث بلغ المتوسط السنوى لقيمة المستوردات في الفترة الاولى ٧١—١٩٧٥ حوالي ١٣٤ر١ مليون دينار وارتفع الى ٥١١ر٦ مليون دينار في الفترة الثانية ٧٦—١٩٨٠ ثم ارتفع الى ١٠٨٧ر٨ مليون دينار في الفترة الثالثة ٨١—١٩٨٥.

ان هذا النمو المتزايد في المستوردات يظهره الرقم القياسي الذى واصل ارتفاعه خلال سنوات الدراسة مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١ حيث بلغ في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٠٥ وارتفع الى ٤٩٣ في عام ١٩٨٠ ثم الى ٤٠٢ في عام ١٩٨٥.

وعن معدل النمو السنوى للمستوردات خلال الفترات الثلاث للدراسة فانه يمكن القول بان متوسط هذا المعدل قد شهد انخفاضا متتاليا، وكما يظهر الجدول رقم (١٢) معدلات النمو السنوية (بالاسعار الجارية)، فقد بلغ متوسطه خلال الفترة الأولى ٣٢ر٢٪ انخفض الى ٢٥ر١٪ في الفترة الثانية ثم الى ٨٥ر٥٪ في الفترة الثالثة، ورغم هذا الانخفاض المتواصل الا ان متوسط النمو للفترات المبينة يعتبر عاليا اذا ما قورن بمعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترات والتي بلغ فيها ١٣ر٨٪، ٢٥ر٨٪، ٩ر٨٪ على التوالي.(*)

وفي ضوء التزايد الكبير الذى شهدته المستوردات الاردنية خلال السنوات الماضية هناك اسباب عديدة قد ساهمت مجتمعة في هذا التزايد المطرد ويمكن ايضاحها بما يلي :

اول هذه الاسباب ان الاقتصاد الاردني يعتبر ذا حجم صغير وان القاعدة الانتاجية لديه لا تنتج بتلك الطاقة التي تؤهلها لتحقيق الحد الادنى من الاكتفاء

(*) انظر الفصل الاول، تطور الناتج المحلي الاجمالي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الذاتي من السلع والمواد المختلفة ، الرأسمالية والوسيطة ثم الاستهلاكية .[1] وقد كان لبدء الاردن مرحلة التخطيط الاقتصادي منذ فترة السبعينات وما تضمنه خطط التنمية المتعاقبة من برامج ومشاريع مختلفة سعت لتنفيذها وتطلبت المزيد من الاحتياجات كالآلات والمعدات والمواد الخام والوسيطة وغيرها ، مما أدى الى مزيد من الاستيراد لتوفير تلك الاحتياجات .

وثاني هذه الاسباب ان هناك عددا كبيرا من العاملين الاردنيين يتواجدون في الخارج ادى الى ارتفاع قيمة المبالغ التي يحولونها الى الاردن مما انعكس ذلك على زيادة الدخول والذي ادى بدوره الى تزايد الاستيراد . وثالثها الزيادة السكانية وارتفاع معدلات نموها وتغير اذواق السكان نتيجة زيادة دخولهم الفردية ، هذه أسهمت في زيادة الاستيراد وخاصة السلع الاستهلاكية التي اخذت ارقامها المطلقة تتزايد عاما بعد آخر خلال الفترات الماضية ، كما وكان لتأثر المجتمع الاردني بتقاليد المجتمعات الاخرى الاستهلاكية وخاصة الخليجية منها ، الدور الكبير في استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية .

ورابع هذه الاسباب ان هناك ارتفاع متواصل لاسعار السلع والمواد في الاسواق العالمية اهمها النفط الذي تزايدت اسعاره بشكل كبير بعد عام ١٩٧٣ ، هذه انعكست ايضا على قيمة المستوردات الاردنية وتضخمها . كما وان ارتفاع العبء الدفاعي الذي تحمله الاردن وما يزال الدور الواضح الذي ترجم الى مزيد من الاستيراد .

٣٠٣ تحليل التركيب السلعي للمستوردات الاردنية :

تأتي اهمية دراسة التركيب السلعي للمستوردات من خلال ما يتم التعرف عليه من مساهمة السلع المختلفة التي يتم استيرادها في عملية التنمية الاقتصادية ، فزيادة نسبة الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيطة هي في واقع الامر اتجاه نحو مزيد من التنمية التي تعني دعم وتطوير الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته .

---

(١) وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحتى يمكن معرفة اهمية كل من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والمواد الخام لابد من دراسة التركيب السلعي للمستوردات الاردنية ليتسنى الاطلاع بصورة اكثر تفصيلا عن تطورات هذا القطاع ومساهمة اجزائه في عملية التنمية الاقتصادية الاردنية .

تتضمن دراسة التركيب السلعي للمستوردات الاردنية تحليل المجموعات الاربع التي صنفت على اساسها المستوردات الاردنية حسب الغرض الاقتصادي التي تستخدم من اجله ، وهذه المجموعات هي ، مجموعة السلع الاستهلاكية ومجموعة المواد الخام، مجموعة السلع الرأسمالية، ومجموعة المواد غير الداخلة في مكان آخر .

وقد تفاوتت مساهمة كل مجموعة في اجمالي المستوردات خلال فترات الدراسة حيث ارتفعت الاهمية النسبية لبعضها وانخفضت للبعض الآخر ويظهر الجدول رقم (١٣) ان المجموعة الاولى وهي السلع الاستهلاكية تحتل المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية الى مجمل المستوردات وقد انخفضت حصتها تدريجيا في هذا التركيب حيث كانت للفترة الاولى ٧١—١٩٧٥ تشكل ٣ر٤٣٪ من اجمالي التركيب وانخفضت للفترة الثانية ١٩٧٦—١٩٨٠ الى ٦ر٣٥٪ ثم واصلت انخفاضها للفترة الثالثة ٨١—١٩٨٥ الى ٣ر٣٣٪ . اما مجموعة المواد الخام فقد ارتفعت اهميتها النسبية لافراد خلال الفترات المذكورة على التوالي ٤ر٢١٪ ، ٧ر٢٨٪ ، ٠ر٣٥٪ . اما المجموعة الثالثة والتي تمثل السلع الرأسمالية فقد ارتفعت ايضا اهميتها النسبية من ٩ر٢٦٪ الى ٢ر٣٥٪ وانخفضت الى ٧ر٢٩٪ ، اما المجموعة الرابعة والتي صنفت بانها مواد غير داخله في مكان اخر فقد تذبذبت اهميتها بين الارتفاع والهبوط من ٧ر٨٪ ، ٥ر٥٪ ، ٠ر٢٪ .

هذا وقد قدر المتوسط العام للاهمية النسبية للمجموعات الاربع خلال السنوات ١٩٧١—١٩٨٥ على التوالي ، السلع الاستهلاكية ٨ر٣٤٪ ، المواد الخام ١ر٣٢٪ ، السلع الرأسمالية ١ر٣١٪ ، المواد غير الداخلة في مكان آخر ٠ر٢٪ .

١٠٢٠٣ المستوردات من السلع الاستهلاكية :

يتم تصنيف السلع الاستهلاكية المستوردة في الاردن الى ثلاثة اقسام هي المواد الغذائية وسلع الاستهلاك الجاري وسلع الاستهلاك الدائم . وقد شهدت قيمة الاستيراد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١٣)

الاهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات حسب الاغراض الاقتصادية

خلال السنوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

السنـــة	السلـــع الاستهلاكية ٪	المواد الخام ٪	السلـــع الرأسمالية ٪	مواد غير داخلة في مكان آخر ٪	المجموع ٪
١٩٧١	٤٣ر٦	١٧ر٨	٢٣ر٠	١٥ر٦	١٠٠
١٩٧٢	٤٨ر٦	١٩ر٧	١٩ر٥	١٢ر٢	١٠٠
١٩٧٣	٤٦ر٨	٢٠ر٥	١٨ر٧	١٤ر٠	١٠٠
١٩٧٤	٤٤ر٥	١٩ر٢	٢٦ر١	١٠ر٢	١٠٠
١٩٧٥	٣٨ر٧	٢٤ر٤	٣٥ر٤	١ر٥	١٠٠
متوسط ٧١—١٩٧٥	٤٣ر٣	٢١ر١	٢٦ر٩	٨ر٧	١٠٠ ٪
١٩٧٦	٣٩ر٣	٢٦ر٥	٣٣ر٧	٠ر٥	١٠٠
١٩٧٧	٣٢ر٤	٢٦ر٧	٤٠ر٥	٠ر٤	١٠٠
١٩٧٨	٣٨ر٣	٢٥ر٦	٣٥ر١	١ر٠	١٠٠
١٩٧٩	٣٦ر٥	٣٠ر٥	٣٢ر٨	٠ر٢	١٠٠
١٩٨٠	٣٢ر٥	٣١ر٧	٣٤ر٥	٠ر٣	١٠٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠	٣٥ر٦	٢٨ر٤	٣٥ر٢	٠ر٥	١٠٠ ٪
١٩٨١	٣١ر٠	٢٩ر٢	٣٩ر٦	٠ر٢	١٠٠
١٩٨٢	٣٢ر٢	٣٣ر٣	٣٤ر٣	٠ر٢	١٠٠
١٩٨٣	٣٣ر١	٣٤ر٢	٢٨ر٢	٤ر٥	١٠٠
١٩٨٤	٣٥ر٨	٣٩ر١	٢٢ر٣	٢ر٨	١٠٠
١٩٨٥	٣٤ر٤	٣٩ر١	٢٤ر٣	٢ر٢	١٠٠
متوسط ٨١—١٩٨٥	٣٣ر٣	٣٥ر٠	٢٩ر٧	٢ر٠	١٠٠ ٪
المتوسط العام	٣٤ر٨	٣٢ر١	٣١ر١	٢ر٠	١٠٠ ٪

احتسبت النسب من المصادر التالية :

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ٦٤—١٩٨٣ ، عدد خاص.

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من هذه السلع زيادات متواصلة اذ ارتفعت من (٤١ر٣٣) مليون دينار عام ١٩٧١ لتصل الى (٣٦٩ر٣٠٤) مليون دينار عام ١٩٨٥، اى بمعدل نمو سنوى مقداره ١٨ر٣٪ وكذلك ارتفع الرقم القياسي لها الى ١١٠٤ في عام ١٩٨٥ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١ وذلك كما يظهرها الجدول رقم (١٤) . وعن حصة السلع الاستهلاكية من اجمالي المستوردات فقد بلغت ٦ر٤٣٪ عام ١٩٧١ لكنها انخفضت الى ٤ر٣٣٪ في عام ١٩٨٥ وبذلك يكون معدل مساهمتها (حصتها) السنوية ٣ر٣٧٪ خلال السنوات موضع البحث، وبهذا تكون السلع الاستهلاكية قد احتلت المرتبة الاولى من بين انواع السلع المختلفة .

ويقوم الاردن باستيراد تشكيله واسعة من هذه السلع وخاصة الغذائية منها ، نذكر على سبيل المثال القمح ، الالبان ، الفواكه ، اللحوم ، السكر ، ... ، ويظهر الملحق رقم (٦) التطور المتزايد في استيراد هذه المواد حيث تشكل مادة القمح السلعة الرئيسية الاولى من المواد الغذائية التي يستوردها الاردن وتأتي الفواكه والخضروات في الدرجة الثانية ثم منتجات الالبان ، ... الخ .

ويظهر الجدول رقم (١٥) تصنيف السلع الاستهلاكية المستوردة واهميتها النسبية خلال السنوات موضع الدراسة . وعلى الرغم من ان مجموعة المواد الغذائية واصلت اهميتها النسبية الانخفاض عبر الفترات الثلاث على التوالي (١ر٩٥٪ ، ٧ر٤٩٪ ، ٤ر٤٤٪ الا انها استمرت في الحفاظ على مركزها في المرتبة الاولى من بين مجموعات السلع الاستهلاكية . اما سلع الاستهلاك الجاري والتي تضم كل من المواد التالية : الادوية والملابس، منتجات نباتية صالحة للاكل ، فحم ، اخشاب ، مركبات كيماوية ، مطهرات ومبيدات حشرية ، منسوجات ، خيوط ، وبعض انواع الاسمنت[1] ونتيجة للحاجة المتزايدة لهذه السلع المذكورة اعلاه فان قيمة المستورد منها اخذت بالارتفاع المتواصل مما جعل اهميتها النسبية مقارنة مع بقية السلع الاستهلاكية تزداد من فترة لاخرى حيث بلغت ٢٧ر٠٪ و ٢٧ر٥٪ و ٣٢ر٧٪ للفترات الثلاث على التوالي .

---

(١) البنك المركزي الاردني ، قسم الاحصاء والنشر ، مقابلة شخصية ، في ١/١٠/١٩٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم(١٤)

المستوردات من السلـــع الاستهلاكيـــــة

١٩٧١ — ١٩٨٥

(بالمليون دينار)

السنـــــة	المستوردات من السلع الاستهلاكية	نسبة النمـــو السنوي ٪	الرقم القياســـي للمستوردات من السلع الاستهلاكيـــة
١٩٧١	٣٣ر٤٤١	—	١٠٠
١٩٧٢	٤٦ر٢٨٧	٣٨ر٤	١٣٨
١٩٧٣	٥٠ر٥٩٧	٩ر٣	١٥١
١٩٧٤	٦٩ر٦٢٧	٣٧ر٦	٢٠٨
١٩٧٥	٩٠ر٥١٣	٣٠ر٠	٢٧١
متوسط ٧١—١٩٧٥		٢٨ر٣	
١٩٧٦	١٣٣ر٣٣٥	٤٧ر٣	٣٩٩
١٩٧٧	١٤٧ر١٨٥	١٠ر٤	٤٤٠
١٩٧٨	١٧٥ر٦٦٩	١٩ر٣	٥٢٥
١٩٧٩	٢١٥ر٢١١	٢٢ر٥	٦٤٣
١٩٨٠	٢٤٠ر١٥٤	١١ر٦	٧١٨
متوسط ٧٦—١٩٨٠		٢١ر٥	
١٩٨١	٣٢٥ر٢١٣	٣٥ر٤	٩٧٣
١٩٨٢	٣٦٨ر٣٠٣	١٣ر٢	١١٠١
١٩٨٣	٣٦٥ر٠٥٨	—٠ر٩	١٠٩٢
١٩٨٤	٣٨٣ر٢٠٧	٥ر٠	١١٤٦
١٩٨٥	٣٦٩ر٣٠٤	—٣ر٦	١١٠٤
متوسط ٨١—١٩٨٥		٩ر٠	
المتوسط العام		١٨ر٧	

المصدر :—

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٣—١٩٨٣ .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية العدد "٧" تموز ١٩٨٦م .

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (١٥)

مكونات السلع الاستهلاكية المستوردة واهميتها النسبيـــــة خلال السنـــوات (٧١—١٩٨٥)

السنـــة	المـــواد الغذائيـــة ٪	سلع الاستهلاك الجاري ٪	سلع الاستهلاك الدائم ٪	المجمـــوع ٪
١٩٧١	٦٤ر٢	٢١ر٨	١٤ر٠	١٠٠
١٩٧٢	٥٩ر٦	٢٧ر٧	١٢ر٧	١٠٠
١٩٧٣	٦١ر٠	٢٦ر٤	١٢ر٦	١٠٠
١٩٧٤	٦٠ر٨	٢٥ر٩	١٣ر٣	١٠٠
١٩٧٥	٥٤ر٥	٢٩ر٧	١٥ر٨	١٠٠
متوسط ٧١—١٩٧٥	٥٩ر١	٢٧ر٠	١٣ر٩	٪ ١٠٠
١٩٧٦	٦١ر٢	٢١ر٦	١٧ر٢	١٠٠
١٩٧٧	٤٩ر١	٢٨ر٩	٢١ر٠	١٠٠
١٩٧٨	٤٨ر٧	٢٦ر٨	٢٤ر٥	١٠٠
١٩٧٩	٤٦ر٨	٢٩ر١	٢٤ر١	١٠٠
١٩٨٠	٤٦ر٩	٢٨ر٩	٢٤ر٢	١٠٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠	٤٩ر٧	٢٧ر٥	٢٢ر٨	٪ ١٠٠
١٩٨١	٤٨ر١	٢٨ر٢	٢٣ر٧	١٠٠
١٩٨٢	٤٨ر٢	٣١ر٨	٢٠ر٠	١٠٠
١٩٨٣	٤٣ر٠	٣٢ر٢	٢٤ر٨	١٠٠
١٩٨٤	٤٢ر٠	٣٣ر٣	٢٤ر٧	١٠٠
١٩٨٥	٤١ر٣	٣٧ر٥	٢١ر٢	١٠٠
متوسط ٨١—١٩٨٥	٤٤ر٤	٣٢ر٧	٢٢ر٩	٪ ١٠٠

احتسبت النسب من المصادر التالية :

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ٦٤—١٩٨٣ ، عدد خاص.

ـ البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

ـ الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما القسم الثالث من السلع الاستهلاكية وهي سلع الاستهلاك الدائم والتي تضم، الاطارات، البلاط، الزجاج، القرميد، مواسير الاسمنت، المسجلات والراديوات، الاثاث (الثلاجات، الغسالات، التلفزيونات...) الكتب والمجلات والصحف... فقد تزايدت قيمة الاستيراد منها نتيجة لشدة الطلب عليها والتي اخذت بالارتفاع المتزايد مما جعل اهميتها النسبية تواصل ارتفاعها حيث بلغت على التوالي للفترات ٩ر١٣٪، ٨ر٢٢٪، ٩ر٢٢٪، مما ويمثل هذا الاتجاه المتزايد تطوراً في المستوى المعيشي والرفاهية لدى السكان حيث ارتفع طلبهم على هذا النوع من السلع.

عموما فان نشاط الاستيراد من السلع الاستهلاكية في تزايد مستمر رغم تناقص معدلات نموه عبر الفترات الثلاث للدراسة حيث بلغ على التوالي ٣ر٢٨٪، ٥ر٢١٪، ٩ر٩٪ وبذلك فانه يمكن القول بان الجزء الكبير من الاستيراد الاردني هو من هذه السلع الامر الذي يفسر قصور عرض الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المتزايد والذي نتج عن زيادة الدخل الفردي وتطور ذوق ورغبات المستهلك وزيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة... الخ، وهذا يتطلب بالتالي اعادة النظر في الانتاج المحلي الزراعي والصناعي وتطويره من اجل مواكبة متطلبات السوق المحلي. ولعل ذلك يتم عن طريق تشجيع الصناعات ذات الصفة الاحلالية مكان المستوردات والتي من خلالها سيتم مواجهة الطلب المتزايد من السلع الاستهلاكية عن طريق الانتاج المحلي. ولعل قيام مثل تلك الصناعات للسلع الاستهلاكية في الاقتصاد الاردني قد ساهم في خفض الاهمية النسبية للاستيراد من هذه السلع الى اجمالي المستوردات مما يشير الى ان هذا الاحلال قد ادى الى حدوث تغيير في التركيب السلعي للمستوردات من السلع الاستهلاكية وذلك بسبب التحسن النسبي في الانتاج الزراعي وانخفاض المستوردات من المواد الغذائية المصنعة.

وخلاصة القول فان قيام وتشجيع المزيد من هذه الصناعات سوف يسهم بشكل فاعل في التقليل والترشيد من الاستيراد وخاصة من السلع الاستهلاكية، اضافة الى ان قيام مثل هذه الصناعات من شأنها العمل على توفير الكثير من العملات الاجنبية التي تدفع مقابل المستوردات هذا الى جانب تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدولة وذلك باتجاهها نحو الاعتماد على الذات في توفير المزيد من السلع التي تحتاجها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٣٠٣ المستوردات من المواد الخام :

تشمل المستوردات الاردنية من المواد الخام النفط الخام ، زيوت ومواد التشحيم، الاخشاب والفليـــن ، الالياف النسيجية وفضلاتها ، ٠٠٠ ، وتمثل المستوردات من هذه المواد نسبة قدرها ١ر٣٢٪ من اجمالي المستوردات الاردنية خلال السنوات ٧١-١٩٨٥ وبذلك تكون هذه المواد قد احتلت المرتبة الثانيـــــة بعـــد السلـــــع الاستهلاكية ، كما تتميز بانها اظهرت زيادة مطردة خلال تلك السنوات، ويظهر الجدول رقم (١٦) ان قيمة المستورد من هذه المواد قد ارتفعت من (١٢ ٦١٢ر١٣) مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٤٠٦ر٤٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ (الاسعار الجارية) اى بمعدل سنوى مقداره ٨ر٢٧٪ ، كما وارتفع الرقم القياسي الى ٣٠٨٩ في عام ١٩٨٥ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١ .

تزايد

ويظهر الجدول رقم (١٧)/مكونات المواد الخام المستوردة واهميتها النسبيـــة والتي تشمل المحروقات والوقود ومجموعة السلع الاخرى ويلاحظ ان المحروقات والوقـود قد تزايدت اهميتها بشكل مطرد خلال الفترات الثلاث للدراسة من ٦ر٣٠٪ ، ٠ر٤٤٪ ، ٣ر٥٣٪ على التوالي ، وتعود الزيادة المتواصلة في هذا القسم الى تزايد طلب الاردن على موارد الطاقة والذى يشكل النفط اهمها اضافة الى تزايد اسعارها في الاسواق الدولية وخاصة في اعقاب عام ١٩٧٣ ، وبالتالي فان هذه الاسباب ادت معاً الـــى ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية والتي تشكل الجزء الاكبر من القيمة الاجمالية للمواد الخام المستوردة .

اما عن السلع الاخرى من مجموعة المواد الخام والتي تشمل الاخشاب، الخامات المعدنية (الكبريت، مركبات الحديد ، الالمنيوم، رمل خام للصناعات، حديد خام، حديـد قوالب وقطع للصناعة ٠٠٠) ، سكر للصناعة بكافة انواعه ٠٠٠ الخ ، فقد تناقصت اهميتهـــا النسبية خلال الفترات موضع البحث ٤ر٦٩٪ ، ٠ر٥٦٪ ٧ر٤٦٪ على التوالي ، وهذا بالطبع عائد الى ان القيمة المستوردة من هذه المواد نسبة الى قيمة المحروقات والوقود قـــد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (١٦)

المستوردات من المواد الخـــــام

١٩٧١ — ١٩٨٥

(مليون دينـــار)

السنـــــة	المستوردات من المواد الخام	نسبة النمـــو السنوي ٪	الرقم القياسي للمستوردات من المواد الخام
١٩٧١	١٣ر٦١٢	—	١٠٠
١٩٧٢	١٨ر٧٧٢	٣٧ر٩	١٣٨
١٩٧٣	٢٢ر٢٠٦	١٨ر٣	١٦٣
١٩٧٤	٢٩ر٩٩٨	٣٥ر١	٢٢٠
١٩٧٥	٥٧ر٢٢٢	٩٠ر٧	٤٢٠
متوســـط ٧١—١٩٧٥		٤٣ر٢	
١٩٧٦	٩٠ر٠٠٣	٥٧ر٣	٦٦١
١٩٧٧	١٢١ر١٨٧	٣٤ر٦	٨٩٠
١٩٧٨	١١٧ر٢٥٢	—٣ر٣	٨٦١
١٩٧٩	١٧٩ر٤٦٢	٥٣ر١	١٣١٨
١٩٨٠	٢٢٧ر٠٨٧	٢٦ر٥	١٦٦٨
متوسط ٧٦—١٩٨٠		٣١ر٧	
١٩٨١	٣٠٥ر٥١٨	٣٤ر٥	٢٢٤٥
١٩٨٢	٣٨٠ر٢٨٠	٢٤ر٥	٢٧٩٤
١٩٨٣	٣٧٧ر٧٨٧	—٠ر٧	٢٧٧٥
١٩٨٤	٤١٩ر١٦٠	١٠ر٩	٣٠٧٩
١٩٨٥	٤٢٠ر٤٠٦	٣ر٠	٣٠٨٩
المتوسط ٨١—١٩٨٥		١٣ر١	
المتوسط العام		٢٧ر٨	

احتسب النسب من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد "٧" تموز ١٩٨٦ .
- الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم(١٧)

مكونات المواد الخام المستوردة واهميتها النسبية خـــلال السنـــــــوات ١٩٧١—١٩٨٥

السنـــــــة	المحروقات والوقود ٪	المواد الاخـــرى ٪	المجمـــــوع ٪
١٩٧١	٣٢ر٧	٦٧ر٣	١٠٠
١٩٧٢	٢٤ر٤	٧٥ر٦	١٠٠
١٩٧٣	١٨ر٧	٨١ر٣	١٠٠
١٩٧٤	١٧ر٣	٨٢ر٧	١٠٠
١٩٧٥	٤٣ر٤	٥٦ر٦	١٠٠
متوسط ٧١—١٩٧٥	٣٠ر٦	٦٩ر٤	١٠٠ ٪
١٩٧٦	٤١ر٣	٥٨ر٧	١٠٠
١٩٧٧	٣٥ر٥	٦٤ر٥	١٠٠
١٩٧٨	٣٩ر٩	٧٠ر١	١٠٠
١٩٧٩	٤١ر٢	٥٨ر٨	١٠٠
١٩٨٠	٥٣ر٨	٤٦ر٢	١٠٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠	٤٤ر٠	٥٦ر٠	١٠٠ ٪
١٩٨١	٥٧ر٧	٤٢ر٣	١٠٠
١٩٨٢	٦١ر٠	٣٩ر٠	١٠٠
١٩٨٣	٥٤ر٩	٤٥ر١	١٠٠
١٩٨٤	٤٨ر٩	٥١ر١	١٠٠
١٩٨٥	٤٦ر١	٥٣ر٩	١٠٠
متوسط ٨١—١٩٨٥	٥٣ر٣	٤٦ر٧	١٠٠ ٪

المصدر :—

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تناقصت اضافة الى ان بعض هذه المواد قد بدأت عملية انتاجها محليا والتي اصبحت تغطي جزءا من الحاجة الوطنية .

ان دراسة تطور الاستيراد من المواد الخام يظهر حدوث ارتفاعا عاليا في قيمتها حيث تضاعفت قيمتها اكثر من ٢٧ ضعفا في عام ١٩٨٥ مقارنة مع عام ١٩٧١ . ويعزى ذلك الى تزايد حاجة الاردن من هذه المواد وخاصة النفط منها ، كما ويعزى الى ان قيام عملية احلال المستوردات تطلب المزيد من استيراد السلع غير جاهزة الصنع (الوسيطة) وذلك لمواجهة التوسع الذى حصل في قاعدتها الانتاجية ، وتمثلت هذه السلع في الاخشاب والخامات المعدنية وغيرها من المواد ، وقد شكل استيراد هذه المواد اكثر من ٥٩٪ من اجمالي المواد الخام خلال سنوات الدراسة ٧١-١٩٨٥ ، وبالتالي فان هذا يؤكد بان الاردن يتجه نحو التقليل من استيراد المصنوعات الجاهزة والتي اصبحت صناعتها محليا تنمو وتتطور في ظل دعم الدولة لها وخاصة على صعيد الاجراءات التنظيمية المتعلقة بتنظيم القطاع وتبسيط اجراءات الترخيص الصناعي والتعرفة الجمركية وذلك بادخال التعديلات المختلفة بهدف توفير الحماية لها ، كما[1] وساهم كل من قانون تشجيع الاستثمار وقانون الضريبة في اعطاء المزيد من الفرص المتاحة لتطور ونمو تلك الصناعات* .

٣٠٣٠٣ المستوردات من السلع الرأسمالية :

تحتل المستوردات الاردنية من السلع الرأسمالية المرتبة الثالثة بعد السلع الاستهلاكية والمواد الخام ، ويشير التركيب السلعي للمستوردات الاردنية في الجدول رقم (١٣) ان نسبة مساهمتها في اجمالي المستوردات خلال السنوات الكلية للدراسة قد وصلت الى ١٢٣١٪ ، كما ويظهر الجدول رقم (١٨) ان قيمتها ارتفعت من ١٧٦١٤ مليون دينار

---

(١) وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ٥٣١ .

(*) سيتم تحليل هذا الجانب من الدراسة في القسم الأخير من هذا الفصل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١٨)

المستوردات من السلـع الرأسماليـــــــــة

١٩٧١ — ١٩٨٥

(مليون دينار)

السنـــــة	المستوردات من السلع الرأسمالية	نسبة النمو السنوى ٪	الرقم القياسي للمستوردات من السلع الرأسماليـــة
١٩٧١	١٧ر٦١٤	—	١٠٠
١٩٧٢	١٨ر٦٢٦	٥ر٧	١٠٦
١٩٧٣	٢٠ر٢٣٩	٨ر٧	١١٥
١٩٧٤	٤٠ر٩١٣	١ر١٠٢	٢٣٢
١٩٧٥	٨٢ر٨٧٧	٦ر١٠٢	٤٧١
متوسـط ١٩٧١—١٩٧٥		٣ر٤٧	
١٩٧٦	١١٤ر٦٢٨	٣ر٣٨	٦٥١
١٩٧٧	١٨٤ر٠٩٩	٦ر٦٠	١٠٤٥
١٩٧٨	١٦١ر٢٣٢	—ر١٢٤	٩١٥
١٩٧٩	١٩٣ر٥٧٥	١ر٢٠	١٠٩٩
١٩٨٠	٢٤٦ر٧٤٣	٥ر٢٧	١٤٠١
متوسـط ١٩٧٦—١٩٨٠		٤ر٢٤	
١٩٨١	٤١٤ر٩٦٢	٢ر٦٨	٢٣٥٦
١٩٨٢	٣٩١ر٣٩٦	—ر٥٧	٢٢٢٢
١٩٨٣	٣١٠ر٥٥٢	—ر٢٠٧	١٧٦٣
١٩٨٤	٢٣٩ر٠٣٦	—ر٠٢٣	١٣٥٧
١٩٨٥	٢٦١ر٠٧٥	٩ر٢	١٤٨٢
متوسـط ١٩٨١—١٩٨٥		١ر١	
المتوسط العام		٢ر٢١	

احتسبت النسب من المصادر التالية :

— البنك المركزى الاردني ، بيانات احصائية سنوية ،عدد خاص، ٦٣—١٩٨٣ .

— البنك المركزى الاردني ،النشرة الاحصائية الشهرية ،العدد "٧" تموز ١٩٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عام ١٩٧١ الى ٢٦١٫٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ (بالاسعار الجارية)، وبذلك بلغ معدل نموها السنوي ٢١٫٢٪. كما وارتفع الرقم القياسي لها الى ١٤٨٢ في عام ١٩٨٥ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١، وقد وصل الرقم القياسي في بعض السنوات ارقاما اعلى من ذلك وخاصة في عامي ١٩٨١، ١٩٨٢ اذ بلغا ٢٣٥٦ و ٢٢٢٢ على التوالي. وبالرغم من الارتفاع في قيمة المستوردات لهذا النوع من السلع الا ان اهميتها النسبية اتجهت نحو الانخفاض خلال الاعوام الاخيرة من الفترة الثالثة للدراسة.

وتتألف السلع الرأسمالية المستوردة من ثلاثة مكونات كما تصنفها الاحصاءات الرسمية الاردنية وهي الات ومعدات النقل، الالات والمعدات الاخرى ثم السلع الاخرى، ويظهر الجدول رقم (١٩) الاهمية النسبية لهذه المكونات خلال السنوات موضع البحث. ففي الفترة الاولى احتلت الالات ومعدات النقل الحصة الكبرى اذ بلغت ٥٠٫٠٪ في المتوسط ثم مع بداية الفترة الثانية اخذت بالانخفاض التدريجي حيث قدّر متوسط مساهمتها ٤٢٫٠٪ في الفترة الثانية و٣٩٫٧٪ في الفترة الثالثة، ويمكن تفسير الانخفاض في هذه السلع للنمو المعتدل في استيراد هذا النوع مقارنة مع النمو العالي لبقية المكونات. اما القسم الثاني "الالات والمعدات الاخرى" فقد تزايدت اهميتها النسبية خلال الفترات على التوالي ٤٠٫٠٪، ٤٠٫٩٪، ٤١٫٧٪، كما وارتفعت اهمية القسم الثالث "السلع الاخرى" من ١٠٫٠٪ الى ١٧٫١٪، الى ١٨٫٦٪ وتضم هذه السلع المواد التالية: الاجهزة الكهربائية، الاجهزة المغناطيسية، مولدات ومحولات، روافع ومعداتها، الات تستخدم باليد (مداحل صغيرة، مقصات كهربائية)، مضخات بانواعها، قطع الغيار.

من خلال استعراضنا للسلع الرأسمالية المستوردة عموما فقد ظهر ان هذه السلع قد تزايدت اهميتها النسبية بشكل متواصل خلال الفترتين الاولى والثانية، كما وتضاعفت الى حوالي ١٥ مرة عام ١٩٨٥ عنها في عام ١٩٧١، وهذا يعزى الى الاهتمام المتزايد الذي شهده مشاريع التصنيع والتطوير الاقتصادي التي تضمنتها خطط التنمية الاردنية المتعاقبة والذي تطلب مزيدا من المعدات والالات والسلع الانتاجية، لكنه ونظرا للظروف الاقتصادية التي اثرت على الاقتصاد الاردني منذ بدء الثمانينات وما تبعه من تباطؤ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (١٩)

الاهمية النسبية لمكونات السلع الرأسمالية المستوردة خلال السنوات

١٩٧١ — ١٩٨٥

السنـــــة	الات ومعدات النقل ٪	الات ومعدات اخرى ٪	السلع الاخرى ٪	المجمـــوع ٪
١٩٧١	٦٣ر٨٣	٢٧ر٦٧	٨ر٥٠	١٠٠
١٩٧٢	٤١ر٧١	٤٧ر٤٧	١٠ر٨٢	١٠٠
١٩٧٣	٤١ر٣٥	٤٥ر٩٤	١٢ر٧١	١٠٠
١٩٧٤	٥٢ر٠٨	٣٧ر١٦	١٠ر٧٦	١٠٠
١٩٧٥	٥٠ر٠١	٤٠ر٨٢	٩ر١٧	١٠٠
متوسط ٧١—١٩٧٥	٥٠ر٠	٤٠ر٠	١٠ر٠	٪١٠٠
١٩٧٦	٤٦ر٦٠	٤١ر٩٠	١١ر٥٠	١٠٠
١٩٧٧	٥٢ر١٧	٣٣ر٦٩	١٤ر١٤	١٠٠
١٩٧٨	٣٦ر٦٣	٤٥ر١٩	١٨ر١٨	١٠٠
١٩٧٩	٤٠ر٧٨	٣٧ر٧٣	٢١ر٤٩	١٠٠
١٩٨٠	٣٦ر٧٠	٤٥ر٥٣	١٧ر٧٧	١٠٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠	٤٢ر٠	٤٠ر٩	١٧ر١	٪١٠٠
١٩٨١	٤٣ر٥٨	٣٧ر٥٤	١٨ر٨٨	١٠٠
١٩٨٢	٤٣ر٥١	٣٧ر٢٥	١٩ر٢٤	١٠٠
١٩٨٣	٣١ر٧٧	٤٩ر٠٤	١٩ر١٩	١٠٠
١٩٨٤	٤٠ر٠٩	٤٤ر٥٠	١٥ر٤١	١٠٠
١٩٨٥	٣٧ر٠١	٤٣ر٥٥	١٩ر٤٤	١٠٠
متوسط ٨١—١٩٨٥	٣٩ر٧	٤١ر٧	١٨ر٦	٪١٠٠

احتسبت النسب من المصادر التالية :

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ١٩٦٤ — ١٩٨٣ .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد "٧" تموز ١٩٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المشاريع الصناعية فقد ادى ذلك الى هبوط اهمية السلع الرأسمالية المستـــــوردة نسبة الى اجمالي المستوردات خلال الفترة الثالثة من الدراسة .

٤٠٣٠٣ المستوردات من المواد غير الداخلة في مكان آخر:

تتضمن هذه المجموعة استيراد مواد مختلفة مثل اجهزة مهنية وقياسية (تستعمل لاعمال المساحة) ، عدادات مختلفة ، مواد تستورد لحساب القوات المسلحة والامـــن العام (غير مصنفة) ، اسلحة وذخائر مدنية ، كذلك تتضمن المواد التي تقل قيمتها عـــن عشرة دنانير .

وشكل استيراد هذه المواد نسبة مقدارها ٠ر٢٪ من مجمل المستوردات الاردنية خلال السنوات ٧١–١٩٨٥ ، ويظهر الجدول رقم (١٣) الاهمية النسبية لمساهمـــة هذه المواد لاجمالي المستوردات خلال الفترات الثلاث التي قسمت لها سنـــــوات الدراسة ، وقد بلغت للفترة الاولى ٧ر٨٪ ثم انخفضت الى ٥ر٠٪ للثانية ثم عادت في الفترة الثالثة للارتفاع الى ٠ر٢٪ .

٤٠٣ تطور الميل للاستيراد :

يعبّر مفهوم الميل للاستيراد عن علاقة الدخل القومي مع الاستيراد من الخارج ، اذ ان طلب القطاعات المختلفة (والتي تشمل القطاع العائلي الاستهلاكي وقطـــاع الاعمال الخاص، والقطاع العام) على السلع المستوردة يتوقف على دخلها او انتاجها ، وبشكل عام يتوقف على الدخل القومي .

ومن خلال قياس هذا الميل فانه يعتبر مؤشرا يظهر مدى اعتماد هذه الدولة على الانتاج العالمي الذي يزودها بالسلع الاستهلاكية والانتاجية التي تحتاجهـــا ، وبعبارة اخرى فان الميل للاستيراد يبين ارتباط الانتاج القومي بالانتاج العالمي[1].

ويقصد بالميل للاستيراد نسبة المستوردات الى الدخل القومي في فترة زمنيـــة معينة ، ويساوى اجمالي المستوردات خلال سنة معينة الى الدخل القومي في تلك السنة ،

---

(١) عادل احمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص١٤٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٠)

معدل العبء للاستيراد خلال السنوات (١٩٧١ — ١٩٨٥)

(بالملايين دينار)

السنة	١ اجمالي المستوردات	٢ الدخل القومي	١ ÷ ٢ العبء للاستيراد ٪
١٩٧١	٧٦ر٦	١٧١ر٣	٤٥
١٩٧٢	٩٥ر٣	١٨٨ر٥	٥١
١٩٧٣	١٠٨ر٢	٢٠٣ر٨	٥٣
١٩٧٤	١٥٦ر٥	٢٦٥ر٩	٥٩
١٩٧٥	٢٢٤ر٠	٣٥٤ر٥	٦٦
متوسط ١٩٧١ — ١٩٧٥			٥٧
١٩٧٦	٣٢٩ر٥	٥٠٥ر٠	٦٧
١٩٧٧	٤٥٤ر٤	٥٦٨ر٧	٨٠
١٩٧٨	٤٥٨ر٨	٦٧٨ر٢	٦٨
١٩٧٩	٥٨٩ر٥	٨٠٦ر٢	٧٣
١٩٨٠	٧١٦ر٠	١٠٥١ر٣	٦٨
متوسط ١٩٧٦ — ١٩٨٠			٧١
١٩٨١	١٠٤٧ر٥	١٢٩٣ر٩	٨١
١٩٨٢	١١٤٢ر٥	١٤٣١ر٨	٨٠
١٩٨٣	١١٠٣ر٢	١٤٦٨ر٢	٧٥
١٩٨٤	١٠٧١ر٣	١٥٢٨ر٥	٧٠
١٩٨٥	١٠٧٤ر٥	١٥٢٠ر٥	٧١
متوسط ١٩٨١ — ١٩٨٥			٧٥
المتوسط العام			٦٧

المصدر :—

البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويظهر الجدول رقم(٢٠) تطور الميل للاستيراد بالنسبة للاقتصاد الاردني خلال سنوات الدراسة ٧١—١٩٨٥ ، ويظهر بان هذا الميل قد واصل ارتفاعه عبر الفترات الثلاث حيث بلغ متوسطه للفترة الاولى ٥٧٪ وارتفع الى ٧١٪ في الفترة الثانية ثم ارتفع الى ٧٥٪ في الفترة الثالثة ، وبذلك فقد بلغ المتوسط العام لهذا الميل خلال السنوات الكلية للدراسة حوالي ٦٧٪ .

وعند مقارنة هذا الميل للاقتصاد الاردني مع غيره من اقتصادات الدول الاخرى نرى انه يرتفع كثيرا عن تلك الدول ، فقد بلغ معدله في مصر مثلا خلال السنوات (٧١—١٩٨٠) ١٧٪ سوريا (١٩٧١—١٩٨٢) ٢٦٫٥٪ ، المغرب (٧١—١٩٨١) ٢٨٪ ، واسرائيل (٧١—١٩٨٢) ٣٤٪ .(١)

لذلك فان الارتفاع المتواصل لقيمة هذا الميل في الاردن اضافة الى زيادة معدله مقارنة مع الدول الاخرى يشير الى الدور الكبير الذى يؤديه قطاع الاستيراد في النشاط الاقتصادى الاردني ويعكس ايضا درجة تداخل الاقتصاد الاردني مع الخارج . لاشك انه يترتب على ارتفاع الميل للاستيراد اثار كبيرة على الاقتصاد الوطني فمن ناحية يعمل على خروج المزيد من العملات الصعبة والتي يكون الاقتصاد بأمس الحاجة اليها لتمويل وتنمية مشاريعه الداخلية ، ومن ناحية اخرى يعمل على تزايد الاعباء والالتزامات الخارجية التي يتوجب على الاقتصاد الوفاء بها ، وغالبا ما تكون هذه الالتزامات على شكل قروض تحصل عليها الدولة وتستخدمها لتمويل وتغطية مستوردا تها .

يمكن اعطاء صورة اكثر وضوحا عن الميل للاستيراد في الاقتصاد الاردني من خلال بيان نسبة مساهمة انواع السلع المختلفة في هذا الميل ، يظهر الملحق رقم(٧) تطور هذا الميل للمستوردات الاردنية حسب الاغراض الاقتصادية . فكما ذكر سابقا ان هذا الميل بلغ للفترة الاولى ٥٧٪ وتألف من ٢٥٪ للسلع الاستهلاكية و ١٢٪ للمواد الخام

---

(١) تم حسابها من المصدر التالي :—

- United Nations, Year book of National Accounts Statistics, New York, 1980, 1984, Volume 1, Part 1.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و ١٥٪ للسلع الرأسمالية ثم ٥٪ للمواد الاخرى، وبذلك فقد بلغت مساهمة السلع المذكورة في هذا الميل على التوالي ٤٤٪، ٢١٪، ٢٦٪، ٩٪ . وخلال الفترة الثانية بلغ الميل للاستيراد ٧١٪ تألف من ٢٦ر٠ للسلع الاستهلاكية، ٢٠ر٠ المواد الخام، ٢٥ر٠ السلع الرأسمالية، وبلغت اهميتها النسبية على التوالي ٣٧٪، ٢٨٪، ٣٥٪، اما للفترة الثالثة والتي بلغ فيها الميل للاستيراد ٧٥٪ فقد تألف هذا المعدل من ٢٥ر٠ سلع استهلاكية، ٢٦ر٠ مواد خام ٢٣ر٠ سلع رأسمالية، ١٠ر٠ مواد اخرى، وبذلك بلغت مساهمة تلك السلع في هذا الميل على التوالي ٣٣٪، ٣٥٪، ٣١٪، ١٪ . والبيان التالي يلخص نتائج هذا التحليل :

مساهمة انواع المستوردات الاردنية في الميل للاستيراد
خلال فترات الدراسة

السلع	الفترة ١٩٧١–٧٥	١٩٧٦–٨٠	١٩٨١–٨٥
السلع الاستهلاكية	٤٤	٣٧	٣٣
المواد الخام	٢١	٢٨	٣٥
السلع الرأسمالية	٢٦	٣٥	٣١
المواد الاخرى	٩	—	١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن خلال تتبع تطور مساهمة انواع السلع المختلفة في الميل للاستيراد يتبين بان اهمية السلع الاستهلاكية قد واصلت انخفاضها عبر الفترات الثلاث للدراسة، ورغم ذلك الانخفاض الا ان نسبتها في هذا الميل تبقى عالية مما يدعو الى مزيد من الاهتمام بالصناعات البديلة للمستوردات في هذا الجانب. اما المواد الخام فقد واصلت اهميتها بالارتفاع مما يشير الى تزايد استيراد تلك المواد سواء الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعات الاردنية او مصادر الطاقة — خاصة النفط — التي تحتاجها قطاعات الاقتصاد المختلفة، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية فقد ارتفعت مساهمتها في الميل مما يعكس زيادة الاهتمام الذي لقيه استيراد هذه السلع وذلك لمواجهة الطلب المتزايد عليها في النشاط الانتاجي الاردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥٠٣ تحليل التوزيع الجغرافي للمستوردات:

يهتم موضوع التوزيع الجغرافي للمستوردات بدراسة المصادر الجغرافية للمستوردات الاردنية وتحديد اهم الدول والمجموعات الاقتصادية التي يتعامل معها الاردن. وتساعد دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في التعرف على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الاثار الناجمة عن تغير الاحوال الاقتصادية والسياسية في الخارج ومدى صلاحية المصادر الحالية للاستيراد وبدائلها الممكنة في تزويد الدولة المعنية باحتياجاتها من السلع والمواد. كما وتكشف دراسة هذا التوزيع طبيعة العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي.

وحتى يتسنى معرفة علاقة الاردن بالخارج والمناطق التي يحصل منها على مستوردات لابد من دراسة هذا التوزيع. يظهر الجدول رقم (٢١) التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية خلال السنوات (٧١–١٩٨٥) مقسمة الى ثلاث فترات زمنية متساوية وفيما يلي دراسة لتلك المصادر حسب اهميتها النسبية.

١٠٥٠٣ مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة:

تضم هذه المجموعة ثلاثة مصادر يحصل من خلالها الاردن على جزء من مستوردات وهي دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية وبقية الدول الاوروبية. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١) ان الاردن يعتمد بدرجة كبيرة على المستوردات القادمة من تلك المصادر اذ يتضح ان ما يقارب النصف من اجمالي المستوردات الاردنية خلال السنوات موضع البحث قد جاءت من هذه المجموعة، وكانت اهميتها النسبية ٤٧٫٩٪، ٥٢٫١٪، ٤٩٫٣٪ من مجمل المستوردات على التوالي للفترات الثلاث للدراسة.

وعن مساهمة المصادر الثلاثة المكونة لهذه المجموعة فسوف نستعرضها بشكل موجز كالاتي:

— الجماعة الاقتصادية الاوروبية:*

لقد تزايدت قيمة المستوردات الاردنية من هذه المجموعة بشكل كبير اذ ارتفعت من ١٨٫٩٨٠ مليون دينار في عام ١٩٧١ الى ٣١٤٫٥٥١ مليون دينار عام

(*) تأسست هذه الجماعة وفق معاهدة روما عام ١٩٥٧، ووقعتها انذاك ستة دول هي المانيا وبلجيكا، فرنسا، هولندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، وانضمت اليها بعد ذلك بريطانيا، النرويج، ايرلندا ثم اليونان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجـدول رقم (٢١)

الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية خلال السنوات(١٩٧١-١٩٨٥)

السنـــة	الدول العربيـــة		الدول الرأسماليـــة			الهند ٪	اليابان ٪	الهلدان الاخرى ٪	المجموع ٪
	دول السوق العربيـة المشتركـة ٪	بقيـة الدول العربية ٪	الجماعة الاقتصادية الاوروبية ٪	بقية الدول الاوروبية ٪	الولايات المتحدة ٪				
١٩٧١	٩ر٢	١٢ر٧	٢٤ر٨	٣ر٨	٢٣ر٧	١ر٤	٥ر٥	١٢ر٢	١٠٠
١٩٧٢	٨ر٣	٨ر٩	٢٨ر٣	٣ر٤	١٧ر٧	١ر٥	٤ر٩	١٨ر٤	١٠٠
١٩٧٣	١١ر٠	٩ر١	٢٨ر٢	٣ر٨	١٠ر٤	١ر٣	٤ر٩	٢٤ر١	١٠٠
١٩٧٤	٩ر٢	٧ر٧	٢٩ر٢	٤ر٤	١١ر٢	١ر٩	٤ر٧	٢٢ر٣	١٠٠
١٩٧٥	٦ر٠	١٣ر٨	٣٢ر٩	٧ر١	١٠ر٣	١ر٩	٧ر٣	١٢ر٧	١٠٠
متوسط ٧١-١٩٧٥	٨ر٣	١٠ر٨	٢٩ر٧	٥ر١	١٣ر١	١ر٧	٥ر٧	١٧ر٥	١٠٠ ٪
١٩٧٦	٥ر٥	١٢ر٤	٣٧ر١	٦ر١	٩ر١	٣ر٩	٦ر٣	١٢ر١	١٠٠
١٩٧٧	٥ر١	١٠ر٩	٣٤ر٨	٥ر٧	١٤ر٨	٠ر٩	٦ر٣	١٢ر٣	١٠٠
١٩٧٨	٥ر٢	١٣ر٧	٣٦ر٠	٦ر٨	٠٧ر٣	٠ر٦	٦ر٧	١٢ر٨	١٠٠
١٩٧٩	٤ر١	١٤ر٧	٣٥ر٨	٨ر٦	٧ر٥	٠ر٦	٦ر٣	١٣ر٧	١٠٠
١٩٨٠	١٢ر٦	١٨ر٢	٣٦ر٣	٦ر٩	٨ر٦	٠ر٣	٧ر٢	١٣ر٠	١٠٠
متوسط ٧٦-١٩٨٠	٤ر٢	١٤ر٥	٣٥ر٩	٦ر٩	٩ر٣	١ر٢	٦ر٦	١٢ر٩	١٠٠ ٪
١٩٨١	١ر٨	١٨ر٦	٣٢ر٤	٥ر٦	١٥ر٩	٠ر٢	٦ر٨	١٠ر٩	١٠٠
١٩٨٢	١ر٤	٢٢ر٢	٢٨ر٨	٦ر١	١٢ر٦	٠ر٢	٧ر٧	١٢ر٧	١٠٠
١٩٨٣	٢ر٢	٢٠ر٥	٢٩ر٩	٤ر٨	١١ر٩	٠ر١	٩ر٣	١٤ر٢	١٠٠
١٩٨٤	١ر٩	٢١ر١	٢٩ر٨	٨ر٢	١١ر١	٠ر١	٧ر٤	١٤ر٤	١٠٠
١٩٨٥	٧ر٧	١٦ر٨	٢٩ر٣	٨ر٣	١١ر٩	٠ر٢	٦ر٣	١٢ر٦	١٠٠
متوسط ٨١-١٩٨٥	٢ر٨	١٩ر٩	٣٠ر٠	٦ر٦	١٢ر٧	٠ر٣	٧ر٥	١٣ر٠	١٠٠ ٪

احتسبت النسب من المصادر التالية :-

- البنك المركزي - بيانات احصائية سنوية ، ٦٤-١٩٨٢ ، عدد خاص .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٨٥، كما وشكلت هذه الجماعة المرتبة الاولى سواء بالنسبة للمجموعة التي تنتمي اليها أو بالنسبة لاجمالي مصادر المستوردات الاردنية وبلغت اهميتها النسبية مقارنة مع المجموعة التي تنضم اليها للفترات قيد البحث ٦٢ر٨٪، ٦٨ر٩٠٪، ٦٠ر٦٠٪ على التوالي.

— بقية الدول الاوروبية:

تشمل هذه الدول كل من النمسا والسويد وسويسرا واسبانيا وفنلندا وغيرها من الدول التي لا تدخل ضمن الجماعة الاوروبية. وقد زادت المستوردات الاردنية من هذه الدول من ٢ر٩٤٦ مليون دينار في عام ١٩٧١ الى ٨٨ر٩٣٥ مليون دينار عام ١٩٨٥، وعن الاهمية النسبية لمساهمة تلك الدول في هذه المستوردات فقد زادت خلال الفترتين الاولى والثانية من الدراسة اى من ١ر٥٪ الى ٩ر٦٪ لكنها وخلال الفترة الثالثة انخفضت بشكل بسيط حيث وصلت الى ٦ر٦٪ من اجمالي المستوردات ولعل هذا الانخفاض راجع الى انضمام دولة اليونان التي تعد احدى المصادر الهامة لهذه المستوردات الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية خلال عام ١٩٨١، مما ادى الى تقلص نسبة المستوردات من هذه الدول وبالتالي انخفاض اهميتها النسبية للفترة الثالثة.

— الولايات المتحدة الامريكية:

لقد واصلت قيمة المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة ارتفاعها خلال السنوات موضوع الدراسة من ١٨ر١٣٣ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٢٨ر٠٤٥ مليون دينار عام ١٩٨٥، وشكل عام ١٩٨١ اعلاها اذ وصلت هذه القيمة الى ١٦٦ر٦٧٤ مليون دينار. وبالرغم من هذا الارتفاع فان الاهمية النسبية لاجمالي المستوردات لهذا المصدر قد اختلفت بين فترة واخرى حيث انخفضت من ١ر١٣٪ للفترة الاولى الى ٣ر٩٪ للفترة الثانية لكنها عادت للارتفاع خلال الفترة الثالثة الى ٧ر١٢٪.

٢٠٥٠٣ مجموعة الدول العربية:

احتلت هذه المجموعة المرتبة الثانية في المصادر الجغرافية للمستوردات الاردنية، فقد وصلت حصتها الى خمس اجمالي تلك المستوردات خلال السنوات ٧١—١٩٨٥، كما وشهدت قيمة المستوردات تطورا كبيرا حيث ارتفعت من ٧ر١٦ مليون دينار عام ١٩٧١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى ٢٦٣ر٦ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

وتتألف هذه المجموعة من مصدرين هما دول السوق العربية المشتركة وبقية الدول العربية غير الداخلة في تلك السوق ، وفيما يلي استعراض لهذين المصدرين .

— دول السوق العربية المشتركة (*) :

يظهر الجدول رقم (٢١) ان الاهمية النسبية لدول السوق العربية المشتركة كمصدر للمستوردات الاردنية قد شهدت انخفاضا متواصلا خلال الفترات الثلاث للدراسة من ٣ر٨٪ الى ٢ر٤٪ ، ٨ر٢٪ على التوالي ، ولعل هذا الانخفاض يرجع الى ضعف التنسيق الاقتصادي بين الدول المشاركة في هذه السوق وخاصة في مجال التبادل التجاري ، الامر الذي انعكس على مستوى المستوردات الاردنية من هذه الدول مقارنة مع المصادر الاخرى . كما وتشير البيانات الى نسبة الاستيراد من دول السوق الى مجمل الدول العربية ، كانت منخفضة حيث بلغت هذه النسبة ١٧٪ خلال السنوات جميعها .

— بقية الدول العربية :

تضم هذه الدول البلدان العربية غير الداخلة في السوق المشتركة وتعد مصدرا هاما للمستوردات الاردنية ، حيث ارتفعت قيمة هذه المستوردات من (٩ر٧٠٤) مليون دينار عام ١٩٧١ الى (١٨٠ر٤١١) مليون دينار عام ١٩٨٥ وتخللها اعوام ارتفعت فيها القيمة وخاصة عام ١٩٨٢ والتي وصلت الى (٢٥٣ر٧٨٤) مليون دينار ، ونظرا للارتفاع المتواصل في هذه القيمة فان الاهمية النسبية لهذا المصدر قد واصلت ايضا ارتفاعها للفترات الثلاث ٨ر١٠٪ ، ٥ر١٤٪ ، ٩٠ر١٦٪ على التوالي وبذلك فان نسبة الاستيراد من تلك الدول مقارنة مع مجموعة دول السوق العربية كانت مرتفعة حيث وصلت الى ما يقارب ٨٣٪ خلال الفترة الكلية موضع الدراسة .

(*) تأسست هذه السوق في عام ١٩٦٤ وتضم في عضويتها الدول العربية الموقعة عليها ، والتي يبلغ عددها حاليا سبعة دول هي : الاردن ، وسوريا ، العراق ، مصر ، ليبيا ، موريتانيا ، واليمن الديمقراطية ، ومن مجمل الاهداف التي تسعى لتحقيقها هذه السوق زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق ازالة الحواجز الجمركية فيما بينها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٥٠٣ مجموعة البلدان الاشتراكية :

تضم مجموعة البلدان الاشتراكية عدة دول ، واهم الدول التي يلجأ الاردن للحصول منها على جزء من مستوردات ، تشكيوسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا ، هنغاريـــا ، المانيا الشرقية ، الاتحاد السوفيتي ، يوغسلافيا ، بولندا والصين الشعبية ، وتحتل هـذه المجموعة المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية وقد ارتفعت قيمة الاستيراد منها من (٧٧ر٥) مليون دينار عام ١٩٧١ الى (٣٧٧ر٧٤) مليون دينار عام ١٩٨٥ ، ورغم هذا الارتفاع الا ان الجدول رقم (٢١) يظهر ان اهميتها النسبية قد ارتفعت خلال الفترتين الاولى والثانية ولكنها انخفضت في الثالثة ، وكانـت على التوالي ١ر٨٪ ، ٥ر٨٪ ، ٢ر٧٪ .

٣٠٥٠٤ اليابـــان :

يحتل اليابان المرتبة الرابعة في المصادر الجغرافية للمستوردات الاردنية حيث زادت قيمة المستوردات من ١٩١ر٤ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٦٧٨١٣ر٦ مليون دينار عام ١٩٨٥م وشكل عام ١٩٨٣ القيمة الاعلى اذ وصلت الى ١٠٢٨٨٦ر٦ مليون دينار ، وبذلك فان اجمالي ما استورد من اليابان خلال السنوات موضوع الدراسة قد وصل الى ٦١٦٩٩٦ر٦ مليون دينار ، كما ان الاهمية النسبية واصلت ارتفاعها خلال الفترات الثلاث الى ٧ر٥٪ ، ٦ر٦٪ ، ٥ر٧٪ على التوالي .

٣٠٥٠٥ الهنـــد :

تشكل دولة الهند المرتبة الخامسة من حيث المصادر الجغرافية للمستوردات الاردنية خلال السنوات ٧١—١٩٨٥ . وقد تأرجحت قيمة ما استورد من هذه الدولـة بين الارتفاع والهبوط خلال تلك السنوات مما جعل اهميتها النسبية تتناقص الى ٧ر١٪ ٢ر١٪ ، ٣ر٠٪ على التوالي للفترات الثلاث للدراسة .

٣٠٥٠٦ البلدان الاخرى :

تضم هذه البلدان الدول غير الواردة في المصادر الخمسة السابقة ، وقد واصلت قيمة المستوردات الاردنية من تلك الدول ارتفاعها خلال السنوات قيد البحث من ٩ر٣٧٠ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٣٥ر٣٧٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، كما وتباينت اهميتهـــا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النسبية من فترة الى اخرى حيث كانت ٥ر١٧٪ ، ٩ر١٢٪ ، ٠ر١٣٪ على التوالي للفترات الثلاث.

ويعد هذا التحليل الموجز لمصادر المستوردات الاردنية يتبين بان الـــدول الرأسمالية تشكل المصدر الرئيسي نسبة لاجمالي المصادر وهذا يعني ان هناك تركزا جغرافيا للاستيراد حيث يعتبر هذا التركز احد المؤشرات الرئيسية التي تبين تبعية الاقتصاد الوطني للخارج وسيتم بحث ذلك بالتفصيل خلال الفصل الخامس من الدراسة.

٦٠٣ سياسة الاستيراد وتطور انظمتها :-

استعرت الحكومة الاردنية في تعزيز علاقاتها التجارية مع كافة الدول وبصورة خاصة مع الدول العربية ، وفي قطاع الاستيراد استهدفت الحكومة في سياستها توفير متطلبات نمو حركة التصنيع الذى شهدته المملكة في السنوات الاخيرة وذلك بتسهيل استيراد المواد والالات والادوات الضرورية للصناعة لغرض تنمية الصناعة الناشئة والقائمة او المرغوب فـــي اقامتها ، وبالنسبة لسلع الاستهلاك اتجهت سياسة الحكومة الى تقليل المستورد منهـــا مع الاخذ بعين الاعتبار توفير حاجات المستهلكين الاساسية وذلك لغرض المحافظة [1] على الاحتياطيات الاجنبية وتحقيق المنفعة الكلية منها ، كما ان الحكومة تسعى الى حماية الصناعات المحلية الجديدة وذلك بتقييد استيراد بعض السلع المماثلة لها او منعهـــا اذا اقتضت الضرورة ذلك. ومن اجل حماية المستهلكين من ارتفاع الاسعار اثـــر الاحتكار الذى جرى لبعض انواع السلع اتجهت الحكومة الى التدخل في السوق المحلي بواسطة وزارة التموين وذلك بحصر استيراد بعض المواد الغذائية الضرورية بها مثـــل القمح والسكر والارز وغيرها.

وتنفيذا لتلك السياسة فقد صدرت انظمة مختلفة يتم بموجبها العمل على تنظيـــم الاستيراد ، وقد صدر اول نظام عام ١٩٦٨ رقم (٢٨) تضمن المواد المختلفة والتي تبيـــن انواع البضائع المستوردة الخاضعة للرخص والمستثناه من ذلك ، ثم اصول اصدار الرخصـــة وكذلك انواع البضائع التي يمنع استيرادها اضافة الى التي تستورد ضمن قيود معينـــة ،

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة ، مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين ، في ١٦ / ١٠ / ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتلى هذا النظام صدور نظام آخر رقم (٨١) لعام ١٩٧١ ثم بموجبه الغاء النظام الاول ، وتضمن الجديد تعديلات على مختلف المواد ، كما وصدر نظام ثالث يحمل رقم (٧٨) لعام ١٩٧٦ اجرى بمقتضاه بعض التعديلات على المواد المختلفة والتي جاءت انسجاما مع الظروف الاقتصادية المستجدة وحاجات النمو الاقتصادى وتطور مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، ومن هذه التعديلات البضائع غير الخاضعة لرخصة الاستيراد ومدة تجديد الرخصة ورسوم الاستيراد والاعفاءات وغيرها من مواد ، وبهذا النظام الجديد فقد الغي العمل بنظام الاستيراد السابق رقم (٨١) لعام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٨٦ صدر نظام رقم (٢) كنظام معدل لنظام الاستيراد ويقرأ مع النظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٦ وقد تم العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٧/١/١٩٨٦) وتضمن هذا النظام تعديلات مختلفة اهمها الغاء عبارة (مائة دينار) الواردة في الفقرة (ك) من المادة الرابعة والاستعاضة عنها بعبارة الف دينار ثم الغاء عبارة (خمسمائة دينار) الواردة في الفقرة (ف) من نفس المادة والاستعاضة عنها بعبارة (الف دينار) . وكذلك اضافة فقرة جديدة للمادة الرابعة تنص على عدم خضوع بضاعة للرخصة يستثنيها الوزير بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.[1]

ومن خلال هذه الانظمة المتعاقبة يمكن القول بان الاستيراد في الاردن يخضع لاحكام متعددة الاهداف يقصد من ورائها تنظيم هذا القطاع، وسيتم فيما يلي عرض موجز لبعض هذه الاحكام.

أ) اخضع النظام المعمول به حاليا جميع انواع السلع المستوردة لوجوب الترخيص المسبق اذا كانت قيمتها تزيد عن "١٠٠٠" دينار[3] ، وذلك باستثناء سلع معينة كالبضائع المستوردة باسم جلالة الملك وباسم الدوائر والمؤسسات الحكومية والهيئات الدبلوماسية

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٣٣٦٥) ، ٧ كانون ثاني ، سنة ١٩٨٦ ، ص٢٢ .
(٢) للمزيد من التفاصيل انظر النظام.
(٣) كانت في السابق ، التي تزيد عن ١٠٠ دينار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والقنصلية والبضائع العابرة عبر المملكة (الترانزيت) ومنتوجات المملكة المرتجعة، الامتعة الشخصية والاثاث المنزلي، الكتب والصحف، وغيرها من البضائع[١].

ب) اشترط النظام استيراد البضائع من المنشأ مباشرة، الا انه قد يسمح في بعض الحالات الضرورية الاستيراد من غير المنشأ على ان تحدد هذه الحالات بموجب قواعد ثابتة[٢].

جـ) حظر استيراد بعض انواع السلع الا بتوجيه من الجهات المختصة، وذلك للاعتبارات الامنية والصحية والتموينية كالاسلحة والمتفجرات واجهزة البث والاستقبال اللاسلكي، الادوية، والعلاجات والمواد الغذائية والتموينية[٣]

د) حظر استيراد بضائع معينة مثل سيارات نقل الركاب الصالون التي تعمل على غير البنزين، وجميع انواع السجائر باستثناء ما تستورده القصور الملكية والهيئات السياسية والمستوردة لحساب وزارة التموين[٤].

هـ) جواز حصر استيراد البضائع كليا او جزئيا من بلد معين كما جاء في المادة (١٣) من النظام وذلك اذا تبين لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير والجهات المختصة ان هناك صعوبات في ارصدة العملات الاجنبية او لاغراض حماية الانتاج المحلي من المنافسة الخارجية او لتنفيذ الاتفاقات التجارية المعقودة مع الحكومة، كما انه يحصر بوزارة التموين استيراد اية بضاعة كليا او جزئيا وخاصة السلع الغذائية، مثل السكر، القمح، الارز... الخ[٥].

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع المادة — رقم(٤) من نظام الاستيراد لعام١٩٧٦، والتعديل الذي جرى عليها في نظام الاستيراد لعام١٩٨٦.

(٢) راجع المادة (١٢) من النظام المذكور

(٣) راجع المادة رقم(١٥) من النظام المذكور

(٤) وزارة الصناعة والتجارة، نظام الاستيراد، حظر استيراد بضائع معينة، تاريخ ١١ ايلول ١٩٧٦، ص١٣.

(٥) راجع المادة رقم(١٣) من النظام المذكور

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و) اعفاء بضائع معينة من رسوم الاستيراد كالبضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب المواد المختلفة من قانون الجمارك والبضائع المستوردة لصفة الادخال المؤقت والسيارات الخاصة باستعمال المعوقين والمصابين بشلل الارجل وانواع اخرى عديدة.[1]

ز) يستوفى رسم استيراد قدره ٤٪ من قيمة البضائع المستوردة (الثمن واجور الشحن) قبل صدور رخصة الاستيراد مضافا اليه رسم خدمات مقداره ١٪ من قيمة تلك البضائع، ويستوفى رسم قدره ١٪ من قيمة رصيد الرخصة الخاضعة للرسوم والموافق على تمديدها عن كل اربعة اشهر ويعفى من هذا الرسم الرخص التي صدرت لمدة لا تقل عن سنة اذا كان مجموع مدة الرخصة ومدة تحديدها لا تزيد عن سنة، كما ويستوفى رسم قدره (١٠) دنانير عن كل تعديل في صنف البضاعة او في مركز الشحن، (انظر المادة رقم (١٧) من النظام ١٩٧٦، وتعديلاته من النظام رقم (٢) لسنة ١٩٨٦م).[2]

وفي اطار سياسة الاستيراد التي تطبق عمليا فقد حاولت الحكومة منذ سنوات طويلة، وفي ضوء الارتفاع المستمر لقيمة المستوردات وما تشكله من عبء كبير على الاقتصاد الوطني وخاصة من الناحية التمويلية، حاولت تحقيق اهداف متعددة تمثلت في :—

- التخفيف من العجز المزمن في الميزان التجاري.
- تشجيع الصناعة المحلية وحمايتها وتوفير المناخ الملائم لتطويرها وذلك بمنع استيراد المواد المنافسة للصناعة المحلية التي بامكانها سد حاجة السوق الوطنية من جهة وتقليص استيراد المواد المماثلة للانتاج المحلي حسب امكانية الصناعة المحلية من جهة ثانية.
- تسهيل استيراد المواد الضرورية وتوفير البضائع الانتاجية والبضائع الاستهلاكية بصورة كافية.
- تقليص استيراد المواد الكمالية الى حدود معينة وذلك باتباع طرق متعددة.

---

(١) يمكن الاطلاع من النظام ص ١٠ ، ص ١٣ ، ص ١٥.

(٢) نظام رقم (٢) لسنة ١٩٨٦، نظام معدل لنظام الاستيراد، المادة (٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

— دعم وتنمية الانتاج الصناعي والزراعي المحلي .

وفي سبيل تحقيق الاهداف الانفة الذكر فقد انتهجت الحكومة في السنوات الاخيرة [1] الوسائل والاساليب التالية :—

١ — منع او فرض رسوم جمركية عالية على استيراد بعض السلع الكمالية والسلع التي تماثل السلع الوطنية والمنافسة لها وحماية الصناعات التي تنتج المواد الاولية والوسيطة اللازمة للصناعة الى ان تمكن هذه الصناعات المحمية للوصول الى ما تحققه السلع الاجنبية المنافسة من مزايا مثل انخفاض الكلفة ولتصبح قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية عند تصديرها ، وعلى ان تتوفر في الصناعات التي يمكن ان تتمتع بهذه الحماية المزايا التالية :

أ) ان تكون من الصناعات الاقتصادية التي تتوفر لها فرص النجاح ويستطيع السوق استيعابها وتلائم رغبة المستهلك .

ب) ان تكون طاقتها الانتاجية كافية لسد حاجة السوق المحلي .

حـ) ان تكون مطابقة للمواصفات والمقاييس الاردنية او العالمية ومتقيدة بها .

د) ان تكون منافسة نسبيا في اسعارها .

هـ) ان تكون نسبة القيمة المضافة فيها لا تقل عن ٤٠٪ .

٢ — اعفاء او تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة واللازمة لتنفيذ وانشاء المشروعات الانتاجية .

٣ — التزام المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية بشراء حاجاتهما من الصناعات المحلية وعدم الاستيراد الا في الحالات التي لا توجد فيها صناعة محلية مماثلة او بديلة للسلعة المستوردة .

٤ — التوسع في تطبيق نظام الصناعات المعتمدة وعدم السماح للجهات الرسمية التي تتمتع بالاعفاءات الجمركية بالاستيراد المباشر او عن طريق اية لجنة عطاءات الا اذا

---

(١) كتاب وزارة الصناعة والتجارة الى رئاسة الوزراء رقم ٢٠٠/١٠/٦٦١٠ الموافق ١٤/٨/١٩٨٥ ، وكتاب رئاسة الوزراء رقم ٣١/١٦/٢/٩٥٦٢ الموافق ٢١/٨/١٩٨٥ بالموافقة على تلك السياسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانت السلعة المحلية لا تتمتع بالمواصفات المطلوبة (*) .

٥ — اخضاع جميع السلع التي تتمتع بالحماية الاغلاقية او اية حماية اخرى للرقابة الحكومية من حيث الاسعار والنوعية ومطابقتها للمواصفات والمقاييس وملاءمتها للسوق الاردني حتى لا تكون هذه الحماية الممنوحة لها على حساب المستهلك .

٦ — اعتماد مبدأ التجارة المتقابلة في الاستيراد كلما كان ذلك ممكنا ، اي استيراد سلع من دولة معينة مقابل ان تقوم تلك الدولة باستيراد السلع الاردنية .

٧ — استثناء دول السوق العربية المشتركة والدول العربية والاجنبية التي ترتبط المملكة معها باتفاقات تجيز حرية التبادل التجاري وتتمتع بامتيازات تتعارض مع هذه الاسس والمبادىء شريطة معاملة السلع الاردنية في هذه الدول بنفس شروط واحكام الاتفاقيات المعقودة . والتوقف عن منح هذا الاستثناء في حالة عدم منحه للمنتجات الاردنية انطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل .

٨ — كل صناعة تخالف اسس ومبادىء هذه الحماية تحجب عنها هذه الحماية .

وبعد استعراض الاهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال سياستيها الاستيرادية والاساليب التي تستخدم في سبيل تحقيق تلك الاهداف فأنه سيتم تقييم ما توصلت اليه خلال السنوات الماضية ٧١—١٩٨٥ .

واذا ما تتبعنا خطط التنمية المتعاقبة والصادرة في الاعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ، يظهر ان تلك الخطط قد اكدت على مجمل اهداف من بينها هدف تخفيض العجز في الميزان التجاري وتقليل نشاط التجارة الخارجية وبصفة خاصة الاستيراد بحيث يؤدي ذلك الى تحسين وضع هذا الميزان . ففي خطة التنمية الثلاثية ٧٢—١٩٧٥ كان الهدف ان يرتفع العجز في الميزان التجاري من ٦٤٫٨ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٧٨٫٢ مليون دينار عام ١٩٧٥ ، ولكن الهدف لم يتحقق حيث ارتفع

(*) في هذا الصدد يشكل وزير الصناعة لجنة فنية متخصصة تقرر ما اذا كانت السلع المنوي استيرادها لا تتوفر مثيلاتها في الصناعات المحلية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العجز الى ١٧٦٫٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ ، وبذلك يكون هذا العجز قد تزايد من الناحيتين المطلقة والنسبية وبلغ معدل متوسط زيادته السنوية ٤٠٫٨٪ والسبب يعود الى ان المستوردات قد ارتفعت بشكل مضطرد حيث بلغ المتوسط السنوى لها ٢٤٪ مقارنة مع ٢٧٪ استهدفته الخطة .

وفي خطة التنمية الخمسية الاولى ٧٦—١٩٨٠ هدفت الى تخفيض العجز في الميزان التجارى من ١٥٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٣١ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، ولكن الذى حصل كان عكس ذلك تماما حيث تضاعف العجز التجارى اكثر من خمسة اضعاف ما استهدفته الخطة وكان ذلك بسبب التزايد الكبير الذى حدث للمستوردات حيث ارتفعت من ٢٣٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٧١٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ .

وجاء في خطة التنمية الخمسية الثانية ٨١—١٩٨٥ انها تهدف الى تعقيل المستوردات بحيث يؤدى ذلك الى تحسين وضع الميزان التجارى الذى يشهد عجزا متناميا . وقد تراجع معدل النمو السنوى الحقيقي للمستوردات خلال سنوات الخطة الى ٣٫٩٪ مقارنة مع ١٣٫٨٪ استهدفته الخطة ، ورغم تنامي العجز في الميزان التجارى خلال السنتين الاولى والثانية من الخطة الا انه عاد وانخفض حيث وصل الى ٧٦٫٨٪ من المتوقع له في عام ١٩٨٥ .(١)

ان تتبع اهداف خطط التنمية الاردنية السابقة وما تحقق بشأنها يظهر بان هناك غياب واضح للحكومة في موضوع ترشيد الاستيراد ، حيث تشير الارقام سابقة الذكر الى حالة من التزايد الاستيرادى والذى تجاوز اهداف وغايات خطط التنمية وخاصة الخطتين الثلاثية والخمسية الاولى ، كما ويمكن القول بان ما حصل في الخطة الخمسية الثانية من تراجع في العجز التجارى نتيجة هبوط المستوردات لم يكن ذلك بفعل اجراءات وتخطيط الحكومة وانما يعود ذلك بشكل هام الى التراجعات الاقتصادية والانخفاض النسبي لمستوى اسعار المستوردات .

---

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية ٨٦—١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧٠٣ الخلاصـــة :—

شمل هذا الفصل دراسة وافية للمستوردات الاردنية خلال السنوات ٧١—١٩٨٥ وظهر بان تلك المستوردات قد شهدت نموا عاليا خلال السنوات المذكورة حيث بلـــغ متوسط نموها ٧ر٠٢٪ ، وكان لصغر حجم الاقتصاد الاردني وضعف مقدرته الانتاجيـــة مقابل تزايد متطلبات التنموية وارتفاع حجم السكان فيه وتطور اذواق ورغبات المستهلكين نتيجة تغير دخولهم الفردية ، هذه الاسباب وغير ذلك من اسباب كان لها الاثر المباشر في التزايد الكبير الذى شهدته تلك المستوردات .

واظهرت الدراسة من خلال بحث التركيب السلعي للمستوردات ان السلـــع الاستهلاكية قد شكلت المرتبة الاولى نسبة لاجمالي المستوردات الا ان اهميتهـــا النسبية واصلت انخفاضها عبر الفترات الثلاث، حيث كان لقيام بعض الصناعات ذات الصفة الاحلالية في مجال الاستهلاك الدور الملموس الذى ادى الى خفض تلك الاهمية . اما المستوردات من المواد الخام فقد تبين ان اهميتها النسبية واصلت ارتفاعها حيث كان للاستيراد المتزايد من مادة النفط والمواد الوسيطة التي اصبحت تستخدمهـــا الصناعات الاردنية المختلفة الدور الواضح في ارتفاع تلك الاهمية خلال الفترات الثلاث. وكذلك الحال بالنسبة للمستوردات من السلع الرأسمالية فقد كان لتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية التي تضمنتها خطط التنمية الدور الكبير في استيراد المزيد منها مما ادى الى ارتفاع اهميتها النسبية لمجمل المستوردات.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية فقد اظهرت الدراسة ان اسواق دول الجماعة الاوروبية تعتبر اكبر مصدر للسلع المستوردة مما يعني ان هناك تركزا جغرافيا لهذه المستوردات، وجاءت في المرتبة الثانية الدول العربية حيث شكلت الدول غيـــر الساهمة في السوق العربية المشتركة اكبرها كمصدر للاستيراد الاردني .

وفي اطار سياسة الاستيراد التي ينتهجها الاردن فقد اظهرت الدراسة ان تلك السياسة لم تستطع تقييد الاستيراد بالشكل الذى استهدفته خطط التنمية المتعاقبة حيث واصلت المستوردات ارتفاعها المستمر مما جعل العجز في الميزان يأخذ طريقـــة ايضا نحو الارتفاع المستمر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٤ مقدمـــــة :

يعتبر التصدير من النشاطات الاقتصادية الاساسية لكل دولة لانها تحتـــــاج لاستيراد بعض احتياجاتها سواء من المواد الخام او السلع تامة الصنع، لذلك يصبح تصدير المنتجات الوطنية أمرا ضروريا لتغطية الاستيراد ودعم ميزان المدفوعات.

والتطور في التصدير يعتبر ذا اهمية قصوى في تطور المجالات المتعددة للدولة كونه لا يمثل حصيلة العملات اللازمة لاستيراد احتياجات البلد فحسب، ولكنه يقـــوم ايضا باجراء تحوّل اساسي في مفاهيم الادارة الاقتصادية في الدولة بحيث تتجـــه نحو الجودة والتنويع في الانتاج الى جانب زيادة حجمه.

ويحتل النشاط التصديرى مكانا رئيسيا في عملية النمو الاقتصادى وذلك لنوعيـــة الارتباط والعلاقة بين معدلات نمو كل من الصادرات ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ـ الذى يعتبر احد المعايير الهامة لقياس النمو الاقتصادى ـ وتكون تلـــك العلاقة ذات دلالة قوية على تأثير نشاط القطاع التصديرى في دفع معدلات النمو الاقتصادى لمختلف الدول، حيث يساهم هذا القطاع في الاوجه المختلفة ذات الطبيعة الجوهرية والفاعلة في عملية الانماء الاقتصادى في الدول النامية،[1] والتي تتمثل فيمـــا يتحقق من تغيير هيكلي في البناء الاقتصادى من خلال نشاط ذلك القطاع في الزمـــن الطويل، ويتوضح ذلك فيما ينتج عن الانتاج التصديرى من تحقيق التوزيع الافضـــل لاستخدامات الموارد المتاحة في ضوء التبادل الخارجي والنهوض بقدرات الجهـــاز الانتاجي عن طريق دعم عملية التكوين الرأسمالي من جهة، وتغيير نمط الاهمية النسبية لقطاعات الانتاج الرئيسية على وجه يكفل الارتفاع بانتاجية عنصر العمل من جهة اخرى.

وبالتالي تتركز اهمية التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في قيمة ما يجلبه من عملات اجنبية، حيث تتزايد تلك الاهمية بتزايد حاجة البلد المصدّر لهذه العملات ولذلك فقد اعتبر كثير من الاقتصاديين ان احد المحددات الرئيسية لعملية التنميـــة

---

(١) وجدى محمود حسين، نشاط التصدير والانماء الاقتصادى بالبلدان النامية، القاهرة، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٣، ص ص ١٠٢ـ١٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يبدأ من مدى وفرة او ندرة النقد الاجنبي المتاح فيها ، وذلك من اجل استخدامه لتمويل المشاريع التنموية لهذا البلد من خلال استيراد المواد الرأسمالية والوسيطة الضرورية واللازمة لتنفيذ تلك المشاريع .

لذا فان عملية التصدير تنشط في جوهرها اعادة تركيبة الاقتصاد القومي نحو الافضل بحيث يمكن الوصول الى ذلك من خلال تطبيق استراتيجيات معينة لهذا القطاع الهام تلتزم بها مراكز الانتاج والتصدير وتتبناها كافة الاجهزة الوطنية .

بالنسبة للاقتصاد الاردني فان صادراته الوطنية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عائداتها من العملات الاجنبية التي تساهم في تأمين جزء من القوة الشرائية في الاسواق الدولية والتي تتيح للاردن استيراد المواد الضرورية من السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطة اللازمة لتسيير عجلة التنمية ، وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية التي ليس بامكانه انتاجها محليا . ومن هنا فان عائدات الصادرات تساهم في سد جزء من العجز المزمن الذى يعاني منه الميزان التجارى .

كما وتساهم الصادرات بصورة مباشرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال مساهمتها في تنمية انتاج مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية ، فنمو الصادرات يؤدى الى نمو القطاعات الاقتصادية وبالتالي نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ويعتبر تطور مساهمة الصادرات الاردنية في الناتج المحلي خلال السنوات الماضية اوضح دليل على ذلك ، كما ان الزيادة الملموسة في حجم الصادرات الوطنية وتزايد عائداتها مستقبلا يمكنها ان تؤثر بشكل ايجابي في تنمية المدخرات الوطنية .

٢٠٤ تطور الصادرات:

حققت الصادرات الاردنية زيادة كبيرة خلال السنوات ٧١-١٩٨٥ مقارنة مع السنوات السابقة لها ، حيث تضاعفت قيمتها في عام ١٩٨٥ اكثر من ثمان وعشرين مرة عنها في عام ١٩٧١ ، وشكل عام ١٩٨٤ ذروة التصدير خلال هذه الفترة اذ بلغ قيمة ما صدّر الى الخارج (٢٦١ر١) مليون دينار .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٢)

تطور الصادرات الوطنية خلال السنوات

(١٩٧١ — ١٩٨٥)

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	معدل النمو السنوي %	الرقم القياسي
١٩٧١	٨ر٨١٧	—	١٠٠
١٩٧٢	١٢ر٦٠٦	٤٣ر٠	١٤٣
١٩٧٣	١٤ر٠١٠	١١ر١	١٥٩
١٩٧٤	٣٩ر٤٣٧	١٨١ر٥	٤٤٧
١٩٧٥	٤٠ر٠٧٥	١ر٦	٤٥٥
متوسط ١٩٧١—١٩٧٥		٤٦ر٠	
١٩٧٦	٤٩ر٥٥٢	٢٣ر٧	٥٦٢
١٩٧٧	٦٠ر٢٥٣	٢١ر٦	٦٨٣
١٩٧٨	٦٤ر١٢٩	٦ر٤	٧٢٧
١٩٧٩	٨٢ر٥٥٦	٢٨ر٧	٩٣٦
١٩٨٠	١٢٠ر١٠٧	٤٥ر٥	١٣٦٢
متوسط ١٩٧٦—١٩٨٠		٢٤ر٥	
١٩٨١	١٦٩ر٠٢٦	٤٠ر٧	١٩١٧
١٩٨٢	١٨٥ر٥٨١	٩ر٨	٢١٠٥
١٩٨٣	١٦٠ر٠٨٥	—١٣ر٧	١٨١٦
١٩٨٤	٢٦١ر٠٥٥	٦٣ر١	٢٩٦١
١٩٨٥	٢٥٥ر٣٤٦	—٢ر٢	٢٨٩٦
متوسط ١٩٨١—١٩٨٥		١٦ر٣	
المتوسط العام		٢٧ر٢	

احتسبت النسب من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن القول بان قيمة الصادرات الكلية قد تزايدت خلال الفترات الثلاث التي قسمت اليها سنوات الدراسة ، بحيث بلغ المتوسط السنوى في الفترة الاولى ١٩٧١—١٩٧٥ ما يقارب ٢٣ مليون دينار تضاعف باكثر من ثلاث مرات للفترة الثانية ١٩٧٦—١٩٨٠ واصبح المتوسط السنوى حوالي ٣ر٧٥ مليون دينار، ثم واصل ارتفاعه في الفترة الثالثة (١٩٨١—١٩٨٥) حيث بلغ ٢ر٢٠٦ مليون دينار.

ويظهر الجدول رقم (٢٢) معدل النمو السنوى للصادرات الوطنية خلال سنوات الدراسة ، حيث بلغ متوسطه ٢ر٢٧٪ سنويا ، وتأرجح هذا المعدل بين الارتفاع البسيط والهبوط الحاد خلال تلك السنوات، ويعود ذلك الى اسباب مختلفة من اهمها حساسية الاقتصاد الاردني تجاه المؤثرات في الاسواق الخارجية حيث يتأثر الطلب على صادراته تبعا لتفاوت الاسعار وكميات الطلب في الاسواق العالمية ، ونتيجة لذلك فقد واصل معدل النمو انخفاضه خلال الفترات الثلاث من ٤٦٪ في الفترة الاولى الى ٥ر٢٤٪ و ٣ر١٦٪ في الفترتين الثانية والثالثة على التوالي . ورغم هذا الانخفاض المتواصل فمعدل النمو الا انه يعتبر عاليا اذا ما قورن بمعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترات(*).

وشهد الرقم القياسي لتطور الصادرات الوطنية ارتفاعا كبيرا خلال السنوات موضع البحث، فقد بلغ في عام ١٩٧٥ حوالي ٤٥٥ ارتفع الى ١٣٦٢ في عام ١٩٨٠ ثم واصل ارتفاعه الى ٢٨٩٦ في عام ١٩٨٥ ، كما وتخلل هذه السنوات ارقاما اعلى من ذلك وخاصة في عام ١٩٨٤ حيث بلغ الرقم القياسي ٢٩٦١ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧٠ . (الجدول رقم "٢٢") .

٣٠٤ تحليل التركيب السلعي للصادرات :

سبقت الاشارة في فصل الاستيراد الى ان دراسة التركيب السلعي للتجارة الخارجية يعكس تطور قطاعات الاقتصاد الوطني . فمعدلات النمو في الانشطة الاقتصادية المختلفة تنعكس في هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة وعلى الميزان التجاري

(*) انظر الفصل الاول ، تطور الناتج المحلي الاجمالي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٢٣)

الاهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الاردنية حسب الاغراض الاقتصادية

للسنـــــوات (٧١—١٩٨٥)

السنـــة	السلـــع الاستهلاكية ٪	المواد الخام ٪	السلـــع الرأسمالية ٪	مواد غير داخلة في مكان اخر ٪	المجموع
١٩٧١	٦١ر٨١	٢٧ر٨٧	٩ر٩٠	٠ر٤٢	١٠٠
١٩٧٢	٤٩ر١٥	٣١ر٣١	١٩ر٥٤	—	١٠٠
١٩٧٣	٤٨ر٧٣	٣٨ر٠٢	١٢ر٩٦	٠ر٢٩	١٠٠
١٩٧٤	٣٥ر١٦	٥٢ر٧٣	١٢ر٠٩	٠ر٠٢	١٠٠
١٩٧٥	٣٩ر٩٢	٥٣ر٧٦	٦ر٣١	٠ر٠١	١٠٠
متوسط ٧١—١٩٧٥	٤٢ر١	٤٧ر٠	١٠ر٨	٠ر١	١٠٠ ٪
١٩٧٦	٥١ر٢٨	٤٤ر٥١	٤ر٣١	٠ر٠١	١٠٠
١٩٧٧	٥٣ر٣٩	٣٤ر١١	١٢ر٤٩	٠ر٠١	١٠٠
١٩٧٨	٥٠ر٨٨	٣٦ر٣٦	١٢ر٧٦	—	١٠٠
١٩٧٩	٥٠ر٨٧	٣٥ر٩٥	١٣ر١٧	٠ر٠١	١٠٠
١٩٨٠	٤٥ر١٥	٤٢ر٦٧	١٢ر١٨	—	١٠٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠	٤٩ر٥	٣٩ر٠	١١ر٥	—	١٠٠ ٪
١٩٨١	٤٥ر٣٩	٤٥ر٣٨	٩ر١٨	٠ر٠٥	١٠٠
١٩٨٢	٤٧ر٥٠	٤٢ر٥٥	٩ر٩٣	٠ر٠٢	١٠٠
١٩٨٣	٥٨ر٨٧	٣٧ر١٧	٣ر٩٦	—	١٠٠
١٩٨٤	٦٤ر٢٤	٣١ر٦٧	٤ر٠٩	—	١٠٠
١٩٨٥	٦٢ر٨٥	٣١ر٦٣	٥ر٥٢	—	١٠٠
متوسط ٨١—١٩٨٥	٥٧ر٠	٣٦ر٧	٦ر٣	—	١٠٠ ٪
المتوسط العام	٥٤ر٠	٣٨ر١	٧ر٩	—	١٠٠

احتسبت النسب من المصادر التالية :

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بصفة خاصة ، وبالتالي فان التركيب السلعي للصادرات والمستوردات يعد مؤشراً هاماً لدراسة اوضاع الاقتصاد الوطني .

وحتى يمكن معرفة اهمية ومساهمة كل من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والمواد الخام في الصادرات الاردنية لابد من دراسة التركيب السلعي لهذه الصادرات ليتسنى الاطلاع بصورة اكثر تفصيلا على تطور هذا القطاع بمختلف مكوناته .

ان تحليل التركيب السلعي للصادرات الاردنية يتضمن دراسة كل مجموعة من المجموعات الاربع التي قسمت لها هذه الصادرات تبعا للغرض الاقتصادي الذي تستخدم لأجله ، ويظهر الجدول رقم (٢٣) الاهمية النسبية لكل مجموعة خلال سنوات الدراسة ٧١–١٩٨٥ ، وتشمل السلع الاستهلاكية ، المواد الخام ، السلع الرأسمالية والمواد غير الداخلة في مكان آخر ، وسوف يتم تحليل كل مجموعة على انفراد . هذا وتفاوتت الاهمية النسبية لكل مجموعة في التركيب خلال الفترات الثلاث التي قسمت لها سنوات الدراسة ، وبالنسبة لمجموعة السلع الاستهلاكية يلاحظ ان اهميتها النسبية الثلاث بالنسب التالية :-
واصلت ارتفاعها خلال الفترات ، ٧ر٤٢٪ ، ٥ر٤٩٪ ، ٠ر٥٧٪ على التوالي من إجمالي الصادرات ، اما المواد الخام فقد انخفضت اهميتها لنفس الفترات على التوالي ٠ر٤٧٪ ، ٠ر٣٩٪ ، ٧ر٣٦٪ ، كما ان اهمية السلع الرأسمالية والتي تمثل المجموعة الثالثة واصلت ايضا انخفاضها من ٨ر١٠٪ الى ٥ر١١٪ ثم الى ٣ر٦٪ على التوالي ، اما المجموعة الرابعة وهي المواد غير الداخلة في مكان آخر فان اهميتها النسبية هي بالاصل منخفضة بسبب انخفاض الحجم الذي تساهم به في اجمالي الصادرات .

١٠٣٠٤ الصادرات من السلع الاستهلاكية :

تطورت حصيلة الصادرات الاردنية من السلع الاستهلاكية من ٥ره مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٥ر١٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، اى بمعدل نمو سنوي مقداره ٣ر٢٧٪ ، كما وارتفع الرقم القياسي لهذه السلع الى ٢٩٤٥ في عام ١٩٨٥ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١ ، (شكل عام ١٩٨٤ رقما قياسيا متفوقا اذ بلغ ٣٠٧٧) ٠ والجدول رقم (٢٤) يظهر نمو الصادرات من السلع الاستهلاكية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٤)

الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية

١٩٧١ — ١٩٨٥

(مليون دينار)

السنة	الصادرات من السلع الاستهلاكية	معدل النمو السنوي ٪	الرقم القياسي للصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية
١٩٧١	٥ر٤٥٠	—	١٠٠
١٩٧٢	٦ر١٩٦	١٣ر٧	١١٤
١٩٧٣	٦ر٨٢٦	١٠ر٢	١٢٥
١٩٧٤	١٣ر٨٦٥	١٠٣ر١	٢٥٤
١٩٧٥	١٥ر٩٩٩	١٥ر٤	٢٩٣
متوسط ١٩٧١—١٩٧٥		٣٠ر٩	
١٩٧٦	٢٥ر٤٠٩	٥٨ر٨	٤٦٦
١٩٧٧	٣٢ر١٦٧	٢٦ر٦	٥٩٠
١٩٧٨	٣٢ر٦٣٠	١ر٤	٥٩٩
١٩٧٩	٤١ر٩٩٤	٢٨ر٧	٧٧١
١٩٨٠	٥٤ر٢٣٣	٢٩ر١	٩٩٥
متوسط ١٩٧٦—١٩٨٠		٢٧ر٧	
١٩٨١	٧٦ر٧١٧	٤١ر٥	١٤٠٨
١٩٨٢	٨٨ر١٥٢	١٤ر٩	١٦١٧
١٩٨٣	٩٤ر٢٤٤	١١ر٤	١٧٢٩
١٩٨٤	١٦٧ر٧٠٧	٧٧ر٩	٣٠٧٧
١٩٨٥	١٦٠ر٤٩٢	— ٤ر٣	٢٩٤٥
متوسط ١٩٨١—١٩٨٥		٢٤ر٢	
المتوسط العام		٢٧ر٣	

احتسبت النسب من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد "٧" تموز ١٩٨٦ .
- الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخلال تلك السنوات كانت مساهمة السلع الاستهلاكية في الصادرات الوطنية اعلى من مساهمة المواد الخام والسلع الرأسمالية حيث بلغت ٦١ر٨١٪ في عام ١٩٧١ وزادت الى ٦٢ر٨٥٪ عام ١٩٨٥، الا انه تخلل هذه السنوات نسب اقل من ذلك بكثير مما جعل متوسط مساهمتها النسبية ينخفض الى ٥٤٪ سنويا خلال سنوات الدراسة جميعها، وبذلك تكون السلع الاستهلاكية المصدرة في الاردن قد احتلت المرتبة الاولى من اجمالي الصادرات الاردنية.

وتقسم السلع الاستهلاكية الى ثلاثة مجموعات يظهرها الجدول رقم (٢٥) وتتمثل في المواد الغذائية وسلع الاستهلاك الجاري وسلع الاستهلاك الدائم، ويلاحظ ان المواد الغذائية المصدرة تشكل الدرجة الاولى في هذه المجموعة بالرغم من التناقص الكبير في اهميتها النسبية خلال الفترات الثلاث من ٧١ر٣٪ الى ٥٢ر٤٪ ثم الى ٣١ر٠٪ على التوالي، وقد تضمنت هذه المواد انواع مختلفة مثل اللحوم (١) والحبوب، الفواكه ثم الخضروات والتي تساهم بنسبة مرتفعة من اجمالي الصادرات الوطنية.

اما عن سلع الاستهلاك الجاري والتي تشمل (٢) الادوية، والاعلاف، مواد كيماوية (منظفات، دهانات)، ورق كرتون، خيوط، اسمدة. فقد جاءت بالدرجة الثانية نسبة لاجمالي مكونات السلع الاستهلاكية المصدرة خلال السنوات موضع البحث، ويلاحظ ان اهميتها النسبية قد شهدت تزايدا كبيرا خلال الفترات الثلاث، حيث ارتفعت من ٢٥ر٧٪ الى ٣٥ر٥٪ ثم الى ٥٤ر١٪ على التوالي.

وبالنسبة لسلع الاستهلاك الدائم والتي تشمل (٣) انواعا متعددة من المواد اهمها الاثاث بانواعه، الزجاج، منتجات الاسمنت (بلاط، طوب) ... الخ، فقد جاءت بالمرتبة الثالثة نسبة لاجمالي السلع الاستهلاكية المصدرة، وبلغت اهميتها النسبية مقدارها ٨٥ر٩٪، هذا وتجدر الاشارة الى ان مساهمة سلع الاستهلاك الدائم في الصادرات الوطنية قد اخذت بالتزايد، كما يظهرها الجدول رقم (٢٥) اذ ارتفعت على النحو التالي: ٩ر٢٪، ١ر١٢٪، ٩ر١٤٪ على التوالي للفترات الثلاث.

---

(١) البنك المركزي الاردني، قسم الاحصاء والنشر، مقابلة شخصية تاريخ ١٣/١٠/١٩٨٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم(٢٥)

مكونات السلع الاستهلاكية للصادرات الاردنية واهميتها النسبية

خلال السنـــــوات ٧١—١٩٨٥

السنـــة	المـــواد الغذائية ٪	سلع الاستهلاك الجارى ٪	سلع الاستهلاك الدائم ٪	المجمـــوع ٪
١٩٧١	٧٢ر٩٩	٢٥ر٧١	١ر٣٠	١٠٠
١٩٧٢	٨٠ر٧٥	١٨ر١٧	١ر٠٨	١٠٠
١٩٧٣	٦٨ر٩٩	٢٩ر٤٠	١ر٦١	١٠٠
١٩٧٤	٧٢ر٥٧	٢٥ر٧٢	١ر٧١	١٠٠
١٩٧٥	٦٧ر٠٨	٢٧ر١٤	٥ر٧٨	١٠٠
متوسـط ٧١—١٩٧٥	٧١ر٣	٢٥ر٧	٣ر٠	١٠٠ ٪
١٩٧٦	٦٤ر٥٩	٢٨ر٣١	٧ر١٠	١٠٠
١٩٧٧	٥٧ر٦٣	٣٤ر٦٨	٧ر٦٩	١٠٠
١٩٧٨	٥١ر٧٧	٣٣ر٧٠	١٤ر٥٣	١٠٠
١٩٧٩	٥١ر٣٢	٣٣ر٨٠	١٤ر٨٨	١٠٠
١٩٨٠	٤٤ر٧٩	٤١ر٥٨	١٣ر٦٣	١٠٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠	٥٢ر٤	٣٥ر٥	١٢ر١	١٠٠ ٪
١٩٨١	٤٤ر٣٧	٣٧ر٦٦	١٧ر٩٧	١٠٠
١٩٨٢	٤٥ر٤٧	٣٥ر٨٢	١٨ر٧١	١٠٠
١٩٨٣	٣٨ر٢٨	٤٥ر٧١	١٦ر٠١	١٠٠
١٩٨٤	٢٠ر٨٨	٦٤ر٨٠	١٤ر٣٢	١٠٠
١٩٨٥	٢٢ر٩١	٦٥ر٧٥	١١ر٣٤	١٠٠
متوسـط ٨١—١٩٨٥	٣١ر٠	٥٤ر١	١٤ر٩	١٠٠ ٪

احتسب النسبة من المصادر التالية :

ـ البنك المركزى الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

ـ البنك المركزى الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ٦٤—١٩٨٣ ، عدد خاص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٣٠٤ الصادرات من المواد الخام:

تشتمل المواد الخام المصدرة من الاردن على السلع التالية، الفوسفات، الرخام والحجر، الجير، مواد خام نباتية وحيوانية (جلود، احشاء ...) وكميات بسيطة من الزيوت والوقود.

تأتي حصيلة المواد الخام في المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية في الصادرات الوطنية، فقد ارتفعت مساهمتها من ٢٧ر٩٪ عام ١٩٧١ الى ٣١ر٦٪ عام ١٩٨٥، وكان متوسط هذه المساهمة ٣٨ر١٪ سنويا خلال سنوات الدراسة، ويظهر الجدول رقم (٢٦) تطور قيم الصادرات الوطنية من المواد الخام، وتتميز عائدات هذه المواد بانها كانت في زيادة مطردة اذ بلغت قيمتها (٢ر٤٥٧) مليون دينار عام ١٩٧١ ارتفعت الى (٨٠ر٧٦٨) مليون دينار عام ١٩٨٥، وبذلك بلغ معدل نموها السنوي ٢٨ر٣٪ كما وارتفع الرقم القياسي لها الى ٣٢٨٧ في عام ١٩٨٥ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١.

وتعد مادة الفوسفات اهم المواد الخام المصدرة بل وتشكل القدر الاكبر من الصادرات الاردنية اذ ارتفعت الكميات المصدرة منها بشكل مستمر خلال السنوات موضع البحث مما ادى الى ارتفاع اهميتها النسبية لاجمالي الصادرات الوطنية حيث بلغت هذه الاهمية ٢٥ر٤٪ خلال عام ١٩٧١ وارتفعت الى ٣٦ر٣٪ في عام ١٩٨١. اما عن اهميتها بالنسبة لمجموعة المواد الخام وكما يظهرها الجدول رقم (٢٧) فقد بلغت حوالي ٨٢ر٤٪ في المتوسط خلال سنوات الدراسة، ويشير الجدول المذكور ان نسبة النمو في قيمة المصدر من الفوسفات كانت بطيئة وخاصة في الفترة الثالثة ويرجع ذلك الى انخفاض الطلب على هذه المادة عالميا وتذبذب اسعارها نتيجة تزايد الكميات المعروضة، وارتفع الرقم القياسي لقيمة التصدير من الفوسفات الى ٣١١ر٥ في عام ١٩٨٤ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١، لكنه عاد وانخفض الى ٢٩٥ر٨ عام ١٩٨٥ وذلك للاسباب سابقة الذكر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٦)

الصادرات الوطنية من المواد الخام

١٩٧١ — ١٩٨٥

(بالالف دينار)

السنة	الصادرات من المواد الخام	معدل النمو السنوي ٪	الرقم القياسي للصادرات الوطنية من المواد الخام
١٩٧١	٢ر٤٥٧	—	١٠٠
١٩٧٢	٣ر٩٤٧	٦٠ر٦	١٦١
١٩٧٣	٥ر٣٢٧	٣٥ر٠	٢١٧
١٩٧٤	٢٠ر٧٩٦	٢٩٠ر٪	٨٤٦
١٩٧٥	٢١ر٥٤٤	٣ر٦	٨٧٧
متوسط ٧١—١٩٧٥		٧٢ر١	
١٩٧٦	٢٢ر٠٥٥	٢ر٤	٨٩٨
١٩٧٧	٢٠ر٥٥٩	—١٦ر٨	٨٣٧
١٩٧٨	٢٣ر٣١٩	١٤ر٨	٩٤٩
١٩٧٩	٢٩ر٦٨٠	٢٧ر٣	١٢٠٨
١٩٨٠	٥١ر٢٤٤	٧٢ر٧	٢٠٨٦
متوسط ٧٦—١٩٨٠		١٨ر٩	
١٩٨١	٧٦ر٦٩٨	٤٩ر٧	٣١٢٢
١٩٨٢	٧٨ر٩٧٢	٣ر٠	٣٢١٤
١٩٨٣	٥٩ر٥٠٠	—٢٦ر٧	٢٤٢٢
١٩٨٤	٨٢ر٦٨٤	٣٩ر٠	٣٣٦٥
١٩٨٥	٨٠ر٧٦٨	—٢ر٣	٣٢٨٧
متوسط ٨١—١٩٨٥		٩ر٥	
المتوسط العام		٢٨ر٣	

— احتسبت القيم من المصادر التالية : —

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣م .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد "٧" تموز ١٩٨٦م .

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٧)

الصادرات الوطنية من الفوسفات ونسبتها الى المواد الخام

١٩٧١ — ١٩٨٥

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية من المواد الخام (١)	قيمة الصادرات من الفوسفات (٢)	الكميات المصدرة من الفوسفات "الف طن"	نسبة ٢ : ١ %	الرقم القياسي للصادرات من الفوسفات
١٩٧١	٢ر٤٥٧	٢ر٢٣٨	٦٤٠ر٠	٩١ر١	١٠٠
١٩٧٢	٣ر٩٤٧	٣ر٤٩٧	٧٠٩ر٠	٨٨ر٦	١٥٦ر٣
١٩٧٣	٥ر٣٢٧	٤ر٠٢٠	١٠٨٠ر٦	٧٥ر٥	١٧٩ر٦
١٩٧٤	٢٠ر٧٩٦	١٩ر٥٣١	١٦٧٤ر٨	٩٣ر٩	٨٧٢ر٧
١٩٧٥	٢١ر٥٤٤	١٩ر٥٨٥	١٣٥٢ر٥	٩٠ر٩	٨٧٥ر١
متوسط ٧١—١٩٧٥				٩٠ر٤	
١٩٧٦	٢٢ر٠٥٥	١٩ر٢٣٣	١٧٠١ر٨	٨٧ر٢	٨٥٩ر٤
١٩٧٧	٢٠ر٥٥٩	١٧ر٢٥٧	١٧٦٩ر٤	٨٣ر٩	٧٧١ر١
١٩٧٨	٢٣ر٣١٩	١٩ر٤٦٠	٢٣٢٠ر٢	٨٣ر٥	٨٦٩ر٥
١٩٧٩	٢٩ر٦٨٠	٢٦ر٢٨٢	٢٨٢٨ر١	٨٨ر٥	١١٧٤ر٣
١٩٨٠	٥١ر٢١٤	٤٧ر١٩٩	٣٩١١ر٣	٩٢ر١	٢١٠٩ر٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠				٨٨ر١	
١٩٨١	٧٦ر٦٩٨	٥٤ر٧٩٢	٤٢٤٣ر٠	٧١ر٤	٢٤٤٨ر٣
١٩٨٢	٧٨ر٩٧٢	٥٧ر١٤٥	٤٣٩٠ر٥	٧٢ر٤	٢٥٥٣ر٤
١٩٨٣	٥٩ر٥٠٠	٥١ر٦١١	٤٧٤٥ر٥	٨٦ر٧	٢٣٠٦ر١
١٩٨٤	٨٢ر٦٨٤	٦٩ر٦١٣	٦٢١٣ر١	٨٤ر٢	٣١١٠ر٥
١٩٨٥	٨٠ر٧٦٨	٦٦ر٠٨٤	٦٠٦٧ر١	٨١ر٨	٢٩٥٢ر٨
متوسط ٨١—١٩٨٥				٧٩ر٠	
المتوسط العام				٨٢ر٤	

احتسبت النسب من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد "٧" ، تموز ١٩٨٦ .
- الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالرغم من التطور الكبير الذى شهده قطاع الفوسفات الا ان عملية تصديره واجهت مشاكل ومعوقات عديدة اسهمت مجتمعة الى تباطؤ النمو المتزايد في انتاجه وقيمة عائداته ، ويمكننا ان نشير الى بعض هذه المعوقات في النقاط التالية :(١)

— زيادة العرض عن الطلب في الاسواق العالمية وذلك بسبب الفائض الانتاجي من الفوسفات، حيث قامت دول عديدة منتجة لهذه المادة بطرح وعرض كميات كبيرة في الاسواق العالمية مما ادى الى انخفاض اسعارها .

— تذبذب الاسعار والذى نتج عن حالة الركود الاقتصادى الذى يسود العالم حاليا .

— ارتفاع اجور الشحن حيث يواجه قطاع الفوسفات في الاردن صعوبات في التسويق لدى اسواق الدول الغربية نظرا لبعد المسافة ولارتفاع رسوم قناة السويس، مما يؤدى الى وجود فارق في اجور الشحن مقارنة مع الدول الاخرى المنتجة لهذه المادة والتي هي اقرب مسافة من الاردن الى تلك الاسواق ومثال ذلك المغرب والولايات المتحدة .

— زيادة التكاليف الاستخراجية بسبب ارتفاع اسعار الطاقة وزيادة اجور النقل المحلي الامر الذى ادى الى اضعاف قدرة الفوسفات الاردني التنافسية مع المنتجين في العالم .

ونتيجة لهذه الاوضاع فقد قامت شركة الفوسفات باجراءات مختلفة من شأنها العمل على تخفيف حدة هذه الصعوبات ومواجهة الكثير من المشاكل التي تعترض مسيرتها الانتاجية ، ويمكن وصف بعض هذه الاجراءات على النحو التالي :—

— قامت الشركة خلال السنوات الاخيرة بضبط كلفة الانتاج وتقليلها ، ومنها على سبيل المثال تخفيض كلفة المتر المكعب من الحفريات وبنسبة لا تقل عن ٢٠٪ مما كانت عليه في السابق وذلك بايجاد مناسبة بين المتعهدين العاملين لدى الشركة ، ثم الاقتصاد

---

(١) شركة الفوسفات ، مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين ، في ٢٥ / ٦ / ١٩٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في تعيين الموظفين وخاصة غير الفنيين منهم وذلك بسبب وجود فائض من هـــؤلاء الموظفين لدى الشركة ، ويمكن القول ان هناك ما يسمى بطالة مقنعة لعدد غير قليـل من هؤلاء الموظفين .

ـ العمل على زيادة الانتاج مما يؤدي الى تخفيض الكلفة العالية وذلـك بالاستفادة من مزايا انتاج الحجم الكبير .

ـ تسعى الشركة باستمرار لايجاد اسواق جديدة ومن ثم التركيز عليهـــا وخاصة اسواق جنوب شرقي اسيا كالهند واندونيسيا وغيرها ، وقد ارتفعت مبيعـــات الفوسفات الى الهند الى المليون طن سنويا خلال العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

وكذلك تجرى الشركة حاليا مباحثات للمساهمة في اقامة مشاريع مشتركة لانشاء مجمعات صناعية للاسمدة في تايلاند وابو ظبي وغيرها من الدول وهذه من شأنها ان تؤمـن اسواقاً ثابتة لمنتجات الشركة سواء من الفوسفات الخام او منتجاته الصناعية كحامـض الفوسفوريك والاسمدة الفوسفاتية بمختلف انواعها .(١)

٣٠٣٠٤ الصادرات من السلع الرأسمالية :

يشير الجدول رقم (٢٣) الذي يظهر التركيب السلعي للصادرات حسب الاغراض الاقتصادية الى ان الصادرات الاردنية من السلع الرأسمالية قد شكلت المرتبة الثالثة بعد السلع الاستهلاكية والمواد الخام بحيث ساهمت بنسبة قدرها ٩ر٧٪ من اجمالـــي الصادرات الوطنية خلال سنوات الدراسة ٧١ـ١٩٨٥ ، ويظهر الجدول رقم (٢٨) ان حصيلة الصادرات من هذه السلع قد ارتفعت من ٨٧٣ الف دينار عام ١٩٧١ الـــى ١ر١٤ مليون دينار عام ١٩٨٥ (شكل عاما ٨١ ، ١٩٨٢ قيمة اعلى بلغت على التوالي ٢٩ ٥ر١٥ ، ٤٢٦ر١٨ مليون دينار) ، وبذلك بلغ متوسط معدل النمو السنوي ٢٢ر٠٪ كما وارتفع الرقم القياسي لهذه السلع الى ٥ر١٦١٣ في عام ١٩٨٥ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧١ .

---

(١) جريدة الدستور الاردنية ، مقابلة مع مدير عام شركة الفوسفات بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٨)

الصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية

١٩٧١ — ١٩٨٥

(بالالف دينار)

السنة	الصادرات من السلع الرأسمالية	معدل النمو السنوي ٪	الرقم القياسي للصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية
١٩٧١	٠ر٨٧٣	—	١٠٠
١٩٧٢	٢ر٤٦٣	١ر١٨٢	٢٨٢
١٩٧٣	١ر٨١٦	—٢ر٦٣	٢٠٨
١٩٧٤	٤ر٧٦٩	١٦٢ر٦	٥٤٦
١٩٧٥	٢ر٥٢٨	٤٧ر٠	٢٩٠
متوسط ٧١—١٩٧٥		٣٠ر٤	
١٩٧٦	٢ر٠٨٤	—١٧ر٦	٢٣٩
١٩٧٧	٧ر٥٢٤	٢٦١ر٠	٨٦٢
١٩٧٨	٨ر١٧٩	٨ر٧	٩٣٧
١٩٧٩	١٠ر٨٧٥	٣٣ر٠	١٢٤٦
١٩٨٠	١٤ر٦٣٠	٣٤ر٥	١٦٧٦
متوسط ٧٦—١٩٨٠		٤٢ر١	
١٩٨١	١٥ر٥٢٩	٦ر١	١٧٧٩
١٩٨٢	١٨ر٤٢٦	١٨ر٧	٢١١١
١٩٨٣	٦ر٣٤١	—٦٥ر٦	٧٢٦
١٩٨٤	١٠ر٦٦٤	٦٨ر٢	١٢٢١
١٩٨٥	١٤ر٠٨٦	٣٢ر١	١٦١٣
متوسط ٨١—١٩٨٥		—٠ر٠٨	
المتوسط العام		٢٢ر٠	

احتسبت الارقام من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣م .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد "٧" ، تموز ١٩٨٦ .
- الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتقسم صادرات الاردن من السلع الرأسمالية الى ثلاث مجموعات هي مـــواد البناء وتشمل البلاط والطوب، الرخام... والالات والمعدات ثم المواد الاخـــرى، ويظهر الجدول رقم (٢٩) هذه مجموعات حيث يلاحظ ان مواد البناء قد شكلت حجما يصل تقريبا الى ثلاث ارباع اجمالي الصادرات من السلع الرأسمالية وذلك بالرغـــم من هبوط اهميتها النسبية خلال الفترة الثالثة وبلغت تلك الاهمية على التوالي للفترات الثلاث ٣ر٧٩٪ ، ١ر٨٧٪ ، ٢ر٦٨٪ ، وجاءت المواد الاخرى والتي تشمل البطاريـــات الكهربائية ، المواسير، صفائح ، هياكل السيارات،في المرتبة الثانية بالنسبة لهذه المجموعات حيث وصلت ساهمتها خلال السنوات موضع البحث بحوالي ١٩٪من اجمالي الصادرات من السلع الرأسمالية ، وتجدر الاشارة الى ان اهميتها النسبية قد تأرجحت بيـــن الارتفاع والهبوط خلال فترات الدراسة .

اما عن الالات والمعدات والتي تمثل القسم الثالث للسلع الرأسمالية المصـدرة فقد ساهمت بنسبة منخفضة وصلت الى ما يقارب ٦ر٦٪ من اجمالي تلك السلع خـلال السنوات ١٩٧١—١٩٨٥ ، كما ان اهميتها النسبية هي ايضا تراوحت بين الهبـوط والارتفاع حيث بلغت للفترات المذكورة ٦ر٣٪ ، ٤ر٢٪ ، ١ر٧٪ على التوالي . وشملـت هذه الالات ، البطاريات والمولدات الكهربائية وبعض المعدات الزراعية .

٤٠٤ تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات :

تعتبر دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لأية دولة هامة جدا لانهـــا تساهم في تحديد مدى قدرة اقتصادها الوطني على مواجهة الاثار الناجمة عن تغيـــر الاحوال الاقتصادية والسياسية في العالم الخارجي . ولذلك فان تحليل التوزيـــع الجغرافي للصادرات الاردنية سوف يساعد في التعرف على الاسواق الخارجية التـي تصدّر اليها السلع الاردنية وينبأهم في التعرف على تعامل الاردن مع غيره من البلد ان والتكتلات الاقتصادية الدولية وخاصة في قطاع التصدير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٢٩)

الاهمية النسبية لمكونات السلع الرأسمالية للصادرات الاردنيـــة

خلال السنـــــوات ٧٤—١٩٨٥

السنـــة	مواد البناء ٪	الات ومعدات ٪	مواد اخـرى ٪	المجمـــوع ٪
١٩٧١	٥٧ر٠٥	٣٨ر٣٧	٤ر٥٨	١٠٠
١٩٧٢	٧٩ر٨٦	٠ر٣٣	١٩ر٨١	١٠٠
١٩٧٣	٧٣ر٩٠	٠ر٢٧	٢٥ر٨٣	١٠٠
١٩٧٤	٨٦ر٧١	٠ر٥٢	١٢ر٧٧	١٠٠
١٩٧٥	٧٦ر١٤	٢ر٨٩	٢٠ر٩٧	١٠٠
متوسـط ٧١—١٩٧٥	٧٩ر٣	٣ر٦	١٧ر٢	٪١٠٠
١٩٧٦	٥٨ر٦٤	٧ر٥٣	٣٣ر٨٣	١٠٠
١٩٧٧	٨٥ر٠١	٠ر٨١	١٤ر١٨	١٠٠
١٩٧٨	٨٩ر٨٨	٠ر٦٦	٩ر٤٦	١٠٠
١٩٧٩	٨٩ر٧٨	١ر٦٣	٨ر٥٩	١٠٠
١٩٨٠	٨٨ر٦٧	٣ر٩٦	٧ر٣٧	١٠٠
متوسـط ٧٦—١٩٨٠	٨٧ر٠	٢ر٤	١٠ر٦	٪١٠٠
١٩٨١	٦٤ر٥٣	٨ر٢٥	٢٧ر٢٢	١٠٠
١٩٨٢	٧٢ر٣٢	٤ر٥٢	٢٣ر١٦	١٠٠
١٩٨٣	٤٦ر٣٢	١٧ر٠٠	٣٦ر٦٨	١٠٠
١٩٨٤	٦٦ر١١	٨ر٣٣	٢٥ر٥٦	١٠٠
١٩٨٥	٧٨ر١٨	٤ر٠٨	١٧ر٧٤	١٠٠
متوسـط ٨١—١٩٨٥	٦٨ر٢	٧ر١	٢٤ر٧	٪١٠٠

احتسب النسب من المصادر التالية :

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .

ـ البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويظهر الجدول رقم(٣٠) التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية خلال السنوات ٧١—١٩٨٥ مقسمة على الفترات الثلاث، ويظهر ايضا الاهمية النسبية لمناطق التوزيع لهذه الصادرات ،وفيما يلي ايجاز لتلك المناطق :-

١٠٤٠٤ مجموعة الدول العربية :

تعتبر مجموعة الدول العربية المستورد الرئيسي للسلع الاردنية ، وتضم هذه المجموعة دول السوق العربية المشتركة وبقية الدول العربية ، وتظهر البيانات في جدول رقم(٣٠) ان نسبة التصدير الى هذه المجموعة قد زادت عن ٦٠٪ من مجمل الصادرات الاردنية خلال السنوات الكلية للدراسة ، وبذلك تكون قد احتلت المرتبة الاولى من بين مناطق التوزيع، وعن اهمية الدول المشاركة في هذه المجموعة فيمكن تصنيفها الى مجموعتين على النحو التالي :—

— دول السوق العربية المشتركة :

احتلت هذه الدول نسبة مرتفعة من مجموعة الدول العربية كمستورده للسلع الاردنية ، ويلاحظ من خلال الجدول السابق ان الاهمية النسبية لهذه الدول قد واصلت ارتفاعها خلال الفترات الثلاث للدراسة من ٢٠ر٧٪ الى ٢٨ر٨٪ و ٣٢ر٢٪ على التوالي . وتعتبر كل من العراق وسوريا ومصر من اهم الدول العربية التي تستورد من الاردن ضمن هذه المجموعة .

— بقية الدول العربية :

ان اهم الدول التي يقوم الاردن بالتصدير اليها فمن هذه المجموعة هي ، السعودية والكويت، قطر، لبنان ،ابو ظبي . وتلقت هذه الدول نسبة ٢٧ر٤٪ من اجمالي الصادر خلال سنوات الدراسة ، وقد تزايدت الصادرات اليها من ٣ر٩ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٥٧ر٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، كما وحافظت هذه الدول على اهميتها النسبية خلال الفترتين الاولى والثانية ٣٢ر٦٪ ، ٣٢ر٦٪ لكل منهما ، الا انها انخفضت الى ٢٤ر٩٪ خلال الفترة الثالثة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣٠)

الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية خلال السنوات ٧١–١٩٨٥ .

السنة	(١) دول السوق العربية المشتركة ٪	(٢) بقية الدول العربية ٪	(٣) المجموعة الاقتصادية الاوروبية ٪	(٤) البلدان الاشتراكية ٪	(٥) الهند ٪	(٦) اليابان	(٧) البلدان الاخرى ٪	المجموع ٪
١٩٧١	٣ر٣١	٤٤ر٥	—	٧ر١	١٠ر٨	٢ر٠	٤ر٣	١٠٠
١٩٧٢	٢٩ر١	٤٣ر٥	٠ر٤	٣ر٣	١١ر١	٠ر٥	٧ر٦	١٠٠
١٩٧٣	٣١ر٦	٤٠ر٤	١ر٠	٢ر٥	٨ر٥	٠ ر٥	١١ر٩	١٠٠
١٩٧٤	١٥ ر٠	٣١ر٧	١ر٠	٢ر٥	١٦ر٧	٩ر٦	٢١ر٧	١٠٠
١٩٧٥	١٧ر٥	٢٤ر٦	٤ر٩	١٥ر٩	٤ر٩	٤ر٨	٢٧ر٣	١٠٠
متوسط ٧١–١٩٧٥	٢٠ر٧	٣٢ر٦	١ر٨	٨ر٥	١٠ر٥	٦ر٣	١٩ر٥	١٠٠
١٩٧٦	٢٠ر٣	٢٧ر٩	١ر٥	١٤ر٧	٣ر٥	٣ر٩	٢٤ر٦	١٠٠
١٩٧٧	٢٢ر٦	٣٧ر٢	١ر٤	٦ر٩	٦ر٥	٤ر٤	٢١ ر٠	١٠٠
١٩٧٨	٢٥ر٦	٤٠ر٨	٢ر١	١٠ر١	٥ر٥	٢ر٨	١٩ر١	١٠٠
١٩٧٩	٣١ر٩	٣٦ر١	١ ر٤	٦ر٥	٧ر٤	٣ر٥	١٣ر٧	١٠٠
١٩٨٠	٣٥ر٣	٢٥ر٤	١ر٧	١٢ر٦	٦ر٧	٣ر٣	١٥ ر٠	١٠٠
متوسط ٧٦–١٩٨٠	٢٨ر٨	٣٢ر٦	٢ر١	١٠ر٢	٦ر٢	٣ر٥	١٦ر٦	١٠٠
١٩٨١	٤٤ر٢	٢٣ر٥	١ر٥	١١ر٥	٦ر١	٢ر٣	١٠ر٩	١٠٠
١٩٨٢	٤٣ر٤	٢٣ر٠	٢ر٠	١٣ر٧	٨ر٩	٢ ر٠	٧ ر٠	١٠٠
١٩٨٣	١٩ر١	٣٥ر١	١ر٥	١٣ر٢	٨ر٦	٢ر١	١٦ر٦	١٠٠
١٩٨٤	٢٧ر٦	٢٣ر٢	٤ر٠	١٢ر٥	١٣ر١	٢ر١	١٧ر٥	١٠٠
١٩٨٥	٢٩ ر٠	٢٢ر٥	٤ر٥	٨ر٤	١٧ر٧	٢ر٣	١٥ر٦	١٠٠
متوسط ٨١–١٩٨٥	٣٢ر٢	٢٤ر٩	٣ر٩	١١ر٧	١١ر٦	٢ر٢	١٣ر٥	١٠٠
المتوسط العام	٣٠ر٥	٢٧ر٤	٣ر٧	١١ر١	١٠ر٢	٢ر٨	١٤ر٧	١٠٠

احتسبت النسب من المصادر التالية :

- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية السنوية ، ٦٤–١٩٨٥ ، عدد خاص .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٤٠٤ مجموعة البلدان الاشتراكية :

احتلت مجموعة البلدان الاشتراكية المرتبة الثانية في ترتيبها بعد الدول العربية من حيث اهميتها النسبية في توزيع الصادرات الاردنية ، وبلغ متوسط هذه الاهمية ١ر١١٪ خلال سنوات الدراسة جميعها ، وارتفعت قيمة الصادرات اليها من ٦٢٦ الف دينار عام ١٩٧١ الى ٥ر٢١ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، كما واصلت اهميتها النسبية عبر الفترات الثلاث زيادتها من ٥ر٨٪ الى ٢ر١٠٪ و٧ر١١٪ على التوالي . ومن ابرز الدول التي تستورد من الاردن ضمن هذه المجموعة رومانيا وبولندا ، يوغسلافيا ، تشيكوسلوفاكيا ثم الصين الشعبية .

٣٠٤٠٤ الهند :

احتلت الهند المرتبة الثالثة في مناطق التوزيع للصادرات الاردنية ، ولكن بقيت مستويات الزيادة في الصادرات الى هذه الدولة منخفضة حتى عام ١٩٨٣ ، الا انها شهدت ارتفاعا كبيرا خلال عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ حيث بلغت على التوالي ١ر٣٤ مليون دينار ، ٣ر٤٥ مليون دينار . اما عن اهميتها النسبية لمجمل الصادرات خلال فترات الدراسة فقد تفاوتت بين الهبوط والارتفاع وقد بلغت على التوالي ٥ر١٠٪ ، ٢ر٦٪ ، ٦ر١١٪ .

٤٠٤٠٤ اليابان :

شكلت اليابان المرتبة الرابعة في مناطق التوزيع للصادرات الاردنية وبلغت نسبة الصادرات اليها خلال السنوات موضع البحث ٨ر٢٪ من إجمالي الصادرات ، الا ان الاهمية النسبية من الصادرات الاردنية قد انخفضت من ٦ر٣٪ الى ٥ر٣٪ و ٢ر٢٪ على التوالي خلال فترات الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥٠٤٠٤ الجماعة الاقتصادية الاوروبية :

احتلت هذه المجموعة مرتبة متدنية في مناطق التوزيع للصادرات الاردنيـــة وذلك على العكس من المرتبة التي احتلتها بالنسبة لقطاع الاستيراد الاردني مـــن الخارج، حيث كانت تشكل المرتبة الاولى . ويلاحظ في هذه الجماعة على الرغم مـــن انخفاض اهميتها لمجمل المناطق الا انها شهدت تزايداً مستمراً خلال فترات البحث (٨ر١٪ ، ٢ر١٠٪ ، ٩٠ر٣٪) خلال فترات الدراسة الثلاث على التوالي .

٦٠٤٠٤ البلدان الاخرى :

تضم هذه البلدان دولاً مختلفة لم ترد ضمن المجموعات السابقة واهمها تركيا ، تايوان ، اندونيسيا ، الباكستان ، وكوريا الجنوبية ، وقد شكلت هذه الدول مجتمعـــة حيزا لا بأس به لاستيعاب الصادرات الاردنية حيث بلغت اهميتها النسبية لمجمـــل مناطق التوزيع خلال فترات الدراسة ٥ر١٩٪ ، ٦ر١٦٪ ، ٥ر١٣٪ على التوالي .

ومن خلال استعراض مناطق التوزيع للصادرات الاردنية يلاحظ بان الدول العربية وخاصة العراق وسوريا والسعودية قد شكلت السوق الرئيسية لهذه الصادرات واحتلت الدول الاشتراكية المركز الثاني ، اما الجماعة الاقتصادية الاوروبية فقد جاءت بمركز متأخر في اهميتها النسبية كمستورده للسلع الاردنية ، وجاء ذلك على العكس من قطاع الاستيراد حيث كانت تشكل المرتبة الاولى كمصدر للمستوردات الاردنية ، ممـــا يتطلب بالتالي ضرورة ترشيد التجارة الخارجية مع هذه الدول .

٥٠٤ دعم وتشجيع الصادرات الوطنية :—

يحتل قطاع التصدير مكانة رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال عائداته من العملات الصعبة التي تسهم في زيادة الدخل القومي والذي يعمل على رفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي على المستويين الفردي والجماعي الامر الذي يساعد على تسارع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ، ويساهم التصدير بصورة مباشرة في التنمية من خلال قنوات عديدة منها زيادة المقدرة الاستيرادية والمساهمة في نمو الناتـــج المحلي الاجمالي وزيادة المدخرات الوطنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظرا للادوار الهامة والحيوية التي يلعبها قطاع التصدير فقد درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية الى انتهاج سياسة دعم صادراتها الوطنية ، حيث يتقرر مبدأ هذا الدعم وتحديد قيمته في ضوء ظروف تلك الدولة وسياساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، وتبرز اهمية سياسة الدعم من خلال خلق الموازنة بين الاسعار العالمية والتكلفة المحلية والتي غالبا ما تكون مرتفعة ، وتتعدد اشكال الدعم في صور مختلفة ، منها الدعم في صورة مبالغ نقدية وفي صورة منح تسهيلات في استيراد مواد لازمة لعملية الانتاج التصديري وفي اعفاءات ضريبية واعفاءات جمركية ، او تكون في صورة مبادلة سلع وطنية بسلع اجنبية ، وتختلف اشكال هذا الدعم من دولة الى اخرى(١)

وتتم عملية دعم الصادرات الوطنية بطرق عديدة منها انشاء صندوق خاص باعانة الصادرات حيث تعمد الدول الراغبة في تنظيم تجارتها الخارجية الى الاشراف على تسويق منتجاتها وخاصة الهام منها وذلك من اجل ضمان سعر مجز للمنتج يشجعه ويدفعه على الاستمرار في الانتاج والعمل على تنويعه وتحسينه بالاضافة الى زيادته كما ان الدولة تقوم اذا ما زادت اسعار السلع المعدة للتصدير عن الاسعار العالمية بصرف اعانة للمصدر بما يعوضه عن الفرق بين السعرين ، ويكون هذا التعويض من خلال الصندوق الخاص بهذا الدعم.

وهناك طريقة اخرى تستخدمها بعض الدول لدعم صادراتها حيث تعمل على انشاء صناديق خاصة بموازنة الاسعار حيث يلجأ الى هذه الطريقة بسبب ما تؤديه المنافسة بين الدول في الاسواق الخارجية من اضطراب في الاسعار لبعض المنتجات وتعمل هذه الصناديق على خدمة التسويق المحلي عن طريق موازنة اسعار السلع المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج وذلك اذ كان الانتاج المحلي منها لا يكفي الطلب الداخلي ، كما وتعمل على خدمة التسويق الخارجي عن طريق موازنة اسعار السلع المصدرة الى الاسواق الخارجية مع مثيلاتها من انتاج الدول الاخرى.

---

(١) فؤاد مصطفى محمود ، التصدير والاستيراد "علميا وعمليا" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٧٨ ، ص ٤١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي مجال القدرة التصديرية للسلع الاردنية يمكن القول ان هناك ضعفا بسبب الكلفة العالية لانتاجها الامر الذى يجعل تلك السلع غير تنافسية في الاسواق الخارجية، وغالبا فان هذه المنتجات هي سلع تقليدية ومعرّضة في نفس الوقت للمنافسة من مختلف الدول الاخرى.

وتعتبر بداية وخطوات الصناعات الاردنية بداية مشجعة تستحق الدعم والتطوير وخاصة الصناعات التصديرية منها، ولعل ذلك يتأتى من خلال القيام بتشجيع الانشطة التصديرية عن طريق منح حوافز للمصدرين، ويضاف الى ذلك ان تنظيم التبادل التجارى والتوسع في الاتفاقات الثنائية ومتابعة تنفيذها والمساعدة بتمويل الصادرات بفوائد مخفضة والتأمين عليها ضد المخاطر غير التجارية ثم تنظيم عملية ترخيص الصناعات بحيث يمكن تفادى التماثل والتكرار، كلها تأتي ضمن اطار الدعم والتشجيع الذى تستحقه تلك الصناعات.

ولعل الجهود التي قامت بها وزارة الصناعة والتجارة في السنوات الاخيرة جاءت لتنسجم مع دعم وتطوير الصادرات الاردنية، حتى ان احد الاهداف والغايات التي أنشئت من اجلها هذه الوزارة هو تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومراقبتها بما في ذلك تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية وتقديم الدراسات والتوصيات بشأن رسم السياسة التسويقية الزراعية ودراسة الجدوى الاقتصادية للاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الاطراف.[1]

وقامت الحكومة في السنوات الاخيرة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة بانتهاج سياسات مختلفة تهدف الى تشجيع الصادرات الاردنية وقد تضمنت هذه السياسات المبادئ والاسس التالية :-

- اعطاء حوافز للصادرات عن طريق الاعفاءات الضريبية المختلفة، فمثلا اعفاء ١٠٪ من الدخل الخاضع للضريبة اذا كانت قيمة الصادرات السنوية الى مجموع قيمة المبيعات السنوية لا تقل عن ٢٠٪، ثم اعفاء ٢٠٪ من الدخل الخاضع للضريبة اذا كانت قيمة الصادرات السنوية الى مجموع قيمة المبيعات السنوية تزيد عن ٢٠٪ وتقل

---

(١) وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد ٢٥٥٦، ١٩٧٥، ص ٨٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن ٤٠٪ ، واعفاء ٣٠٪ من الدخل اذ كانت قيمة الصادرات الى المبيعات تزيد عن ٤٠٪ ويستثنى من ذلك صناعات الاسمدة والفوسفات والبوتاس.

- تبسيط الاجراءات التصديرية في مجالات مختلفة وخاصة اجراءات الادخال المؤقت للبضائع واخراجها وتوحيد جهة اصدار اذن التصدير.

- اعفاء ٢٪ كحد اعلى من الكميات المدخلة مؤقتا واخراج المبالغ المودعة لدى الجهات المختصة كاملة الى اصحاب العلاقة بعد انتهاء التصدير وفي حالة تصدير جزء من المواد تعاد المبالغ التي تخص المواد المصدرة من الدروباك(*).

- عقد المزيد من الاتفاقات الثنائية من اجل تسهيل تسويق المنتوجات الاردنية.

- لجأت الوزارة الى اعتماد مبدأ الصفقات المتقابلة ، اى مبادلة سلع اردنية بسلع اجنبية.

- يتم الان دراسة تعديل قانون مؤسسة المراكز التجارية بحيث يسمح للمؤسسة بتقديم الضمانات اللازمة وذلك لمساعدة المصدرين في الحصول على التمويل اللازم لعمليات التصدير المعززة باعتمادات مستندية ، بالاضافة الى انشاء صندوق لدعم الصادرات.

- اقامة المعارض المؤقته والدائمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كغرف الصناعة والتجارة والمصدرين والمنتجين.

- اقامة المزيد من المراكز التجارية الاردنية في الخارج.

- اصدار النشرات والكتيبات والملصقات للتعريف بالامكانات التصديرية.

- القيام بعمليات الدعاية والاعلان والترويج للسلع الاردنية وذلك عن طريق الملحقين التجاريين في السفارات الاردنية ووسائل الاعلام والوفود التجارية.

(*) يشار اليها "الدروبات" وتعني استعادة رسوم الاستيراد او جزء منها عند اعادة تصدير البضائع (استرداد مبلغ مدفوع).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- انشاء قسم خاص لرقابة الصادرات وفرض عقوبات على مخالفي المواصفات المقررة للسلع المراد تصديرها .

- السماح للمصدرين الاردنيين من التجار والصناعيين بادخال المواد الاولية تحت وضع الادخال المؤقت لتصنيعها محليا واعادة تصديرها .

- التوجه اكثر نحو الاستيراد من الدول التي تصدر اليها السلع الاردنية مثل الهند ، اندونيسيا ، رومانيا ، الصين . وذلك للمحافظة على هذه الاسواق وزيادة كمياتها من السلع التي تستوردها من الاردن .

- اعطاء الدول المستوردة للمنتجات الاردنية الاولوية في تنفيذ المشاريع المختلفة عن طريق التعاقد المباشر وفق المواصفات المعتمدة والاسعار التنافسية ، وفي هذا الصدد فقد اشير سابقا الى انه تم التعاقد مع شركات رومانية وهندية لاستيراد الفوسفات مقابل اعطاءها الاولوية في تنفيذ بعض المشاريع .

كذلك من الاجراءات التي تسعى الحكومة لتطبيقها لدعم الصادرات جاء تقديم مشروع انشاء شركة للتصدير والاستيراد تساهم فيها كل من مؤسسة المراكز التجارية وشركة الفوسفات وشركة البوتاس وشركة الاسمدة الاردنية ووزارة التموين والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية ، ويكون هدفها الاساسي دعم وتنمية الصادرات الاردنية بأسواقها المختلفة عن طريق تنفيذ الصفقات المتقابلة بين الاردن والدول الاخرى ثم التعاقد مع المنتجين الاردنيين لتسويق منتجاتهم في الخارج وذلك لتنمية تصدير هذه المنتجات ، كما وستعمل هذه الشركة على الترويج للسلع الاردنية في الخارج بمختلف الوسائل الممكنة[1].

ومن الاجراءات الاخرى التي تمت في الفترة الاخيرة لدعم الصادرات الوطنية امر الدفاع رقم (٣) لسنة ١٩٨٦ الصادر عن الحكومة[2] والمتعلق باسعار المشتقات

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة ، كتاب رقم ٦١١/٥/٥١/٢٠٩٠ تاريخ ٤/٣/١٩٨٦ .

(٢) رئاسة الوزراء ، كتاب رقم ٣١/١٣/٢/٦٨٢٢ تاريخ ٢١/٥/١٩٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النفطية ، ونص هذا القرار على ان تقوم وزارة المالية باعادة مبلغ معين للشركات الصناعية المصدرة والتي تستعمل الوقود الثقيل في انتاجها عن كل طن يتم تصديره ، وتضمن هذا القرار الشركات التالية [١] ، شركة الفوسفات الاردنية يرد اليها مبلغ ٣٠٠ فلس عن كل طن تصدره من الفوسفات و ٨٥ فلس عن كل طن من الاسمدة (فوسفات الامونيا) ، وشركة البوتاس يرد اليها دينار و ٦٥ فلس عن كل طن تصدره من منتجات البوتاس ، شركة مصانع الاسمنت يرد اليها ديناران و ١٥ فلساً عن كل طن تصدره من الاسمنت ، وشركات ومصانع حديد البناء دينار و ٣٥ فلس عن كل طن من حديد التسليح ، وشركات مصانع الزجاج ٢٠ دينارا عن كل طن ، شركات ومصانع الورق والكرتون اربعة دنانير عن كل طن تصدره المصنوعات الورقية والشركة الاردنية لصناعة الجير والطوب تراوحت المبالغ التي ترد اليها بين ٢٫٢٠٠ [٢] دينار كحد اعلى و ٨٠٠ فلس كحد ادنى عن كل طن من المنتجات التي تقوم بتصديرها .

كما وتلعب مؤسسة المراكز التجارية دورا بارزا في دعم وتنمية التصدير ، فهي تهدف خدمة الصناعات الوطنية ومساعدتها في ايجاد الاسواق الخارجية لمنتجاتها وفي هذا السبيل تعمل المؤسسة على تنفيذ البروتوكولات التجارية المبرمة مع الدول العربية والاجنبية على زيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول وفتح المجال امام اصحاب الصناعات الوطنية لتسويق سلعهم لهذه الاسواق ، وتقوم المؤسسة بوضع خطط متعددة لنشاطاتها التسويقية تتضمن القيام بعدد من المعارض الصناعية المتخصصة للسلع الاردنية في مختلف الدول .

ورغم ذلك فان المؤسسة تواجه العديد من الصعوبات [٣] والمعوقات التي تعمل على التقليل من فعالية جهودها في تنشيط الصادرات الوطنية ، وقد تمثلت تلك الصعوبات في نوعين منها داخلية وخارجية ، وشملت الداخلية ضيق السوق المحلي

---

(١) تعليمات تطبيق احكام امر الدفاع رقم (٣) لسنة ١٩٨٦ .

(٢) وزارة المالية ، كتاب رقم ح / ١٠ / ٦٩ / ١٠٦٧٥ تاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦ .

(٣) مقابلات شخصية مع المسؤولين في المؤسسة بتاريخ ٢٥ / ٩ / ١٩٨٦ ، ١٧ / ٤ / ١٩٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعدد الصناعات المتماثلة حيث ادى ذلك الى زيادة كبيرة في انتاج بعض السلع مما انعكس ذلك على عملية تسويقها في الخارج ، كما ان عدم تعاون القطاع الخاص ممثل ببعض الشركات مع المؤسسة وخاصة في الاشتراك بأقامة المعارض يعد احد هذه الصعوبات، كذلك فان عدم وجود قوانين خاصة تردع المخالفين لمواصفات ومقاييس السلع المراد تصديرها وما نتج عن ذلك من اغلاق لبعض الاسواق امام السلع الاردنية فان هذه تعد من اهم تلك الصعوبات.

اما عن بعض الصعوبات الخارجية فتمثلت في ضيق الاسواق العربية ومنافسة السلع الاجنبية للسلع الاردنية في هذه الاسواق ثم عدم التزام بعض الدول بتنفيذ البروتوكولات التي عقدت معها لظروف خاصة بها ، وكان ان اثرت تلك القضايا بشكل سلبي على الاهداف والطموحات التي كانت سعت المؤسسة لتحقيقها ، وفي ضوء تلك الاحوال كان لابد للمؤسسة ان تقوم ببعض الاجراءات التي تمكنها قدر الامكان من التقليل من الاثار الناجمة عن تلك الصعوبات، وتمثلت هذه الاجراءات في البحث عن اسواق جديدة واقامة المزيد من المعارض في الدول العربية والاجنبية وذلك باعتبارها احدى الحلقات الهامة في سلسلة الانشطة التسويقية والترويجية للتعريف بمستوى السلع الاردنية من حيث الكم والنوع، كما واصبحت المؤسسة تسعى بشكل دائم نحو عقد المزيد من الصفقات المتبادلة .

ومن المناسب هنا الاشارة الى ان قطاع الصناعة قد ساهم بشكل متواصل في الصادرات الوطنية حيث انتشرت الصناعات الاردنية في العديد من الاسواق الخارجية وخاصة العربية منها حيث نتج عن ذلك ان وفرت دخلا كبيرا من العملات الاجنبية ، وقد كان لدعم وتشجيع الحكومة لهذا القطاع الدور الملموس في نموه وتطوره ، وفي هذا الشأن صدرت قرارات عديدة كانت مناسبة لحماية وتشجيع الصناعة المحلية ، ومنها على سبيل المثال الحماية الاغلاقية [1] لحوالي ٣٥ سلعة محلية ورفع الرسوم الجمركية على حوالي ٩٠ سلعة مماثلة للسلع المنتجة محليا ، كما تمت زيادة الصناعات

---

(١) جريدة الشعب، " ندوة واقع الصناعة وتطلعاتها"، ٢٤/شباط/١٩٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعتمدة (*) اتصبح حوالي ٥٣ صناعة . وكان لصدور تلك القرارات الصدى الواسع لدى اوساط القطاع الصناعي حيث قامت الشركات والمؤسسات التي شملتها هذه الحماية بتحسين النوعية والجودة للسلع التي تنتجها وبذلك فقد ارتفعت فرص التسويق المحلي امامها وتحسنت قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية .

كما وساهم قطاع الزراعة بدور بارز في الصادرات الوطنية حيث كان لدعم وتشجيع الحكومة المتواصل لهذا القطاع الاثر الواضح في زيادة انتاجيته من حيث النوع والكم ، وبذلك فقد ارتفعت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية من ٣ر٧ مليون دينار عام ١٩٧١ الى حوالي ٤٣ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ اى ما نسبته ١٧٪ من اجمالي الصادرات الوطنية في العام الاخير .

ورغم تطور انتاجية هذا القطاع نتيجة تزايد استثمارات القطاع الخاص فيه ودعم الحكومة له ، الا انه من الناحية الاخرى تعرض خلال السنوات الاخيرة الى سلبيات متعددة أثرت على اداءه[1] وكان من اهمها واكثرها اثرًا الفقدان النسبي لبعض الاسواق التقليدية للمنتجات الزراعية وخاصة الخضار منها وذلك بسبب عدم استقرار اجراءات التصدير وبالتالي عدم انتظام تدفق المنتجات الى تلك الاسواق ، وتراجع قدرة الانتاج على المنافسة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ، وتدني مستوى الجودة للسلع المصدرة نتيجة عدم فرض اى رقابة عليها ، ويضاف الى ذلك بدء الدول المستوردة في انتاج السلع الزراعية المماثلة للانتاج الاردني وخاصة الخضار .

وبعد هذا الاستعراض للاجراءات والجهود التي تبذل في سبيل دعم الصادرات الاردنية وتنميتها ، فانه يمكن القول بأن تلك الاجراءات جاءت لتنسجم ومطالب القطاعات المختلفة التي تزيد منتجاتها عن حاجة السوق المحلي وذلك بقيامها بتصدير الفائض من هذه المنتجات الى الخارج ، ورغم ان اقرار تلك الاجراءات جاء متأخرا بعض الوقت الا انها تعتبر في غاية الاهمية للمستقبل القريب وذلك بما تهدف اليه من دعم

(*) الصناعات المعتمدة : هي الصناعات التي تم اعتمادها من قبل الحكومة لانها تتمتع بمواصفة وجودة عالية تشابه الصناعات الاجنبية .

(١) وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ٥١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشجيع الصادرات الوطنية واعطائها المزيد من الجهود لتأخذ مكانها الصحيح في رفد ودعم الاقتصاد الاردني .

واستهدفت خطط التنمية الاردنية المتعاقبة دعم وتطوير الصادرات الوطنية من خلال طرق عديدة تمثلت في البحث عن اسواق جديدة ،وتطوير مكتب تسويق وتنمية الصادرات بوزارة الصناعة والتجارة ،والتوسع في عقد الاتفاقات التجارية ،وتسهيل اجراءات التصدير ،انشاء المراكز التجارية ،والاشتراك في المعارض الدولية . واذا ما تتبعنا هذه الخطط يظهر بان جميعها قد اكدت على هدف دعم وزيادة الصادرات . ففي خطة التنمية ٧٣-١٩٧٥ كان الهدف زيادة الصادرات من ٢ر١٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٨ر٢٢ مليون دينار عام ١٩٧٥ اى بمعدل زيادة سنوية ٤ر١٦٪ ، وما تم انجازه كان اعلى من ذلك بكثير حيث ازدادت الصادرات الى ٥١ مليون دينار عام ١٩٧٥ اى بنسبة سنوية فاقت المستهدف اذ بلغ متوسطها ٤٤٪ سنويا .(١)

واستهدفت خطة التنمية ٧٦-١٩٨٠ زيادة الصادرات من ٥٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، وما تحقق انجازه ان زادت الصادرات الى ١٦٠ مليون دينار اى بزيادة سنوية ٨ر٢٦٪ مقارنة مع ٦ر٢٧٪ استهدفتها الخطة .

اما خطة التنمية ٨٠-١٩٨٥ فقد هدفت الى زيادة الصادرات الوطنية من ١٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٤ر٤٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ وافترضت(٢) ان تحقق معدل نمو سنوي قدره ٩ر٣٠٪ بالاسعار الثابتة ،الا ان معدل النمو الحقيقي خلال سنوات الخطة بلغ ١٠٪ سنويا حيث وصل حجم تلك الصادرات الى ٣ر١٩٣ عام ١٩٨٥ (وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) . كما وافترضت الخطة ان يصل مجموع قيمة الصادرات خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٥ الى ٤ر١٤٦١ مليون دينار ،الا ان ما تحقق هو تصدير ما قيمته ٨ر٨٣٧ مليون دينار اى نسبة ٣ر٥٧٪ من المستهدف . ولعل عدم تحقيق الاهداف الواردة في هذه الخطة يرجع الى صعوبات التصدير وتعثر الانتاج في بعض المشاريع وتأخر انجازها كالاسمدة والبوتاس والاسمنت حيث عانت مشاكل

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) وزارة التخطيط ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تشغيلية وتسويقية بالاضافة الى ارتفاع كلف الانتاج في البعض منها ، كما وتأثر النشاط التصديري سلبيا بظروف الركود التي عانت منها الاسواق التقليدية للسلع الاردنية .

ويلاحظ بصورة عامة على تتبع سياسة التصدير في مجال التطبيق انها لم تتجه نحو اتخاذ الاجراءات الشاملة لمختلف قضايا واسباب نجاح تلك السياسة وخاصة التي نصت عليها خطط التنمية المتعاقبة ، بالاضافة الى ذلك فان هنالك بعض القضايا التي لم يتجه نحوها ، فمثلا كان لنقص اجراء البحوث والدراسات الخاصة والمستمرة بامكانيات التسويق في الخارج وتشخيص الاسواق المختلفة دورا هاما في اعاقة تصدير عدد من المنتجات المحلية ، وبذلك فان اجراء مثل هذه الدراسات والبحوث يمكن ان يؤدي الى افضل النتائج في سياسة تشجيع الصادرات، اذ تعتبر البحوث العلمية في مجال التجارة الخارجية على جانب كبير من الاهمية ليس فقط في مسح الاسواق الخارجية وتحديد امكانيات الزيادة في الصادرات وانما كذلك تشخيص منافذ جديدة لهذه الصادرات واقتراح الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق ذلك . كما ان نقص المعرفة التامة باساليب وقضايا التسويق في الخارج او الاساليب الحديثة منها تعتبر من المشاكل العملية التي تقف في طريق نجاح سياسة تشجيع الصادرات .

كذلك فان عدم وجود مؤسسة - خاصة يعهد اليها بتنسيق جميع الفعاليات المتعلقة بقطاع التصدير وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات التصدير وتطوير اساليب ووسائل تنمية الصادرات، فان ذلك يخلق صعوبات عديدة امام تشجيع المزيد من الصادرات الوطنية .(*)

كما انه يلاحظ ان سياسة التصدير المتبعة لم تتجه نحو اتخاذ الاجراءات الايجابية المتعلقة بالدول المصدر اليها بالشكل الذي يتناسب مع مستوردات الاردن من هذه الدول ، ورغم ان هناك اتجاها اخذ يظهر حديثا لمثل تلك الاجراءات الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب الامر الذي يتطلب المزيد من ترشيد التجارة الخارجية مع هذه الدول بحيث يتم التبادل التجاري بصورة اكبر مع الدول التي تستورد السلع

(*) رغم موافقة الحكومة على مشروع انشاء شركة التصدير والاستيراد والتي تم الاشارة اليها سابقا ، فانها لم تأخذ بعد الخطوات العملية لتنفيذها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردنية ، كما وان توجّه الدول العربية معا في تنسيق سياساتها التجارية ومواجهتهما للعالم الخارجي تعتبر احد العناصر الهامة في مجال التجارة الخارجية ، ذلك ان تعاون هذه الدول معا سوف يخلق منها كتلة جماعية كبيرة ويكون لها قوة تفاوضية اكبر في الاسواق الخارجية مما لو عملت كل دولة بشكل منفرد . ولعل اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية التي ابرمت عام ١٩٨١ تغطي هذا المجال ، حيث دعت احدى مواد هذه الدول العربية الى الاستفادة من قوتها الجماعية في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج ، ونصت المادة (١٩) منها على ان تتعاون الدول العربية فيما بينها لتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية وتنسيقها مع الدول الاخرى ومع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية بشكل ثنائي او مشترك ، كما ودعت تلك المادة الى ضرورة اتخاذ مواقف موحدة بما يتفق ومصالحها المشتركة في هذا المجال .[1]

٦٠٤ الخلاصة :

تضمن هذا الفصل دراسة الصادرات الاردنية خلال السنوات ١٩٧١–١٩٨٥ ، وظهر ان تلك الصادرات قد شهدت تطورا مستمرا حيث بلغ متوسط نموها ٢٧ر٢٪ سنويا ، كما وتضاعفت قيمتها باكثر من ثمان وعشرين مرة في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٧١ .

واظهرت الدراسة من خلال بحث التركيب السلعي للصادرات ان السلع الاستهلاكية قد شكلت المرتبة الاولى نسبة لاجمالي الصادرات كما وشهدت اهميتها النسبية ارتفاعا متواصلا خلال الفترات الثلاث للدراسة ، وبلغ متوسط نموها السنوي ٢٧ر٣٪ . اما الصادرات من المواد الخام فجاءت بالمرتبة الثانية وقد شكلت مادة الفوسفات اهم تلك المواد المصدرة حيث بلغت اهميتها النسبية ٨٢ر٤٪ بالمتوسط خلال السنوات موضع البحث ، اما عن معدل نمو هذه المواد فقد بلغ بالمتوسط ٢٨ر٣٪ سنويا . وجاءت السلع الرأسمالية في المرتبة الثالثة بعد السلع الاستهلاكية والمواد الخام وشكلت اهمية نسبية بلغ متوسطها ٧ر٩٪ لاجمالي الصادرات الوطنية .

---

(١) محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ج١ ، ص٤٤٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات فقد اظهرت الدراسة ان الدول العربية قد شكلت السوق الرئيسية للصادرات الاردنية وجاءت الدول الاشتراكية بالمركز الثاني ، اما الجماعة الاقتصادية الاوروبية فقد جاءت في مركز متأخر وذلك على عكس هو الحال في نشاط الاستيراد حيث كانت تشكل المرتبة الاولى كمصدر للمستوردات الاردنية .

وفي اطار سياسة دعم الصادرات الوطنية ، فقد تبين بان هذه السياسة لم تتجه نحو اتخاذ الاجراءات الشاملة لمختلف قضايا واسباب نجاح دعم وتطوير الصادرات بالشكل الذى نصت عليه خطط التنمية المتعاقبة ، الا انه وفي السنوات الاخيرة بدأت الحكومة تخطو خطوات واضحة نحو دعم وتشجيع الصادرات الوطنية وذلك من خلال الاجراءات العديدة التي تم اقرارها والمتضمنة اعطاء الحوافز للصادرات عن طريق الاعفاءات الضريبية واعتماد الصفقات المتكافئة واعطاء الدول المستوردة للسلع الاردنية الاولوية في تنفيذ المشاريع واقامة المزيد من المراكز التجارية والمعارض .. .. الخ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــــل الخامـــــس

تحليل مؤشرات التبعية الاقتصادية في مجال التجـــــــارة الخارجية الاردنيـــــــــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٥ مقدمة :ـ

تتسم غالبية اقتصادات الدول النامية بظاهرة التبعية الاقتصادية للخارج وقد اصبحت هذه الظاهرة احدى الخصائص البارزة التي تتصف بها تلك الاقتصادات ، حيث تقوم الدول الصناعية المتقدمة بممارسة سيطرتها بشكل مباشر وغير مباشر على الدول النامية والتي غالبا ما تتخصص في انتاج وتصدير المواد الاولية للعالم الخارجي مقابل استيراد احتياجاتها من انواع السلع المختلفة الاستهلاكية والرأسمالية .

ويلاحظ ان اغلب صور التبعية الاقتصادية انما هي في مضمونها نتاج لتبعية سياسية ، اذ لا يعتقد ـ الا فيما ندر ـ ان يرتبط اقتصاد دولة ما باقتصاد دولة اخرى الا اذا كان ذلك نتيجة لضغط سياسي ، فقد جاءت التجزئة السياسية التي استخدمت من قبل الدول الكبرى للدول المتخلفة من اجل فرض الهيمنة عليها واحكام قيود استغلالها واستنزافها ، وما كان للتبعية في ظل تلك الهيمنة الا ان تفاقمت حيث اصبح فيما بعد التخلص من اثار التخلف تحت ظروف السيطرة والتجزئة امرا عسيرا حتى بعد انتهاء الهيمنة المباشرة على تلك الدول (١) .

وقد حظي مفهوم التبعية الاقتصادية للخارج الدراسة والتحليل بشكل متعمق من قبل مفكري المدرسة الاقتصادية في امريكا اللاتينية كتفسير لحالة التخلف في بلدان هذه القارة بصفة خاصة وبلدان العالم الثالث بصفة عامة ، كما واستخدمت هذه الفكرة في تفسير المشاكل التي تواجهها تلك البلدان حاليا وعلى الاخص المشاكل المتعلقة بتزايد مديونيتها وتفاقم حدة العجز في موازين مدفوعاتها (٢) . وبذلك فقد اعتبر عدد كبير من المهتمين بدراسة مسائل التبعية الاقتصادية من ان كلا من التنمية والتخلف هما جزءان من هيكل نظام عالمي واحد هو النظام الرأسمالي حيث

---

(١) يوسف البرايغ ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد ٤١ ، ١٩٨٢ .

(٢) ابراهيم سعد الدين ، المستقبل العربي ، العدد ١٧ ، ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتسم هذا النظام بوجود قوى مسيطرة وقوى اخرى مسيطر عليها مما يؤدى الى ان تفقد الاخيرة ومع الزمن قدرتها الذاتية على النمو والتغير. كما واوضح هؤلاء المهتمون كيف ان قطاعات اقتصادات الدول النامية قد ربطت منذ فترة مبكرة مع اقتصادات الدول المتقدمة واشاروا الى ان عدم التكامل والتنسيق في الهياكل الاقتصادية للدول النامية كان يلعب دورا هاما في ربط مصالحها بالعالم الخارجي بصورة ادت الى مزيد من التخلف الاقتصادى.

كما وتتمثل التبعية الاقتصادية في وجود نوع من الارتباط بين تخلف الدولة من ناحية واعتمادها على انتاج وتصدير السلعة الواحدة او العدد القليل من المنتجات الأولية، وبذلك تكون مستويات الدخل فيها تعتمد بدرجة عالية على الظروف السائدة في اسواق التصدير، وهذا يعني ان نشاط التجارة الخارجية لهذه الدولة يصبح المحدد الاساسي لقيام التنمية الاقتصادية فيها وذلك نظرا لان مستوى الدخل يتحدد بحصيلة الصادرات والذى غالبا ما يسوده عدم الاستقرار.(١) عموما يمكن الاستنتاج ان اية تغيرات تطرأ على اقتصاد الدولة المعنية لا تكون نتيجة عوامل داخلية فحسب ولكن هناك عوامل خارجية تأتي عن طريق قيام العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول الاخرى. وبذلك فقد جاء مفهوم التبعية الاقتصادية للخارج ليشكل اداة رئيسية لفهم الواقع الراهن في البلدان النامية والذى تمثل بحالة التخلف الاقتصادى.(٢)

ان اقتصادات الدول العربية كغيرها من الدول النامية عانت من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، حيث اخذت هذه التبعية بالتفاقم مع زيادة التوجه للتنمية وذلك بفضل الاهمية التي شكلها النفط، ولعل ارتفاع نسبة مجموع المستوردات والصادرات العربية الى الناتج المحلي اوضح دليل على تبعية تلك الاقتصادات للخارج.(٣) ومما يزيد من خطورة التبعية في الدول العربية هو التزايد الكبير الذى شهدته النزعة

---

(١) محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٧٨.

(٢) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الاول، ص ٣٤.

(٣) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٠، بص ص ٥٢—٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستهلاكية بحيث ادت الى استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية بما فيها المواد الغذائية ، كما ان الارتفاع المستمر في جانبي التجارة الخارجية وخاصة الاستيراد يعكس الصورة الواضحة التي ادت الى مزيد من الاعتماد على الخارج .

وللتبعية الاقتصادية مؤشرات عديدة يتضح من خلال قياسها مدى حجم ونوعية الارتباط بين اقتصادات الدول النامية من جانب والدول المتقدمة من جانب آخر ، ولعل من أبرز تلك المؤشرات هي التي لها علاقة بالتجارة الخارجية حيث تتضح هذه العلاقة من خلال حجم وتركيبة المبادلات التجارية بين الدولة المعنية وغيرها من الدول ، وبقدر ما تكون المبادلات الخارجية ذات اهمية كبيرة سواء بالنسبة لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني ، او مركزه في عدد قليل منها بقدر ما تكون الدولة في حالة تبعية للخارج ، لذلك فان بحث التجارة الخارجية وتحليل ابعادها يعبر بصورة واضحة عن الواقع الراهن الذي تعيشه اقتصادات الدول النامية وذلك من خلال بيان مدى ارتباطها وتبعيتها للدول المتقدمة .

وفي هذا السياق يسعى هذا الفصل الى دراسة اهم مؤشرات التبعية الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني خلال السنوات ١٩٧١—١٩٨٥ مقسمة الى ثلاث فترات زمنية ، وذلك لقياس مدى حجم تبعية وارتباط هذا الاقتصاد بالخارج . والمؤشرات التي سيتم قياسها هي على التوالي :—

- مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج .
- مؤشر التركز السلعي للصادرات .
- مؤشر التركز الجغرافي للصادرات .
- مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات .

٢٠٥ مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج :

يقيس مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج مدى اهمية مجمل الصادرات الوطنية والمستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي[1] ، وبقدر ما تكون هذه النسبة

(١) انطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، منشورات مركز الانماء القومي ، بيروت ، ط١ ، ايار ١٩٨٠ ، ص ٦٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مرتفعة بقدر ما يكون الاقتصاد اكثر تأثرا وعرضة للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية .

ولقد اعتبر " هنريكس " اقتصاد الدولة منكشفا للخارج اذا كانت المستوردات تشكل نسبة تزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، اما اذا تراوحت هذه النسبة بين ١٢—٢٠٪ فان اقتصاد الدولة يعتبر مغلقا ، واذا ما طبق هذا المقياس على الاقتصاد الاردني فسوف يتبين انه في حالة كبيرة من الانكشاف وذلك كما سوف يتم تحليله لاحقا .[1]

وقبل البدء في بيان النتائج الاحصائية التي تم التوصل اليها عن الاقتصاد الاردني او بعض الاقتصادات العربية والدولية — التي ستكون موضع مقارنة مع هذا الاقتصاد — يجدر الاشارة بان ارتفاع درجة هذا المؤشر في دولة معينة لا يكفي ان يكون دليلا واضحا على تبعية البلد المعني للخارج ، وذلك بسبب ان هناك دولا متقدمة يرتفع فيها هذا المعدل مما يعني انها ليست في حالة تبعية اقتصادية للخارج ، ولكن بالنسبة للدول النامية يعتبر مؤشرا للتبعية اذا ما درس مع مجموعة اخرى من المؤشرات المكملة لها .

والمعادلة التي سيتم بها حساب درجة الانكشاف للخارج هي :

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات الوطنية} + \text{المستوردات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} \times ١٠٠٪$$

ويبين الجدول رقم (٣) مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج بالنسبة للاقتصاد الاردني خلال السنوات ١٩٧١—١٩٨٥ ، ويتضح ان درجة هذا المؤشر قد ارتفعت من ٤٥ر٩٪ عام ١٩٧١ الى ٨٤ر١٪ عام ١٩٨٥ ، وبلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة الاولى ٧١—١٩٧٥ حوالي ٦٧ر١٪ وشكل عام ١٩٧٥ اعلاها حيث وصل الى ٨٧ر٨٪ ،

---

(١) خليل وحماد ، زكية ، مشعل ، جامعة اليرموك ، مجلة " ابحاث اليرموك " المجلد ٢ ، العدد ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٣١)

مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخـــــارج

خـــلال السنوات ٧١-١٩٨٥

السنـــــة	"درجة الانكشاف" اجمالي التجارة الخارجية الـــى الناتج المحلي ٪	"درجة الانكشاف" المستوردات الى الناتج المحلي ٪
١٩٧١	٤٥ر٩	٤١ر١
١٩٧٢	٥٢ر١	٤٦ر٠
١٩٧٣	٥٦ر٠	٤٩ر٧
١٩٧٤	٧٩ر٣	٦٣ر٤
١٩٧٥	٨٧ر٨	٧٥ر٠
متوسط ٧١-١٩٧٥	٦٧ر١	٥٧ر٣
١٩٧٦	٩٢ر٣	٨٠ر٥
١٩٧٧	١٠٠ر١	٨٨ر٤
١٩٧٨	٨٢ر٧	٧٢ر٦
١٩٧٩	٨٩ر٣	٧٨ر٣
١٩٨٠	٨٤ر٩	٧٢ر٧
متوسط ٧٦-١٩٨٠	٨٨ر٨	٧٧ر٤
١٩٨١	١٠٤ر٥	٩٠ر٠
١٩٨٢	١٠٠ر٥	٨٦ر٥
١٩٨٣	٨٨ر٨	٧٧ر٥
١٩٨٤	٨٨ر٩	٧١ر٤
١٩٨٥	٨٤ر٥	٦٨ر٣
متوسط ٨١-١٩٨٥	٩٢ر٧	٧٧ر٩
المتوسط العام	٨٨ر٩	٧٥ر٦

- احتسبت النسب من المصادر التالية :-

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص، ٦٤-١٩٨٣م.
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون ثاني ، ١٩٨٧م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وارتفع متوسط هذه النسبة خلال الفترة الثانية ٧٦—١٩٨٠ الى ٨٨ر٨٨٪ ثم واصلت ارتفاعها في الفترة الثالثة ٨١—١٩٨٥ الى ان بلغت ٧ر٩٢٪ وشكل عام ١٩٨١ اعلاها حيث وصلت الى ٤ر١٠٤٪ وبذلك فان معدل مؤشر الانكشاف للخارج للسنوات الكلية للدراسة ٧١— ١٩٨٥ قد بلغ ٩ر٨٨٪ .

ان دراسة قيم هذا المؤشر يظهر بان هناك تزايداً مستمراً وواضح على مدى الفترات المتوالية للاقتصاد الاردني ، حيث بلغت نسبة التطور للفترة الثالثة عن الأولى بما يقارب ٢٦٪ ، كما ويؤكد هذا الارتفاع المتواصل بان المستوردات والصادرات الاردنية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي هي ايضا في تزايد مستمر — خاصة المستوردات خلال الفترتين الاولى والثانية .

ومن أجل اجراء تقييم موضوعي لدرجة هذا المؤشر في الاقتصاد الاردني فانه سيتم مقارنته مع عدد من الدول العربية والدول النامية ويظهر الجدول رقم (٣٢) مؤشر الانكشاف للخارج في تلك الدول خلال الفترتين الاولى والثانية وبعض السنوات من الفترة الثالثة وذلك في ضوء البيانات المتوفرة عن تلك الدول ، ومن متابعة الجدول المذكور يتبين بان متوسط هذا المؤشر خلال الفترة الاولى ٧١—١٩٧٥ قد بلغ لبعض الدول العربية على النحو التالي ، سوريا ٤ر٥١٪ ، والمغرب ٥ر٤٧٪ ، مصر ١ر٤٢٪ ، اما بالنسبة للدول النامية الاخرى ولنفس الفترة فقد بلغ متوسطة كالتالي ، تركيا ٣ر٢٠٪ ، الهند ٣ر١١٪ ، البرازيل ٣ر٢١٪ . في حين بلغ متوسط هذا المؤشر ولنفس الفترة في الاردن ١ر٦٧٪ ، ومن ذلك يتضح ان الاقتصاد الاردني يعتبر اكثر انكشافا من الاقتصادات العربية المماثلة اضافة الى انه يرتفع كثيرا عن الدول النامية الاخرى .

اما في الفترة الثانية ٧٦—١٩٨٠ فيظهر الجدول المذكور اعلاه ان متوسط المؤشر بلغ لنفس الدول على النحو التالي ، سوريا ٢ر٥٢٪ ، المغرب ٣ر٤٩٪ ، مصر ٨ر٦٦٪ ، الهند ٣ر١٦٪ ، تركيا ١ر١٩٪ ، البرازيل ٢ر١٧٪ . في حين بلغ متوسط هذا المؤشر لنفس الفترة في الاقتصاد الاردني ٩ر ٨٨٪ وهذا يبين مدى الارتفاع الكبير الذي شهده هذا المؤشر مقارنة مع الدول العربية والدول النامية ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٣٢)

مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخـــــــــارج

" في بعض الدول العربية والدول النامـــــــــة "

خلال السنـــوات ١٩٧١ - ١٩٨٥

الفترة / الدولة	١٩٧١-١٩٧٥ ٪	١٩٧٦-١٩٨٠ ٪	١٩٨١-١٩٨٥ * ٪
الاردن	٦٧ر١	٨٨ر٨	٩٢ر٧
سوريـــا	٥١ر٤	٥٢ر٢	٤١ر١
المغـــرب	٤٧ر٥	٤٩ر٣	٥٥ر٩
مصـــر	٤٢ر١	٦٦ر٨	—
الهنـــد	١١ر٣	١٦ر٣	١٦ر٦
تركيـــا	٢٠ر٣	١٩ر١	٢٨ر٠
البرازيـــل	٢١ر٣	١٧ر٢	١٧ر١

احتسبت القيم من المصدر التالي :-

(1) National Accounts Statistics, Main Aggregate and Detailed Tables, 1982, 1979, United Nations.

(*) معدل المؤشر خلال عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، (المتوفر) ما عدا الاردن

- البيانات غير متوفرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اذ انه وبالرغم من ارتفاعه في بعض هذه الدول الا ان نسبة تطوره لدى الاقتصاد الاردني كانت اعلى بكثير من تلك الدول حيث بلغت هذه النسبة اكثر من ٢٤٪ من الفترة الاولى الى الثانية .

ان قياس نسبة المستوردات لوحدها الى الناتج المحلي الاجمالي يعطي مجالا للتحليل بشكل اكثر اهمية في مجال قياس انكشاف الاقتصاد الاردني للخارج وذلك وفقا لتعريف " هنريكس" الذى تم الاشارة اليه سابقا والذى يشير الى انه اذا ارتفعت نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي عن ٢٠٪ فان الاقتصاد يعتبر منكشفا ، ويظهر الجدول رقم (٣١) ان نسبة المستوردات الاردنية الى الناتج المحلي قد واصلت ارتفاعها عبر الفترات الثلاث للدراسة ، حيث ارتفعت من ٥٧ر٣٪ في الفترة الأولى الى ٧٧ر٤٪ و ٧٧ر٩٪ للفترتين الثانية والثالثة على التوالي ، ووصلت في عام ١٩٨١ الى اقصى حد لها حيث بلغت ٩٠ر٠٪ ، ومن ذلك يتبين بان المستوردات تساهم بنسبة كبيرة في درجة انكشاف الاقتصاد الاردني للخارج .

ان تحليل تطور مؤشر الانكشاف في الاقتصاد الاردني خلال الفترات الثلاث سواء بالنسبة لقياس اجمالي التجارة الخارجية او المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي تؤكد ان هناك حالة كبيرة من الانكشاف بل وانها آخذة بالتزايد بشكل عام . وهذا من شأنه ان يؤدى ومع الوقت الى انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادى العام وعلى النشاط الاقتصادى وتطوراته بحيث يجعل الاقتصاد بشكل عام شديد الحساسية ازاء التقلبات الاقتصادية الدولية وسريع التأثر بالسياسات الملازمة لهذه التقلبات من النواحي النقدية او السلعية ، كما ويجعله في وضع الضعيف ازاء هذه التقلبات واحيانا فاقدا القدرة على تخفيف الاضرار الناجمة عن ذلك ، ويضاف الى ان حالة الانكشاف الكبيرة سوف تجعل من الاقتصاد الذى يعاني منها فريسة سهلة للسياسات الاقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة .(١)

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، التجارة الخارجية في الوطن العربي ، عمان ، الاردن ، نيسان ١٩٨٢ ، ص١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الطبيعي ان يكون لارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الاردني اسباب مختلفة من اهمها التزايد المستمر الذى شهدته المستوردات الاردنية خلال السنوات الماضية حيث شكلت نسبة عالية من ذلك الانكشاف، كما ان التطور النسبي للصادرات الوطنية قد ساهم ايضا في هذا الارتفاع، وكذلك يمكن القول بان صغر حجم الاقتصاد الاردني واعتماده على الخارج في تلبية الكثير من متطلباته قد ادى الى تزايد حدة هذا الانكشاف وذلك طبقا لما يراه "كوزنيتس" من ان هناك علاقة عكسية بين ارتفاع درجة الانكشاف للخارج وحجم الاقتصاد للدولة المعنية.(١)

من جانب اخر فان الانكشاف الاقتصادى يؤثر بصورة كبيرة على درجة نجاح السياسات العالية والنقدية في الدولة التي تعاني منه وخاصة اذا كانت درجته عالية، حيث يعمل هذا المؤشر على التقليل من فعالية تلك السياسات عند استخدامها من قبل السلطات العالية والنقدية لمحاولة تصحيح مسار النمو الاقتصادى وتخفيف اثر التقلبات والتطورات الاقتصادية سواء كانت داخلية او الخارجية. فعندما تقوم الدولة بسياسة عالية معينة كزيادة الانفاق الحكومي مثلا فان قيمة المضاعف التي تحدثه هذه السياسة ستكون منخفضة، بل واحيانا تكون قيمة هذا المضاعف اقل من تلك الزيادة التي ادخلت على الانفاق الحكومي وذلك تبعا لدرجة الانكشاف ومكوناتها في هذه الدولة، فاذا شكلت المستوردات نسبة عالية من الانكشاف فان ذلك يعني ان هناك ميل مرتفع للاستيراد وهذا من شأنه ان يجعل السياسة العالية اقل فعالية. وكذلك الحال بالنسبة للسياسة النقدية التي تستخدمها الدولة فاذا قامت بزيادة عرض النقد في ظل الظروف السابقة (ارتفاع درجة الانكشاف والارتفاع في الميل للاستيراد) فان اثر هذه السياسة سيكون منخفضا واقل فعالية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للاقتصاد الاردني ونظرا لارتفاع درجة انكشافه للخارج اضافة الى تزايد الميل للاستيراد فيه فان ذلك من شأنه الحد من فعالية السياسات العالية

---

(١) انظر نيومركرم، جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، نيسان ١٩٧٩، ص ٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والنقدية التي تقوم بها الحكومة من اجل دعم ورفع مستوى النشاط في الاقتصاد الوطني .

وقد اكدت دراسة اجريت حول تأثير انكشاف الاقتصادات العربية على السياسات الاقتصادية العالمية والنقدية ان هذا التأثير كان سلبيا على تلك السياسات بل وساهم بصورة كبيرة في اضعاف فعاليتها في تلك الاقتصادات والتي شملت الاردن ومصر خلال السنوات ١٩٧٠—١٩٨٠ (١)، وتبين من خلال احداث سياسة مالية معينة ان قيمة المضاعف في حالة استبعاد التجارة الخارجية (اقتصاد مغلق) قد بلغت في البلدين على التوالي ٢٫٧٨ ، ٢٫٠٨ ، اما في حالة اضافة التجارة الخارجية (اقتصاد مفتوح) فقد هبطت قيمة المضاعف بشكل كبير في الاقتصاد الاردني حيث وصلت الى ٠٫٦٨ وكذلك في الاقتصاد المصري ١٫٠٥ . ومن ذلك يتضح ان درجة الانكشاف الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الاردني هي التي ادت الى ذلك الانخفاض في قيمة المضاعف حيث وصل الفرق بين الحالتين المذكورتين الى حوالي ٢٫١٠ ، كما وتؤكد النتائج التي توصلت اليها الدراسة بأن حالة الانكشاف التي يعاني منها الاردن هي اعلى بكثير مما هي في الاقتصاد المصري .

٣٠٥ مؤشر التركيز السلعي للصادرات :—

يسعى مؤشر التركيز السلعي للصادرات الى قياس درجة تركيز صادرات دولة معينة في عدد قليل من السلع وبالتالي اعتمادها في النشاط التصديري على قوة الطلب في الاسواق الخارجية على هذه السلع (٢). ويعتبر هذا المؤشر من اهم السمات المميزة لاقتصادات الدول النامية عموما ومن اكثر الصفات التي تتسم بها هياكل الصادرات الوطنية على وجه التحديد .

---

(١) خليل حماد ، زكية مشعل ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٧—١٩١ .

(٢) انطونيوس كرم ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات بنسبة مجموع قيم الصادرات لأهم سلعتين تصديريتين الى اجمالي الصادرات الوطنية . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما اصبح هذا المؤشر من مؤشرات التبعية الاقتصادية ذات الدلالة الواضحة ، خاصة وانه اذا ظهر في دولة ما فانها ستكون غير قادرة على مقاومة اية اجراءات غير عادية من جانب الدول المستوردة لهذه السلع، حيث ان تركيبه هيكلها الانتاجي لا يسمح لها بالتحول الى انتاج سلع تصديرية اخرى ، وخاصة في ظروف انقطاع العلاقات التجارية بين الدولة المعنية وغيرها من الدول .

وعند قياس هذا المؤشر بالنسبة للاقتصاد الاردني فانه يتبين بان سلعتي الفوسفات والخضروات هما ذات التركيز السلعي للصادرات الاردنية ، ويظهر الجدول رقم (٣٣) نسبة التركيز السلعي للصادرات الاردنية خلال السنوات ١٩٧١–١٩٨٥ ، ويتبين بان متوسط هذه النسبة خلال الفترة الاولى من الدراسة قد بلغ ٧ر٥٥٪ ثم انخفض الى ٩ر٤٠٪ في الفترة الثانية وعاد للارتفاع خلال الفترة الثالثة الى ٧ر٤٧٪ وذلك بسبب اضافة سلعة اخرى تنطبق عليها شروط التركيز وهي الاسمدة ، مما يعني بان عدد السلع التي شكلت التركيز قد ارتفع الى ثلاثة ، وبلغ المتوسط العام لمؤشر التركيز السلعي للصادرات الاردنية خلال السنوات الكلية للدراسة حوالي ٥٠٪ .

ولا شك ان ارتفاع نسبة التركيز السلعي للصادرات الوطنية والاعتماد الكبير على مجموعة محدودة من السلع وخاصة المواد الأولية يحمل في طياته[1] مخاطر عديدة اهمها التقلبات الشديدة والمحتملة في اسعار هذه المواد وكميات الطلب عليها في الاسواق العالمية ، الامر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني كالدخل القومي ومستوى الانفاق العام وحصيلة النقد الاجنبي من الصادرات وبالتالي القدرة الاستيرادية . . . الخ .

---

(١) محمد مسلم المجالي ، مؤشرات التبعية الاقتصادية والاقتصاد الاردني ، بحث مقدم لمادة " حلقة بحث " قسم الاقتصاد ، اشراف الدكتور اسماعيل عبد الرحمن ، الفصل الاول ٨٥/١٩٨٦ ، (غير منشور) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣٣)

مؤشر التركيز السلعي للصادرات الاردنيـــة

خلال السنـــوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

(بالالف دينـــار)

السنـــة	اهم سلعتين مصدره		المجمـــوع	اجمالي الصادرات الوطنيـــة	مؤشر التركيز السلعي للصادرات (٪)
	الفوسفات	الخضروات			
١٩٧١	٢ر٢٣٨	٢ر٠٥٦	٤ر٢٩٤	٨ر٨١٧	٤٨ر٧
١٩٧٢	٣ر٤٩٧	٢ر٥٠٠	٥ر٩٩٧	١٢ر٦٠٦	٤٧ر٦
١٩٧٣	٤ر٠٢٠	٢ر٤٧١	٦ر٤٩١	١٤ر٠١٠	٤٦ر٣
١٩٧٤	١٩ر٥٣١	٤ر٨٨٦	٢٤ر٤١٧	٣٩ر٤٣٧	٦١ر٩
١٩٧٥	١٩ر٥٨٥	٣ر٢٣٦	٢٢ر٨٢١	٤٠ر٠٧٥	٥٦ر٩
متوسـط ٧١—١٩٧٥					٥٥ر٧
١٩٧٦	١٩ر٢٣٣	٥ر٣٤٠	٢٤ر٥٧٣	٤٩ر٥٥٢	٤٩ر٦
١٩٧٧	١٧ر٢٥٧	٦ر٦٩٨	٢٣ر٩٥٥	٦٠ر٢٥٣	٣٩ر٨
١٩٧٨	١٩ر٤٦٠	٨ر١٥٣	٢٧ر٦١٣	٦٤ر١٢٩	٤٣ر١
١٩٧٩	٢٦ر٢٨٢	١١ر٩٤٦	٣٨ر٢٢٨	٨٢ر٥٥٦	٤٦ر٣
١٩٨٠	٤٧ر١٩٩	١١ر٣٧٠	٥٨ر٥٦٩	١٢٠ر١٠٧	٤٨ر٨
متوسط ٧٦—١٩٨٠					٤٥ر٩
١٩٨١	٥٤ر٧٩٢	١٩ر٤٩٨	٧٤ر٢٩٠	١٦٩ر٠٢٦	٤٣ر٩
١٩٨٢	٥٧ر١٤٥	٢٣ر٤٧٢*	٨٠ر٦١٧	١٨٥ر٥٨١	٤٣ر٤
١٩٨٣	٥١ر٦١١	٣٨ر٢٨٣*	٨٩ر٨٩٤	١٦٠ر٠٨٥	٥٦ر١
١٩٨٤	٦٩ر٦١٣	٦٢ر٥٧٥*	١٣٢ر١٨٨	٢٦١ر١٠٠	٥٠ر٦
١٩٨٥	٦٦ر٠٨٤	٤٧ر٢٢١*	١١٣ر٣٠٥	٢٥٥ر٣٠٠	٤٤ر٤
متوسط الفترة ٨١—١٩٨٥					٤٧ر٧
المتوسط العام					٤٩ر٧

(*) الخضروات والاسمدة معا .

المصادر :—

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣م .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد "٩" ايلول ، ١٩٨٦ .

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعرضت صادرات الاردن في السنوات الاخيرة خاصة مادتي الفوسفات والاسمدة ـ وهما اللتان تمثلان نسبة عالية من التركيز ـ الى تقلبات حادة في اسعارهما العالمية اضافة الى انخفاض الطلب عليهما مما ادى ذلك الى ظهور عقبات كثيرة امام تنفيذ الخطط التي رسمتها كل من شركتي (١) الفوسفات والاسمدة بسبب انخفاض الايرادات من تصدير هذه المواد مما ادى بالتالي الى نقص التمويل للمشاريع التي اعدت للتنفيذ ، وتشير قيمة وكميات الفوسفات والاسمدة المصدرة خلال عامي ١٩٨٤و١٩٨٥ الى ذلك الانخفاض في التصدير والعائد الى الاسباب سابقة الذكر ، وقد انخفضت قيمة (٢) صادرات الاسمدة من ٤٤ مليون دينار عام ١٩٨٤ الى ٣٠ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وكذلك انخفضت صادرات الفوسفات من ٦٩ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٤ الى ٦٦ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

ولمقارنة متوسط هذا المؤشر في الاقتصاد الاردني مع غيره من الاقتصادات العربية والعالمية فيظهر الملحق رقم (٨) ان نسبة التركيز السلعي للصادرات في تلك الاقتصادات ـ خلال السنوات ٧٩ـ١٩٨٣ قد بلغت على النحو التالي (٣) ، سوريا ٤ر٨٥٪ ، المغرب ٤ر٧٠٪ ، مصر ٩ر٧٥٪ ، تركيا ٨ر٣٥٪ ، البرازيل ٩ر٢٣٪ ، الهند ١ر٢٢٪ ، وبعد حساب المؤشر موضع البحث في الدول المذكورة يتبين بان متوسط هذا المؤشر في الاقتصاد الاردني اذا ما قورن بمثيلاته في بعض الدول الاخرى فان متوسط هذا المؤشر في الاردن يعتبر عاليا .

ومن خلال قياس هذا المؤشر فقد ظهر بان الصادرات الاردنية هي محصورة في عدد قليل من السلع والمواد الاولية وخاصة الفوسفات والاسمدة والخضروات وبالتالي

---

(١) اصبحت فيما بعد شركة واحدة ودمجتا معا في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ .
(٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون ثاني ١٩٨٧ .
(٣) المصادر الاحصائية الدولية تظهر الصادرات الوطنية للدول على شكل مجموعات للسلع والمواد ، الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة التركيز السلعي لتلك الصادرات عند قياسها وذلك مقارنة مع صادرات الاردن التي يسهل تصنيفها على شكل سلع ومواد منفردة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit,

فانه من الخطورة بمكان الاعتماد على انتاج وتصدير السلع الاولية وما ينتج عن ذلك من اثار تمت الاشارة اليها سابقا ،كما ان الاستمرار في انتاج هذه المواد بالشكل الخام سوف يحرم الدولة المعنية من القيمة المضافة التي تتأتى من خلال اجراء العمليات التحويلية لتلك المواد ،وهذا الامر من شأنه العمل على زيادة اثار ومخاطر التبعية الاقتصادية مما لو كان هناك تنويع في الصادرات الوطنية .

٤٠٥ مؤشر التركز الجغرافي للصادرات :ـ

يسعى هذا المؤشر لقياس درجة التركز الجغرافي للصادرات الوطنية للدولة المعنية في اهم دولتين ،وبقدر ما يكون هذا المؤشر عاليا بقدر ما يكون اقتصاد الدولة اكثر عرضة للتأثر بقرارات وتطورات التجارة الدولية والتي في اغلبها ذات مؤثرات سلبية على الاقتصاد القومي ،الامر الذى يتطلب من الدولة ان تكون في وضع من الحيطة والحذر بتعاملها مع الخارج حيث يتوجب عليها اتباع طريقة التنويع والاكثار في عدد الدول التي تصدر اليها سلعها بحيث اذا ما تم اتخاذ اية اجراءات من جانب دولة واحدة فان ذلك لن يؤثر على نشاطها الاقتصادى وبشكل خاص التجارى .

ويتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية :ـ

$$\frac{\text{قيمة الصادرات الى اهم دولتين}}{\text{اجمالي الصادرات}} \times ١٠٠\%$$

ان قياس التركز الجغرافي للصادرات الاردنية يعتمد على تقدير قيم الصادرات الى اكثر من دولتين اجنبيتين (غير عربيتين) تستورد من الاردن ،وبهذا تكون قد استبعدنا الدول العربية من معيار التركز الجغرافي ،حيث ان التبادل التجارى بين الدول العربية وتحقيق مزيد من الانسياب السلعي بينها يعتبر من اهم الاهداف التي تسعى اليها مؤسسات التكامل والوحدة الاقتصادية العربية لذلك تم استبعاد جميع الدول العربية في هذا التحليل وبالمقابل تم اختيار اكبر دولتين اجنبيتين مستوردتين للسلع الاردنية خلال السنوات ١٩٧١ـ١٩٨٥ وهما الهند واليابان .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويظهر الجدول رقم(٣٤) مدى التركز الجغرافي للصادرات الاردنية في هاتين الدولتين وقد بلغ متوسطه العام خلال السنوات الكلية للدراسة حوالي ١ر١٣ ٪ ، وبلغ متوسطه للفترة الاولى ٠ر١٧ ٪ انخفض الى ٧ر٩ ٪ في الفترة الثانية ثم عاد للارتفاع في الفترة الثالثة حيث بلغ ٩ر١٣ ٪ وهي نسب متواضعة ومحدودة.(*)

ويمكن تقدير درجة التركز الجغرافي للصادرات الاردنية الى بعض التكتلات الاقتصادية ، وقد تم قياسه لاهم كتلتين هما الجماعة الاوروبية والبلدان الاشتراكية الشرقية ، ويظهر الملحق رقم(٨) انه عموما لا يوجد اى تركز جغرافي لصادرات الاردن في هاتين الكتلتين حيث بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر خلال السنوات الكلية للدراسة ٣ر٢ ٪ ، ١ر١١ ٪ على التوالي للكتلتين .

ومن اجل اجراء تقييم موضوعي لمؤشر التركز الجغرافي للصادرات الاردنية لابد من مقارنته مع بعض الدول وخاصة الدول العربية ذات الاقتصادات المماثلة للاقتصاد الاردني ، وبلغ متوسط هذا المؤشر خلال الفترتين الاولى والثانية على التوالي ، سوريا ٥ر٤٧ ٪ و ١ر٢٨ ٪ ، المغرب ٦ر٣٧ ٪ ، و ٧ر٣٨ ٪ ، مصر ٢ر٤٢ ٪ و ٧ر٣٢ ٪ .(١) ومن خلال مقارنة هذه المتوسطات مع الاقتصاد الاردني يظهر بان الاردن اقل من تلك الدول فيما يتعلق بذلك المؤشر كما وتبين بانه لا يواجه اى تركز جغرافي في صادراته الوطنية وذلك من خلال الانخفاض الذى شهده هذا المؤشر عبر فترات الدراسة والذى يؤكد بان هناك توجها واضحا نحو تنويع مناطق التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية من خلال عقد المزيد من الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف مع العديد من دول العالم من اجل تصدير السلع الاردنية اليها .

(*) نظرا لتواضع قيم الصادرات الاردنية وانخفاض اهميتها بالنسبة لمجمل التجارة الخارجية فان قضية التركز الجغرافي لا تظهر ابعاداً كبيرة لان حجم الصادرات يعتبر صغيرا خاصة وانها تتوزع على مصادر مختلفة .

(١) تم حساب المؤشر للدول المذكورة من المصدر التالي :—

— مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم(٣٤)

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الاردنيـــة
خلال السنـــوات ١٩٧١—١٩٨٥

(بالالف دينار)

السنـــة	اهم دولتين مصدر اليهما		المجمـــوع	اجمالي الصادرات الوطنيـــة	مؤشر التركز الجغرافـي للصادرات (٪)
	الهنـد	اليابان			
١٩٧١	٠ر٩٥٦	٠ر٤٦٣	١ر٤١٩	٨ر٨١٧	١٦ر١
١٩٧٢	١ر٤٠٥	٠ر٦٢٥	٢ر٠٣٠	١٢ر٦٠٦	١٦ر١
١٩٧٣	١ر١١١	٠ر٧٠٤	١ر٩٨٥	١٤ر٠١٠	١٣ر٥
١٩٧٤	٦ر٥٧٦	٣ر٧٩٠	١٠ر٣٦٦	٣٩ر٤٣٧	٢٦ر٣
١٩٧٥	١ر٩٧٣	١ر٩٠٩	٣ر٨٨٢	٤٠ر٠٧٥	٩ر٧
متوسط ٧١—١٩٧٥					١٧ر٠
١٩٧٦	١ر٧١٢	١ر٩١٥	٣ر٦٢٧	٤٩ر٥٥٢	٧ر٣
١٩٧٧	٣ر٨٩١	٢ر٦٢٨	٦ر٥١٩	٦٠ر٢٥٣	١٠ر٧
١٩٧٨	٣ر٥٣١	١ر٨٠٨	٥ر٣٣٩	٦٤ر١٢٩	٨ر٣
١٩٧٩	٦ر١٣٦	٢ر٨٦٣	٨ر٦٩٩	٨٢ر٥٥٦	١٠ر٩
١٩٨٠	٨ر٠٣٧	٣ر٩٥١	١١ر٩٨٨	١٢٠ر١٠٧	١٠ر٠
متوسط ٧٦—١٩٨٠					٩ر٧
١٩٨١	١٠ر٣٢٣	٣ر٨٤٥	١٤ر١٦٨	١٦٩ر٠٢٦	٨ر٤
١٩٨٢	١٦ر٥٥٧	٤ر٠٩٤ *	٢٠ر٦٥١	١٨٥ر٥٨١	١١ر١
١٩٨٣	١٣ر٧٤٥	٣ر٣٩٨	١٧ر١٤٣	١٦٠ر٠٨٥	١٠ر٧
١٩٨٤	٣٤ر١٠٩	٩٧٩ر٥*	٤٠ر٠٨٨	٢٦١ر١٠٠	٩ر٥
١٩٨٥	٤٥ر٣١٠	٥ر٨١٥	٥١ر١٢٥	٢٥٥ر٣٠٠	٢٠ر٠
متوسط ٨١—١٩٨٥					١٣ر٩
المتوسط العام					١٣ر١

* السنوات التي حلت دولة يوغسلافيا مكان اليابان.

المصدر:—

— البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، عدد خاص، ٦٤—١٩٨٣م.
— البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، عدد "٩" ايلول، ١٩٨٦.
— الاحصاءات العامة، نشرة التجارة الخارجية السنوية، اعداد مختلفة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥٠٥ مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات :

يقيس مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات مدى اعتماد دولة معينة في استيرادها السلعي على عدد محدود من الدول الاخرى وبالتالي تقدر الاهمية النسبية في تركز نشاطها الاستيرادي مع هذه الدول ، من اجل اجراء هذا القياس يمكن اعتماد اكبر دولتين مصدرتين من الدول الاجنبية لتحليل التركز الجغرافي في مجال نشاط الاردن من المستوردات السلعية وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{قيمة المستوردات من هاتين الدولتين}}{\text{اجمالي المستوردات}} \times ١٠٠٪$$

وبعد ذلك سيتم تقدير قيم المستوردات لتشمل مجموعات من الدول والكتل الجغرافية حتى يمكن معرفة مدى تعامل الاردن مع هذه الكتل في حصوله على مستورداته .

ان اعتماد هذا المؤشر في تحليل التبعية الاقتصادية للخارج ذو اهمية متميزة اذ انه بقدر ما تكون ارقام هذا المؤشر عالية بقدر ما تكون الدولة موضع البحث اكثر تأثرا وانكشافا وحساسية لاجراءات غير طبيعية من قبل هذه الدول المصدرة لها ، وخاصة اذا كانت المستوردات من تلك الدول ذات اهمية استراتيجية كالمواد الغذائية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا .

وفي مجال قياس هذا المؤشر بالنسبة للاقتصاد الاردني تم اختيار اكبر بلدين غير عربيين يستورد الاردن منهما خلال السنوات ١٩٧١-١٩٨٥ ، وكانتا في الفترة الاولى ١٩٧١-١٩٨٥ الولايات المتحدة وبريطانيا وفي الفترتين الثانية والثالثة كانتا الولايات المتحدة والمانيا . يظهر الجدول رقم (٣٥) نتائج هذا التقدير ويبين ان معدل التركز الجغرافي قد حافظ على مستواه خلال الفترات الثلاث اذ بلغ متوسطه ٧ر٢٢٪ ، ٨ر٢١٪ ، ٣ر٢١٪ على التوالي ، وقدر المتوسط العام خلال سنوات الدراسة جميعها بـ ٣ر٢٢٪ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣٥)

مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات الاردنيـــــة

خلال السنـــــوات ١٩٧١—١٩٨٥ (بالالف دينار)

السنـــة	اهم دولتين مستورد منهما		المجموع	اجمالي المستوردات	مؤشر التركـز الجغرافـي للمستوردات (٪)
	الولايات المتحدة	بريطانيا			
١٩٧١	١٨ر١٣٣	٦ر٧٨٣	٢٤ر٩١٦	٧٦ر٦٢٧	٣٢ر٥
١٩٧٢	١٦ر٨٨٧	٨ر٦٩٣	٢٥ر٥٨٠	٩٥ر٣١٠	٢٦ر٨
١٩٧٣	١١ر٢٦٣	٩ر٠٣٢	٢٠ر٢٩٥	١٠٨ر٢٠٠	١٨ر٧
١٩٧٤	١٧ر٥٨٣	١٤ر٥١٣	٣٢ر٠٩٦	١٥٦ر٧٠٧	٢٠ر٥
١٩٧٥	٢٤ر٩٣٧	٢٤ر١٧٦	٤٩ر١١٣	٢٣٤ر٠١٣	٢١ر٠
متوسـط ٧١—١٩٧٥					٢٢ر٧
١٩٧٦	٥١ر٨٨٥	٣١ر٠٤٧	٨٢ر٩٣٢	٣٣٩ر٥٣٩	٢٤ر٤
١٩٧٧	٦٧ر٣٥٥	٦٣ر٥٦٤	١٣٠ر٩١٩	٤٥٤ر٤١٧	٢٨ر٨
١٩٧٨	٦٠ر١٢٥	٣٦ر٥٤٩	٩٦ر٦٧٤	٤٥٨ر٨٢٦	٢١ر١
١٩٧٩	٦٨ر٢١٨	٤٥ر٣٤٠	١١٣ر٥٥٨	٥٨٩ر٥٢٣	١٩ر٣
١٩٨٠	٧١ر١٦٢	٦١ر٥٨٧	١٣٢ر٧٤٩	٧١٥ر٩٧٧	١٨ر٥
متوسط ٧٦—١٩٨٠					٢١ر٨
١٩٨١	١٦٦ر٦٧٤	١١١ر٦٣٥	٢٧٨ر٣٠٩	١٠٤٧ر٥٠٤	٢٦ر٦
١٩٨٢	١٤٤ر٣٤١	١٠٤ر٥٩٠	٢٤٨ر٩٣١	١١٤٢ر٤٩٣	٢١ر٨
١٩٨٣	١٣١ر٠٤٧	١٠٢ر٨٨٩	٢٣٣ر٩٣٦	١١٠٣ر٣١٠	٢١ر٢
١٩٨٤	١١٩ر٢٦٣	٧٩ر٠٦٤	١٩٨ر٣٢٧	١٠٧١ر٣٤٠	١٨ر٥
١٩٨٥	١٢٨ر٠٤٥	٧٣ر٤٢٧	٢٠١ر٤٧٢	١٠٧٤ر٤٥٠	١٨ر٧
متوسط ٨١—١٩٨٥					٢١ر٣
المتوسط العام					٢١ر٦

المصادر :—

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣م .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد "٩" ايلول ، ١٩٨٦م .

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية السنوية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان اعتماد هذا التقدير لا يكفي في تحليل مدى تبعية الاقتصاد الاردني للخارج في مجال المستوردات اذ من المعروف ان الدول الاجنبية تتشكل سياساتها في التجارة الخارجية على ضوء اعتبارات التنسيق والتكامل فيما بينها ككتل اقتصادية سواء كان اقتصاديا او سياسيا ولذلك يمكن ان تتصرف مجموعة هذه الدول كأنها دولة واحدة في مواجهة موقف اقتصادي او سياسي معين ،لذلك سعت الدراسة الى تحليل مدى التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية القادمة من الدول الغربية جميعها وهذا يشمل الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة نظرا للتنسيق الكبير بينهما في المواقف الاقتصادية والسياسية الرئيسية .

ويظهر الجدول رقم(٣٦) درجة التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية في هذه الدول وقد بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر خلال سنوات الدراسة جميعها ٤ر٤٤ ٪ ،وفي ضوء ارتفاع هذه الدرجة فانه يمكن القول بان ذلك يعبر بصورة واضحة عن تبعية الاقتصاد الاردني واعتماده في مستورداته على الدول الغربية ،الامر الذي من شأنه احتمال تعرض هذا الاقتصاد الى ازمات دولية طارئة واجراءات غير طبيعية من قبل تلك الدول وذلك كما حدث فعلا مع بعض البلدان وخاصة العربية منها .

ان اجراء مقارنة بين كتلة الدول الغربية وبين كتلة الدول الشرقية في مجال اهمية المستوردات الاردنية كما يظهره الملحق رقم(٩) يبين اعتماد الاردن على الدول الغربية بصورة اكثر بكثير من اعتماده على الدول الشرقية ،اذ قدر المتوسط العام للتركز الجغرافي خلال سنوات الدراسة ٤ر٤٤ ٪ للدول الغربية مقابل ٧ر٧ ٪ للدول الشرقية .

ان عقد مقارنة بين الاردن وبين عدد من الدول العربية يلاحظ ان الاردن قد اظهر درجة اعلى في مجال التركز الجغرافي للمستوردات[1] فمثلا قدر متوسط هذا المؤشر خلال الفترتين الاولى والثانية في الدول التالية ،سوريا ٤ر٤٠ ٪

---

(١) احتسبت القيم من المصدر التالي :—
— مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية ، مرجع سابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم(٣٦)

درجة التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية في كل من الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية خلال السنوات ٧١—١٩٨٥ (بالالف دينار)

السنـــة	الولايات المتحدة	الجماعة الاوروبية	المجموع	اجمالي المستوردات الاردنية	درجة التركز الجغرافي للمستوردات ٪
١٩٧١	١٨ر١٢٣	١٨ر٩٨٠	٣٧ر١١٣	٧٦ر٦٢٧	٤٨ر٤
١٩٧٢	١٦ر٨٨٧	٢٦ر٩٨٥	٤٣ر٨٧٢	٩٥ر٣١٠	٤٦ر٠
١٩٧٣	١١ر٢٦٣	٣٠ر٥٢٥	٤١ر٧٨٨	١٠٨ر٢٠٠	٣٨ر٦
١٩٧٤	١٧ر٥٨٣	٤٥ر٦٢٩	٦٣ر٢١٢	١٥٦ر٥٠٧	٤٠ر٤
١٩٧٥	٢٤ر٩٣٧	٧٦ر٩٧٠	١٠١ر٩٠٧	٢٣٤ر٠١٣	٤٣ر٥
متوسط ٧١—١٩٧٥					٤٢ر٩
١٩٧٦	٥١ر٨٨٥	١٢٥ر٩٦٨	١٧٧ر٨٥٣	٣٣٩ر٥٣٩	٥٢ر٤
١٩٧٧	٦٧ر٣٥٥	١٥٧ر٩٨٣	٢٢٥ر٣٣٨	٤٥٤ر٤١٧	٤٩ر٦
١٩٧٨	٦٠ر١٢٥	١٦٤ر٩٣٣	٢٢٥ر٠٥٨	٤٥٨ر٨٢٦	٤٩ر١
١٩٧٩	٦٨ر٢١٨	٢١١ر١٤٩	٢٧٩ر٣٦٧	٥٨٩ر٥٢٣	٤٧ر٤
١٩٨٠	٧١ر١٦٢	٢٥٩ر٧٣١	٣٣٠ر٨٩٣	٧١٥ر٩٧٧	٤٦ر٢
متوسط ٧٦—١٩٨٠					٤٨ر٤
١٩٨١	١٦٦ر٦٧٤	٣٣٩ر٥٣١	٥٠٦ر٠٥	١٠٤٧ر٥٠٤	٤٨ر٣
١٩٨٢	١٤٤ر٣٤١	٣٢٩ر٥٨٧	٤٧٣ر٩٢٨	١١٤٢ر٤٩٣	٤١ر٥
١٩٨٣	١٣١ر٠٤٧	٣٣٠ر٠٨٧	٤٦١ر١٣٤	١١٠٣ر٣١٠	٤١ر٨
١٩٨٤	١١٩ر٢٦٣	٣١٩ر٢٥١	٤٣٨ر٥١٤	١٠٧١ر٣٤٠	٤٠ر٩
١٩٨٥	١٢٨ر٠٤٥	٣١٤ر٥٥١	٤٤٢ر٥٩٦	١٠٧٤ر٤٥٠	٤١ر٢
متوسط ٨١—١٩٨٥					٤٢ر٧
المتوسط العام					٤٤ر٤

المصادر :—

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص، ٦٤—١٩٨٣ .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و ٨ر١٩٪ ، المغرب ١ر٤٠٪ و ٧ر٣٥٪ ، مصر ٩ر٢٣٪ و ٨ر٢٧٪ .

وبعد استعراض المؤشرات الاربعة السابقة فانه يمكن الاشارة الى مؤشر آخر و هو مؤشر التركيز السلعي للمستوردات حيث يقيس مدى التركيز على استيراد سلعة واحدة او عدد قليل من السلع، وعند قياس هذا المؤشر في الاقتصاد الاردني فقد تبين بانه لا يظهر اى تركيز سلعي في مستورداته، وهذا يعكس بطبيعة الحال قيام الاردن باستيراد انواع عديدة من السلع والمواد ، الا انه يمكن القول بان مادة النفط الخام كانت تمثل القيمة الاعلى من بين اجمالي السلع المستوردة على النحو الذى اظهرته الدراسة في الفصل الثالث.

٦٠٥ الخلاصة :-

ركز هذا الفصل على دراسة مؤشرات التبعية الاقتصادية ذات العلاقة بقطاع التجارة الخارجية وقياسها في الاقتصاد الاردني . وتبين ان مفهوم التبعية الاقتصادية ناتج عن الارتباط الحاصل بين الدول النامية من جانب والدول المتقدمة من جانب آخر، وقد ادى هذا الارتباط الى انعكاسات سلبية على اقتصادات الدول النامية ، اهمها حالة التخلف التي اتسمت به واعتمادها المستمر على الدول الصناعية المتقدمة . وبالنسبة لمؤشر الانكشاف الاقتصادى للخارج اظهرت الدراسة ان الاقتصاد الاردني يتصف بحالة كبيرة من الانكشاف. فقد وصل متوسطه العام خلال سنوات الدراسة جميعها الى ٩ر٨٨٪ ساهم جانب الاستيراد لوحده بنسبة ٨٥٪ (*) .وتبين من خلال مقارنة الاقتصاد الاردني مع غيره من الاقتصادات المماثلة عربية واجنبية ان درجة انكشافه ترتفع كثيرا عن تلك الاقتصادات، كما وتبين من الدراسة ان الارتفاع الكبير في درجة الانكشاف للخارج من شأنه ان يحد من فعالية السياسات

(*) نسبة الاستيراد الى الناتج المحلي خلال سنوات الدراسة بلغت ٦ر٧٥٪ ، وبالتالي فان مساهمة الاستيراد في الانكشاف بلغت :

$$\frac{٦ر٧٥}{٨٨ر٩} \times ١٠٠٪ = ٨٥٪$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية التي تقوم بها السلطات المعنية من اجل دعم ورفع مستوى النشاط الاقتصادي .

واظهرت نتائج تحليل مؤشر التركيز السلعي للصادرات الاردنية ان درجته تعتبر عالية مقارنة مع الاقتصادات الاخرى ، وبلغ متوسطه العام خلال السنوات جميعها ٤٩ر٧ ٪ وقد شكلت سلع الفوسفات والخضروات والاسمدة هذا التركيز، اما مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الاردنية فقد تبين ان درجته ليست مرتفعة حيث بلغ متوسطه العام حوالي ١ر١٣ ٪ وهذا يمكن ان يعزى الى تواضع قيمة الصادرات التي تتوزع على اقطار عديدة خاصة وان الاردن يواصل بحثه عن اسواق جديدة لصادراته وذلك من خلال الاتفاقات والعقود التي يبرمها مع الدول المختلفة . وبالنسبة لمؤشر التركز الجغرافي للمستوردات فقد اظهرت الدراسة ان هناك تركزا واضحا في المصادر التي يحصل منها الاردن على مستورداته وخاصة في الدول الغربية التي تتمثل في دول الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة .

وخلاصة القول فان نتائج تحليل ابعاد التجارة الخارجية الاردنية للسنوات ٧١ - ١٩٨٥ جاءت بحصيلة كافية نسبيا من المؤشرات التي تدل على ان الاقتصاد الاردني هو في حالة من التبعية في جوانب متعددة من حياته الاقتصادية حيث ظهر ذلك بالارتفاع الشديد في مؤشرات الانكشاف الاقتصادي والتركيز السلعي للصادرات والتركز الجغرافي للمستوردات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٦ الخلاصة :-

جاءت الدراسة في فصولها الستة معتمدة على المنهج التحليلي العام والنظرة الشاملة في تحليل تطور التجارة الخارجية الاردنية للفترة ١٩٧١-١٩٨٥ . واكد الفصل الاول في تناوله تحليل ملامح الاقتصاد الاردني على تشابك العلاقاتوترابطها بين نشاطات القطاعات الانتاجية ونشاطات التجارة الخارجية ،اذ ان نشاط التصدير يساهم في تنشيط وتنمية القطاعات الانتاجية وزيادة كفائتها ويساهم نشاط الاستيراد في توفير متطلبات المشاريع الصناعية من المواد الاولية والسلع الوسيطة والرأسمالية المتطورة .

* ويتصف الاقتصاد الاردني بكونه نظام اقتصادى مختلط يعتمد بالدرجة الاولى على مبدأ الحرية الاقتصادية ويسمح بتدخل الدولة في اطار المصلحة العامة للاقتصاد . ويتسم بارتفاع معدل النمو السكاني فيه ،كما ويتميز سوق العمل الاردني بكونه مصدّر ومستقبل للقوى العاملة في آنواحد .

* ولقد ساهم عمل الاردنيين في الخارج في توفير قدرات مالية كبيرة توجه الجزء الاكبر منها للاستهلاك مما أدى الى رفع حجم المستوردات والسلع الاستهلاكية وساهم في تغيير انماط الاستهلاك نحو مزيد من الاسراف والاستهلاك التفاخرى .

ان دراسة التركيب العمرى للسكان في المجتمع الاردني اظهرت ان حوالي ٥٠٪ من مجمل السكان من صغار السنمما يعني ارتفاع الضغط الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب على السلع المستوردة وكذلك زيادة الاعباء على الخدمات العامة من تعليمية وصحية وما تتطلبه من زيادة الانفاق العام .

واظهرت الدراسة ان قطاع الطاقة يشكل اهمية خاصة في الاقتصاد الاردني نتيجة ارتباط واعتماد القطاعات الاقتصادية عليه ، ويعتمد هذا القطاع على استيراد النفط لمواجهة الطلب المتزايد عليه ،وتتصف المالية العامة بحالة العجز المستمر بين الايرادات العامة ونفقات الدولة . وشكلت ايرادات الجمارك جزءاً كبيراً من اجمالي ايرادات الحكومة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واظهرت الدراسة هيكل الاقتصاد الاردني،عن طريق تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي،ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه. وتبين ان متوسط النمو السنوي لهذا الناتج (بالاسعار الجارية) قد بلغ١٦ر٦٪ سنويا خلال سنوات البحث. وخلصت الدراسة الى ان اختلال البنية الهيكلية للاقتصاد الاردني من خلال ارتفاع حصة القطاعات الخدمية وانخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية في مجمل الناتج المحلي ادى الى اعتماد الاقتصاد الاردني على نشاط الاستيراد بشكل متزايد من اجل اشباع حاجات المجتمع من السلع المختلفة،وقطاع التجارة كأحد هذه القطاعات فقد ساهم بحوالي ثلث مساهمتها الاجمالية في هذا الناتج. واظهرت الدراسة من خلال استعراض بعض ملامح خطط التنمية المتعاقبة ان الخطتين الثلاثية والخمسية الاولى قد حققتا الاهداف الرئيسية التي انيطت بهما سواء من حيث مواصلة الجهد الانمائي او تحريك الفعاليات الاقتصادية،ونتيجة لتغير الظروف الاقتصادية العربية والدولية وانعكاسها على الاقتصاد المحلي فقد كان لها الاثر البالغ في تدني مستويات الاداء الاقتصادي الذي سعت اليه خطة التنمية الخمسية الثانية.

ركز الفصل الثاني على دراسة نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني ودراسة تطور الميزانيين التجاري والمدفوعات. وقد تم التعرف على دور ونشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني من خلال ثلاثة معايير،اولها قياس حجم التجارة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي حيث ظهر بان هذا الحجم كان مرتفعا بلغ بالمتوسط نحو ٨٩٪ خلال سنوات البحث، وبلغت نسبة المستوردات الى الناتج المحلي ٣ر٥٧٪ ، ٣ر٧٧٪ ٩ر٧٧٪ على التوالي لفترات الدراسة،كما وبلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترات على التوالي ٨ر٩٪ ، ٤ر١١٪ ، ٨ر١٤٪ ،وبذلك تكون نسبة مجمل التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي لفترات الدراسة ١ر٦٧٪ ، ٧ر٨٨٪ ٧ر٩٢٪ .واظهرت الدراسة ان نصيب الفرد الاردني من التجارة الخارجية اخذ في الازدياد عبر السنوات الماضية حيث ارتفع من ٧ر٥٤ دينار عام١٩٧١ الى ٧ر٤٩٣ دينار عام١٩٨٥ وشكل جانب الاستيراد جزءا كبيرا منه . وبينت الدراسة ان قطاع التجارة الخارجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يشكل احد المصادر الهامة للايرادات العامة لموازنة الحكومةوذلك عن طريق الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة .

ومن خلال تحليل التطور في الميزان التجاري اظهرت الدراسة حالة العجز الدائم والمتزايد التي يتصف بها ،اذ ارتفع هذا العجز من ١٩ر٦٥ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ٧٦٣ر٥٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ . وقد كان لارتفاع قيمة المستوردات مقارنة مع قيمة الصادرات المتواضعة السبب الرئيسي في تفاقم العجزفي هذا الميزان . واظهرت دراسة ميزان المدفوعات التطور الكبير الذي شهدته البنود المختلفة فيه ،وتبين ان الاقتصاد الاردني يعتمد بصورة كبيرة على التدفقات النقدية المختلفة من الخارج والتي تساهم في تغطية العجز الدائم في الميزان التجاري . وتمثلت هذه التدفقات في حوالات العاملين في الخارج والمساعدات العربية والاجنبية بالاضافة الى القروض الخارجية .

هدف الفصل الثالث الى دراسة المستوردات الاردنية من حيث تطورها وتركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي وتقييم سياسة الاستيراد واحكامها المختلفة . واظهرت نتائج الدراسة ان المستوردات قد نمت بمعدل ٢١٪ سنويا خلال سنوات الدراسة ١٩٧١—١٩٨٥ ، وساهمت اسباب عديدة في تحقيق الزيادة المتسارعة في المستوردات الاردنية منها ضيق القاعدة الانتاجية السلعية في الاقتصاد الاردني وزيادة الدخل الفردي وزيادة حوالات العاملين في الخارج ،وارتفاع اسعار السلع المختلفة في الاسواق العالمية ،وتطور ذوق ورغبات المستهلك الاردني وارتفاع مستوى معيشته ،وزيادة متطلبات التنمية من سلع رأسمالية ووسيطة ومواد خام .

واظهرت دراسة التركيب السلعي للمستوردات ان السلع الاستهلاكية قد احتلت المرتبة الاولى من بين اجمالي المستوردات حيث شكلت اهمية نسبية عالية ، وان كان قد حدث تحولا ملموسا في الاستيراد لصالح كل من المواد الوسيطة والمواد الخام الى جانب السلع الرأسمالية . وبالنسبة لتطور الميل للاستيراد فقد شهد ارتفاعا متواصلا حيث بلغ متوسطه العام خلال سنوات الدراسة ٦٧٪ .

واظهرت دراسة التوزيع الجغرافي للمستوردات ان دول الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية تعتبران اهم المصادر التي يلجأ الاردن اليها في تلبية حاجاته من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلع المختلفة . اما بالنسبة لسياسة الاستيراد المتبعة في الاردن فقد اظهرت بان هناك مجموعة من الاهداف التي تسعى لتحقيقها هذه السياسة ،وتمثلت اهمها في تخفيض العجز في الميزان التجاري وحماية الصناعة المحلية وتشجيعها حيث عملت في هذا الاطار على توفير بعض المتطلبات الاساسية التي تحتاجها الصناعات المختلفة،كما وعملت على التقليل من السلع الاستهلاكية المستوردة مع الاخذ بعين الاعتبار توفير حاجات المستهلكين الاساسية والتي ليس بمقدور الاقتصاد الاردني انتاجها ،كما وسعت سياسة الاستيراد الى تقييد استيراد بعض السلع المشابهة للمنتجات الوطنية وذلك بقصد حمايتها ودعمها .

واظهرت الدراسة من خلال تتبع اهداف وغايات سياسة الاستيراد في خطط التنمية المتعاقبة ،والتي هدفت الى تقييد المستوردات من اجل تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري ،ان تلك السياسة لم تستطع تحقيق اية اهداف رسمت لها وخاصة المتعلقة منها بوضع الميزان التجاري والذي واصل العجز فيه نحو تزايده المستمر .

تناول الفصل الرابع دراسة الصادرات الاردنية من حيث تطورها وتركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي ثم تقييم السياسات والاجراءات التي تقررها الحكومة في اطار تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية . واظهرت الدراسة ان الصادرات الاردنية بدأت بداية متواضعة جدا مقارنة بنشاط الاستيراد ولكنها شهدت تزايدا مستمرا حيث بلغ متوسط نموها السنوي ٢ر٢٧٪ خلال سنوات الدراسة جميعها ،وتبين من دراسة التركيب السلعي لهذه الصادرات ان السلع الاستهلاكية قد احتلت المرتبة الاولى حيث كان لقيام ونمو بعض الصناعات الاردنية التي تنتج هذا النوع من السلع الدور الملحوظ في ارتفاع اهميتها النسبية الى مجمل الصادرات . وجاءت المواد الخام بالمرتبة الثانية حيث شكلت مادة الفوسفات اهمها بالاضافة الى انها تعتبر اكبر السلع الاردنية التي يتم تصديرها .

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية فقد ظهر في الدراسة ان مجموعة الدول العربية قد شكلت السوق الرئيسي في حصولها على السلع الاردنية ووصلت الاهمية النسبية لهذه الدول حوالي ٥٨٪ الى مجمل الاسواق التي تصدّر اليها هذه السلع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن اجل دعم وتشجيع الصادرات الوطنية فقد كشفت الدراسة ان هناك اجـــراءات متوالية تقوم الحكومة باتخاذها لدعم وتنمية هذا القطاع وتمثلت اهمها في ،اعطاء الحوافـز الضريبية على الدخل المتأتي من هذه الصادرات ،واقامة المراكز التجارية في الخـــارج وقيامها في الترويج للسلع الوطنية ،واعطاء الدول المستوردة للمنتجات الاردنية الاولويـــة لتنفيذ المشاريع المختلفة في الاردن ،واعتماد الصفقات المتكافئة واقامة المزيد من المعـارض وتبسيط اجراءات التصدير.

هدف الفصل الخامس الى دراسة مؤشرات التبعية الاقتصادية للخارج وقياسهـــا بالنسبة للاقتصاد الاردني . واظهرت الدراسة ان هناك حالة كبيرة من الانكشاف يعانـــي منها الاقتصاد الاردني فاقت مثيلاتها في الاقتصادات المماثلة سواء في الدول العربيـــة او الدول النامية الاخرى ولوحظ ان نشاط الاستيراد قد شكل النسبة الكبرى منه. ومن بين الاثار التي يتركها حالة الانكشاف على الاقتصاد الوطني هي تقليل فعالية السياســات الاقتصادية الوطنية التي يتم رسمها من اجل تحسين النشاط الاقتصادي بشكل عـــام، ويساهم ارتفاع الميل للاستيراد بشكل اكبر في تقليل فعالية تلك السياسات.

وبينت الدراسة ان هناك تركيزاً سلعيا في تركيبة الصادرات الاردنية تمثلت فـــي مادة الفوسفات والخضروات والاسمدة ،وارتفعت نسبة هذه السلع الى مجمل الصـــادرات الى ٤٧٫٣ ٪ خلال سنوات الدراسة جميعها ،وعن مؤشر التركز الجغرافي لهذه الصادرات فقد تبين ان درجته كانت منخفضة بل وواصلت انخفاضها عبر سنوات الدراسة مما يعنـــي ان هناك توجها مستمرا لدى الاردن في تنويع المناطق والاسواق التي يصدر اليها .

اما بالنسبة لمؤشر التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية فقد اظهرت الدراســـة ان درجـته كانت عالية بلغت بالمتوسط ٤٤٫٤ ٪ وشكلت الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة هذا التركز. واخيرا فان الاستنتاج العام لقياس تلك المؤشرات اظهر ان الاقتصاد الاردني هو في تبعية اقتصادية للخارج في جوانب مختلفة منها حالة الانكشاف الكبير التي يعانـــي منها وخاصة بسبب ارتفاع الاستيراد بالاضافة الى التركيز السلعي في صادراته والتركـــز الجغرافي في مستورداته.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٦ التوصيـــــات :-

١ - استنتجت الدراسة ان احد اسباب العجـز المزمن في الميزان التجـــاري الاردني والانكشاف الاقتصادي هو الزيادة الحادة في المستوردات ،وكذلـــــك استنتجت ان ضيق قاعدة الانتاج السلعـي واختلال البنية الهيكلية للناتج المحلـي الاردني ادى الى الاعتماد على الاستيراد ،ولذلك فان الدراسة توصي بضـــرورة التوجه نحو زيادة حصة الانتاج السلعي الوطني وهو ما نادت به جميع خطط التنمية الاردنيـــة .

والباحث يؤكد على ضرورة وضع السياسات والاجراءات التنفيذية لتحقيق هـــذا التوجه وخاصة في مجال الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي ودعم الصناعات ذات الصفـة الاحلاليـــة .

٢ - التأكيد على ضرورة ترشيد نشاط الاستيراد الاردني في مجالات السلع الاستهلاكية والسلع التي يتوفر فيها انتاج اردني ،حتى يمكن تخفيض المستوردات بالقدر المعقـــول سنويا ، لان ترك الاتجاهات الاستيرادية على النحو الحالي سوف يؤدى الى زيـــادة حجم العجز التجاري في المستقبل ،وتصبح مشكلة تحقيـق التوازن في الميـــــزان التجاري صعبة للغايـــة .

٣ - دعم التوجه العربي في نشاط الاستيراد وذلك من خلال استيراد السلـــــع المتوفرة في الدول العربية وفي الدول الصديقة والدول التي تستورد من الاردن .

- تطوير نظم محددة للاستيراد بحيث يرتبط نشاط هذا القطاع مع مخصصـــــات مالية محددة للمستوردين واجراءات معينة تساهم في ضبط الاستيراد وفق هذه النظم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ — الاستمرار في سياسة حماية الانتاج المحلي وذلك عن طريق منع استيراد السلع المماثلة للمنتجات الوطنية مع التأكيد على تحسين مستويات الجودة والنوعية للانتاج الاردني .

من جانب الصادرات فقد تم ملاحظة تعرضها للتذبذب بين الهبوط والارتفاع وخاصة في السنوات الاخيرة ، ويكمن العامل الاساسي في هذا التذبذب في ان جزءاً كبيراً منها يتكون من مواد اولية كالفوسفات والاسمدة وهذه تتعرض عادة لظروف وعقبات كثيرة في الاسواق الدولية سواء من حيث الطلب عليها او من حيث اسعارها ، وهذا يستلزم ضرورة تطوير ودعم الصادرات الوطنية وخاصة تشجيع وتنمية الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة .

١ — التنسيق المستمر بين الجهات المصدرة ووزارة الصناعة والتجارة وذلك لمواجهة الاسواق الدولية والاستمرار في البحث عن الاسواق الجديدة للصادرات الاردنية وعدم التقيد بالاسواق التقليدية ، وذلك تجنبا لحدوث اية ازمات وظروف دولية طارئة .

— ضرورة الاتجاه اكثر نحو اعتماد مبدأ المقايضة وذلك بقصد تصريف المزيد من المنتجات الاردنية .

— العناية بالتمثيل التجاري في الخارج من حيث زيادة اعداد الملحقين التجاريين في السفارات الاردنية وذلك لاهمية الدور الذي يضطلع به هؤلاء في الترويج والدعاية للسلع الوطنية .

— الاستخدام الامثل للاتفاقيات والعقود التجارية المبرمة مع الدول العربية والاجنبية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تطبيق نظام المواصفات والمقاييس والاستمرار في فرض الرقابة على الصناعات التي تهدف الى تصدير الفائض منها ، وهذا يتطلب ايجاد تشريع قانوني محدد لتنظيم هذه الامور وضمان الجودة العليا للسلع الاردنية المصدرة الى الخارج .

١ - اعطاء المزيد من التسهيلات للمواد المستوردة التي تدخل في الصناعات الاردنية المصدرة وذلك من خلال الاعفاءات الجمركية على تلك المواد .

- ضرورة القيام باجراء البحوث والاستمرار فيها عن الاسواق الدولية وظروفها الخاضعة دائما للتغير ، وخاصة اجراء دراسات عن المستقبل في مجالات الاسواق المستوردة للسلع الاردنية .

١ - السعي الى زيادة التبادل التجاري مع الدول العربية في اطار السوق العربية المشتركة وخارجها .

- السعي الى تنفيذ الاجراءات التي تم اقرارها والتي من شأنها النهوض بقطاع التصدير وتنميته ، كانشاء صندوق دعم وتمويل الصادرات وانشاء شركة التصدير والاستيراد .

- العمل على احداث المزيد من المراكز التجارية في الخارج وذلك لاهمية الدور الذي تضطلع به في الترويج والدعاية للسلع الاردنية وتسهيل تسويقها في الدول التي توجد فيها مثل تلك المراكز .

- متابعة وتنفيذ الاهداف المعلنة بشأن قطاع التصدير وخاصة الواردة ضمن خطط التنمية الاقتصادية مستقبلا .

١ - السعي لدى الدول التي يعاني معها الاردن عجزا تجاريا كبيراً من اجل زيادة استيرادها من المنتجات الاردنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١)

تطور الايرادات والنفقات العامة

خلال السنوات ٧١ — ١٩٨٥

(بالالف دينار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز (—)
١٩٧١	٧٨ر١٩٨	٨٣ر١٤٨	٤ر٩٥٠
١٩٧٢	٩٥ر٦٥٢	١٠١ر٤٥٢	٥ر٨٠٠
١٩٧٣	١٠٣ر٢٣٦	١١٩ر٥١١	١٦ر٢٧٥
١٩٧٤	١٣٩ر٩٣٨	١٤٦ر٦٢٢	٦ر٦٨٤
١٩٧٥	١٩٩ر٣٩٢	٢٠٤ر٨٦٤	٥ر٤٧٢
١٩٧٦	١٧٣ر٨٢٥	٢٥٥ر٢٣٩	٨١ر٤١٤
١٩٧٧	٢٦٤ر٤٥١	٣٢٥ر٥٢٨	٦١ر٠٧٧
١٩٧٨	٢٤٠ر١٨٧	٣٥٠ر٩٨٥	١١٠ر٧٩٨
١٩٧٩	٣٩٨ر١٩٧	٥٠٢ر٢٧١	١٠٤ر٠٧٤
١٩٨٠	٤٣٥ر٤٥١	٥٣٩ر٣٨٢	١٠٣ر٩٣١
١٩٨١	٥٢٢ر٧٣٧	٦٢٣ر٥٠٤	١٠٠ر٧٦٧
١٩٨٢	٥٦١ر٧٧٤	٦٧٤ر٧٦٦	١١٢ر٩٩٢
١٩٨٣	٥٩٩ر٨٥٨	٦٦٨ر٠٦٣	٦٨ر٢٠٥
١٩٨٤	٥٢٥ر٥٣١	٦٨٦ر٤٩٥	١٦٠ر٩٦٤
١٩٨٥	٦٤٥ر٠٣٢	٧٧٠ر٢٨٣	١٢٥ر٢٥١

المصدر :—

البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٢)

تطور الايرادات من التجارة الخارجية، نسبة الى الايرادات العامة خلال السنوات ٧١-١٩٨٥

(بالالف دينار)

السنة	١ الجمارك	٢ الضرائب على الصادرات	٣ = ١+٢ المجموع	٤ الايرادات العامة	٥ = ٣÷٤ اجمالي الجمارك وضرائب الصادرات الى الايرادات العامة ٪
١٩٧١	٧ر٦٨٤	١ر٥٠٧	٩ر١٩١	٧٨ر١٩٨	١١ر٧
١٩٧٢	٩ر٥٤٣	١ر٩٢٠	١١ر٤٦٣	٩٥ر٦٥٢	١٢ر٠
١٩٧٣	١٢ر١٩١	٢ر٣٩٦	١٤ر٥٨٧	١٠٣ر٢٣٦	١٤ر١
١٩٧٤	١٦ر٨٥٠	٣ر٠٠٠	١٩ر٨٥٠	١٣٩ر٩٣٨	١٤ر٢
١٩٧٥	٢٠ر٩٠٢	٣ر٦٤٦	٢٤ر٥٤٨	١٨٢ر٢٣٧	١٣ر٤
متوسط (٧١-١٩٧٥)					١٣ر٣
١٩٧٦	٣٩ر٩٨٥	٥ر٢٨٦	٤٥ر٢٧١	١٧٣ر٨٢٥	٢٦ر٠
١٩٧٧	٦٣ر٩٩٥	٦ر٤٠٧	٧٠ر٤٠٢	٢٦٤ر٤٥١	٢٦ر٦
١٩٧٨	٦١ر٣٥٤	٦ر١٦٧	٦٧ر٥٢١	٢٤٠ر١٨٧	٢٨ر١
١٩٧٩	٧٢ر٠٦٠	٨ر٠٠٧	٨٠ر٠٦٧	٣٩٨ر١٩٧	٢٠ر١
١٩٨٠	٧٨ر٠٣١	١٠ر١١٨	٨٨ر١٤٩	٤٣٥ر٤٥١	٢٠ر٢
متوسط (٧٦-١٩٨٠)					٢٣ر٢
١٩٨١	٩٤ر٠٦٩	١١ر٥٢٥	١٠٥ر٥٩٤	٥٢٢ر٧٣٧	٢٠ر٢
١٩٨٢	١٠٩ر٧٤٨	١٢ر٦٨٨	١٢٢ر٤٣٦	٥٦١ر٧٧٤	٢١ر٨
١٩٨٣	١٢٠ر٥٦٩	١٣ر٤٦٦	١٣٤ر٠٣٥	٥٩٩ر٨٥٨	٢٢ر٣
١٩٨٤	١١٨ر٩٣٣	١٦ر٤٥٦	١٣٥ر٤٧٩	٥٢٥ر٥٣١	٢٥ر٨
١٩٨٥	١٢١ر٦٤٦	١٦ر٥٠٠	١٣٨ر١٤٦	٦٤٠ر٩٤٧	٢١ر٥
متوسط (٨١-١٩٨٥)					٢٢ر٣

المصادر:-

- وزارة المالية، قانون الموازنة، سنوات مختلفة.
- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، ايار، ١٩٨٦.
- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، ٦٤-١٩٨٢، عدد خاص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم(٣)

الميزان التجاري للمواد الغذائيـــــة

خلال السنـــــوات (٧١- ١٩٨٥ (مليون دينار)

السنـــة	مستوردات	صـــادرات	العجـــز
١٩٧١	٢١ر٤٧	٣ر٩٨	١٧ر٤٩
١٩٧٢	٢٧ر٦٠	٥ر٠٠	٢٢ر٦٠
١٩٧٣	٣٠ر٨٤	٤ر٧١	٢٦ر١٣
١٩٧٤	٤٢ر٣٦	١٠ر٠٦	٣٢ر٣٠
١٩٧٥	٤٩ر٣٠	١٠ر٧٣	٣٨ر٥٧
١٩٧٦	٨١ر٥٥	١٦ر٤١	٦٥ر١٤
١٩٧٧	٧٢ر٢٢	١٨ر٥٤	٥٣ر٦٨
١٩٧٨	٨٥ر٦٢	١٦ر٨٩	٦٨ر٧٣
١٩٧٩	١٠٠ر٦٣	٢١ر٥٥	٧٩ر٠٨
١٩٨٠	١١٢ر٦٤	٢٤ر٢٩	٨٨ر٣٥
١٩٨١	١٥٦ر٤٧	٣٤ر٠٤	١٢٢ر٤٣
١٩٨٢	١٧٧ر٣٣	٤٠ر٠٩	١٣٧ر٢٤
١٩٨٣	١٥٧ر١٠	٣٦ر٠٨	١٢١ر٠٢
١٩٨٤	١٦١ر١٢	٣٥ر٠٢	١٢٦ر١٠
١٩٨٥	١٥٢ر٥٥	٣٦ر٧٧	١١٥ر٧٨

المصدر :-

البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــــــق رقـــــم (٥)

ميزان المدفوعات الاردنـــــــي

خـــــلال السنـــــــوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

البنـــــد / السنـــة	١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
أ) البضائع والخدمـــات	٩٨٫٣٠	٤٠٫٤٢	١١٨٫٩٢	٥١٫٩٤	١٣٧٫٦٢	٧٦٫٨٩	١٩٨٫١٦	١١٤٫٢٦	٣٠٤٫١٧	١٥٨٫٨٤	٤٤١٫٥٥	٣٢٢٫٢٤
ـ البضائـع	٧٦٫٦٩	١١٫٤٤	٩٤٫٨٨	١٧٫٠١	١٠٧٫٨٠	٢٤٫١٥	١٥٥٫٦٨	٤٩٫٧٥	٢٣٢٫٩٤	٤٨٫٨٨	٣٢٨٫٧٤	٦٨٫٧١
ـ الذهب غير النقدي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ـ التأمين والشحـن	٠٫٢٥	٢٫٤٤	١٫٠٧	٣٫١٦	٠٫٢٤	٣٫٥٩	١٫٨٢	١٫٣٢	١٫٦٨	٢٫٤٧	٢٫١٠	٢٫١٨
ـ اجور النقل الاخـرى	٢٫٧٨	٣٫١٢	٣٫٧٩	٣٫٥١	٥٫٠٣	٥٫٩٦	٧٫٢٤	٧٫٦٩	١٤٫٢٠	١٤٫٧٦	١٥٫١٧	٢١٫٣٩
ـ السفر (السياحة)	٩٫٦٩	٦٫٣٥	١١٫٢٧	٨٫٣٠	١١٫٢٨	١٠٫٧١	١٧٫٤٣	١٧٫٢٩	٣٢٫٧٦	٣٥٫٧٢	٤٠٫١٤	٦٨٫٨٦
ـ دخل الاستثمارات	٠٫٩٨	٥٫٧٥	١٫٠٥	٤٫٣٩	١٫٢٦	٦٫٣٤	٢٫١١	٨٫٨١	٣٫١٠	١١٫٣٣	٤٫٧٤	١٢٫٩٩
ـ دخل الحكومـة	٥٫١٢	٣٫٦٧	٥٫٢٨	١٫٤٠	١٠٫٢٦	٢٫٠٣	١٢٫٦٥	٢٫٠٢	١٤٫٦٨	٥٫٩١	٢٧٫٠٧	٥٫٦٧
ـ خدمات اخـرى	٣٫٢٠	١٫٦٨	١٫٥٨	٦٫٧٦	١٫٦٥	٩٫٣٤	١٫٢٣	٣٫٣٥	٣٫٨١	١٣٫٥٢	٦٫٢٩	١٦٫١٣
ـ حوالات العاملين في الخارج	—	٤٫٩٧	—	٧٫٤١	—	١٤٫٧٠	—	٢٤٫١٣	—	٥٢٫٢٥	٦٫٨٠	١٣٦٫٤١
ـ ميزان البضائع والخدمات	٥٧٫٨٨	—	٧٧٫٨٧	—	٨٢٫٦٥	—	٨٣٫٨٠	—	١١٨٫٣٣	—	١٠٩٫٢١	—
ـ الميزان التجاري (٢٠١)	٦٤٫٧٥	—	٧٧٫٨٧	—	٨٢٫٦٥	—	١٠٥٫٩٣	—	١٨٤٫٠٦	—	٢٧٠٫٠٣	—
ـ ميزان الخدمات (٣ و ٨)	—	٦٫٨٧	—	١٠٫٨٩	—	٢٢٫٨٥	—	٢٢٫١٣	—	٦٥٫٧٢	—	١٦٠٫٨٢
ب) الحوالات بدون مقابـل	—	٣٦٫٦١	—	٦٨٫٢٩	—	٦٤٫٦٠	٠٫١١	٨٦٫٨٥	٠٫٥٦	١٤٠٫٢٦	١٫٣٠	١٢٧٫٨٥
ـ الخصوصيـــة	—	١٫١٢	—	٢٫٣٣	—	٣٫٥١	٠٫١١	٢٫٤٢	٠٫٥٦	٢٫٢٥	١٫٣٠	٥٫١٠
ـ الحكومة المركزيـة	—	٣٥٫٤٩	—	٦٥٫٩٦	—	٦١٫٠٩	—	٨٤٫٤٣	—	١٣٨٫٠١	—	١٢٢٫٧٥
ج) حساب رأس المال	—	١٨٫٥٦	٠٫٤٠	—	٦٫٠٣	—	٤٫١٤	—	٢٫٥٨	—	٣٫٧٥	—
القطاع غير النقدي	—	٦٫٧٤	—	٦٫٣١	—	٦٫٤٥	—	١٠٫٨٨	—	١١٫٤٤	١٤٫٦٦	—
ـ استثمارات القطاع الخاص	١٫٢٨	—	٠٫٣٨	—	١٫١٤	٠٫٠	—	١٫٠٦	—	٦٫٣٠	٣٫٤٠	—
ـ الحكومات المحليـة	٠٫٠٤	٠٫٢٢	٠٫٠٤	٠٫٠٢	٠٫٠٢	٠٫٠١	٠٫٠٦	٠٫٤١	٠٫٠٤	٠٫٤٣	٠٫٠٤	٠٫١٣
ـ الحكومة المركزيـة	—	٧٫٤٨	—	٦٫٧١	—	٧٫٦	—	٩٫٤٧	—	٣٧٫٤٢	١١٫٣٥	—
ـ القطاع النقدي	—	١١٫٨٢	٦٫٧١	—	١٢٫٤٨	—	٦٫٧٤	—	٤٦٫٦٩	—	—	١٠٫٩١
ـ مؤسسات النقد المركزيـة	—	٩٫٨٧	٦٫٢٤	—	٩٫٤٨	—	٦٫٩٨	—	٤٨٫٣٣	—	—	٤٫٩٥
البنك المركـزي	—	٨٫٢٦	٦٫٣٤	—	٨٫٣٥	—	٦٫٣٧	—	٤٨٫٣٣	—	—	٤٫٩٥
صندوق النقد الدولي	—	١٫٦١	—	—	١٫١٣	—	٠٫٦١	—	—	—	—	—
ـ البنوك التجارية	—	١٫٩٥	٠٫٣٧	—	٣٫٠٠	—	—	٠٫٢٤	—	١٫٦٤	—	٥٫٩٦
د) حقوق السحب الخاصـة	—	٠٫٨٨	—	٠٫٨٨	—	—	—	—	—	—	—	—
هـ) صافي السهو والخطأ	—	١٫٨٣	١٫٧٩	—	—	٢٫٢٣	—	٧٫٠٨	١٨٫٨٩	—	١٢٫٥٩	—

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / ملحـــــــق رقـــم (٥)

ميزان المدفوعات الاردني

خـــلال السنـــــوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

البنـــــد / السنـــة	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
أ) البضائع والخدمـــات	٥٦٤٫٣٤	٣٩٦٫٠٥	٦٣٢٫٩٧	٤٤٥٫٦٦	٨٦٣٫١٧	٥٤٦٫٦٦	١٠٣١٫٢٦	٧٤٤٫١٢	١٤٨٤٫٢٦	١٠٣٧٫٨٧	١١٢١٫٩٢	١٦١٢٫٤٩
ـ السلـع	٤٥٣٫١١	٨٢٫٠٦	٤٥٨٫٩٤	٩٠٫٩٢	٥٨٨٫٣٢	١٢٠٫٩١	٧١٤٫٧٩	١٧١٫٤٥	١٠٤٦٫٣٦	٢٤٢٫٦١	٢٦٤٫٥٢	١١٤١٫١١
ـ الذهب غير النقدي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ـ التأمين والشحن	٢٫٦٠	١٫٤٤	٢٫٢٧	٢٫٩١	١٫٨١	٤٫٠٧	—	٤٫٠٥	—	٢٧٫٢٧	١٦٫٨٣	—
ـ اجور النقل الاخرى	١٧٫٨٧	٢٥٫٢٢	٢٣٫٢٢	٣٥٫٦٠	٣٠٫٨٥	٥١٫٦٥	١٠٧٫٨٥	٧٦٫٤٦	٦٣٫١٨	١٠١٫٢٣	١١٧٫٤٧	٩٥٫٢٨
ـ السفر (السياحة)	٤٢٫٢٠	٩٥٫٠٠	٦٣٫٥٩	١٠٤٫٢٩	٨٩٫٧٢	١٣٣٫٣٤	٢٣٫٥٠	١٥٤٫٩٢	١٢١٫٥٥	١٨٠٫٨٤	١٨٣٫٤٨	١٣١٫٢٨
ـ دخل الاستثمارات	٥٫٩٦	١٣٫٣١	٧٫٢٠	١٥٫٧٤	١٤٫٦٨	٢٥٫٧١	٧٤٫٦٧	٣٧٫٦٩	٣٧٫٦٣	٦٦٫٢٥	٧٢٫٠٨	٣٩٫٤٣
ـ دخل الحكومة	٢٠٫٨٠	٣٫٦٠	٤٦٫١٧	١٢٫٤٦	٩٦٫٨٣	١٢٫٣١	٦٨٫٢٣	٨٫٤١	١٣٨٫٨٠	١١٫٥٤	١٠٫٢٨	١٢٠٫٥٠
ـ خدمات اخرى	٦٫٨٠	٢٠٫٦٧	١١٫٤٨	١٩٫٣٦	١٦٫٩٦	١٨٫١٨	٢٢٫٢٣	٥٤٫٤٧	٢٢٫٨٤	٦٧٫٢٣	٢٥٫٣٩	٢٣٫٤٨
ـ حوالات العاملين في الخارج	١٥٫٠٠	١٥٤٫٧٥	٢٠٫٠٠	١٥٩٫٣٨	٢٤٫٠٠	١٨٠٫٤٢	٤٦٫٠٠	٢٣٦٫٦٨	٥٢٫٠٠	٣٤٠٫٨٩	٦٢٫٤٠	٣٨١٫٨٧
ـ ميزان البضائع والخدمات	١٦٨٫٢٩	—	١٩٢٫٣١	—	٣١٦٫٥١	—	٢٨٧٫١٣	—	٤٤٤٫٤٩	—	٤٩١٫٥٦	—
ـ الميزان التجاري (٢٠١)	٣٧١٫٠٥	—	٣٦٨٫٠٢	—	٤٦٧٫٤٠	—	٥٤٣٫٣٤	—	٨٠٣٫٧٤	—	٨٧٦٫٥٩	—
ـ ميزان الخدمات (٢ و ٨)	—	٢٠٢٫٧٦	—	١٧٥٫٧١	—	١٥٠٫٨٩	—	٢٥٦٫٢١	—	٣٥٩٫٢٥	—	٣٨٥٫٠٣
ب) الحوالات بدون مقابل	٢٫٩٢	١٦٨٫٧٥	٠٫٦٧	١٠٧٫١٨	٦٫٢٦	٣٢٠٫٦٩	٢٫٢٥	٤٠١٫٠٠	١٫٦٦	٤٣٢٫٤٦	٢٫٠٧	٣٧٥٫٣٦
ـ الخصوصيـــة	٢٫٩٢	١٫٨١	٠٫٦٧	٤٫٥٥	٦٫٢٦	٢٫٦٤	٢٫٢٥	١٠٫١٥	١٫٦٦	١٧٫١٣	٢٫٠٧	١١٫٦٤
ـ الحكومة المركزية	—	١٦٦٫٩٤	—	١٠٢٫٦٣	—	٣١٨٫٠٥	—	٣٩٠٫٨٥	—	٤١٥٫٣٣	—	٣٦٢٫٧٢
حـ) حساب رأس المال	١٤٫٥٧	—	—	٥٣٫٩٩	٥٫٣٧	—	٧٤٫٣١	—	—	٥٢٫٧٥	—	١٧٥٫٧٦
القطاع غير النقدي	—	٥٠٫٢٠	—	٩٠٫٩١	—	٥٨٫٣٠	—	٣٢٫٠٥	—	٦٩٫٠٠	—	١١٢٫٤٠
ـ استثمارات القطاع الخاص	٣٫٧٥	—	—	١٧٫٢٤	—	٧٫٩	—	٩٫٣	—	٤٦٫٨٧	١١٫١٥	٢٢٫٩٨
ـ الحكومات المحلية	٠٫٠٢	٠٫٠٥	—	٠٫٧١	—	٠٫٨٨	٠٫٨٨	—	—	—	—	—
ـ الحكومة المركزيـــة	—	٤٫٤	—	٧٣٫٦٧	—	٤٩٫٦٩	—	٢١٫٨٧	٢٩٥٫١١	٣١٨٫٢١	٢٢٣٫٦٤	—
ـ القطاع النقدي	٦٤٫٧٥	—	٣٦٫٩٢	—	٦٣٫٦٧	—	١٠٦٫٣٦	—	١٥٫٢٥	—	٦١٫٣٦	—
ـ مؤسسات النقد المركزية	٤٥٫٣٤	—	٣٧٫٧٦	—	٨١٫٩٤	—	٤٥٫٧٩	—	١٥٫٤٢	—	٦٠٫٢٧	—
البنك المركزي	٤٥٫٣٤	—	٣٧٫٨٢	—	٧٨٫٤٤	—	٤٧٫٢٧	—	١٤٫٩٦	—	٦٠٫٢٦	—
صندوق النقد الدولي	—	—	—	٠٫٠٦	٣٫٥٠	—	—	١٫٤٨	٠٫٤٦	—	٠٫٠١	—
ـ البنوك التجارية	١٩٫٤١	—	—	٠٫٨٤	—	١٨٫٢٧	٦٠٫٥٧	—	—	١٫١١	١٫٥٦	—
د) حقوق السحب الخاصة	—	—	—	—	—	١٫١١	—	١٫٢١	—	١٫٢١	—	—
هـ) صافي السهو والخطأ	—	١٧٫٠٣	—	٣١٫٨٢	—	٦٫٢٤	٣٨٫٥١	—	٤١٫٣١	—	٥٧٫٤٩	—

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / ملحق رقم (٥)

ميزان المدفوعات الاردني
خلال السنوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

البنـــد / السنـــة	١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
أ) البضائع والخدمات	١٥٤٠ر١٧	١١٠٣ر٩٢	١٦٤٠ر٨٤	١٢٥٧ر٩٥	١٦٣٦ر٤٦	١٢٢١ر٥٥
ـ البضائع	١١٠١ر٩٦	٢١٠ر٥٩	١٠٦٩ر١٩	٢٩٠ر٦٦	١٠٧٢ر٥١	٣١٠ر٨٩
ـ الذهب غير النقدي	—	—	—	—	—	—
ـ التأمين والشحن	—	٢٢ر٤٣	—	٣٠ر٤٨	—	٣١ر١٣
ـ اجور النقل الاخرى	٧٨ر٢٨	١٠٨ر٧٧	١١٦ر٦٣	١٢٧ر٩٥	١٢١ر٦٢	١٥٥ر٩٨
ـ السفر (السياحة)	١٣٢ر٤٣	١٨٣ر٠٥	١٤٦ر٤٥	١٧٣ر٢٢	١٦٦ر٤٢	٢٠٤ر١٧
ـ دخل الاستثمارات	٤٦ر٣٧	٦٢ر٩٤	٦٢ر١٣	٣٨ر١٤	٧٤ر٥٩	٣٩ر٥٩
ـ دخل الحكومة	٨٩ر٦٣	٨ر٠٨	١١٦ر٨٠	٧ر٨٠	٨١ر٠٧	٣ر٠٩
ـ خدمات اخرى	١٨ر٧٠	١٠٥ر١٦	٣٢ر١٤	١٠٤ر٠٠	٢٧ر٣٠	٧٣ر٧٨
ـ حوالات العاملين في الخارج	٧٢ر٨٠	٤٠٢ر٩٠	٩٧ر٥٠	٤٧٥ر٠٠	٩٢ر٩٥	٤٠٢ر٩٢
ـ ميزان البضائع والخدمات	٤٣٦ر٢٥	—	٣٨٢ر٨٩	—	٤١٤ر٩١	—
ـ الميزان التجاري (٢٠١)	٨٩١ر٢٧	—	٧٧٨ر٥٣	—	٧٦١ر٦٢	—
ـ ميزان الخدمات (٣ و ٨)	—	٤٥٥ر١٢	—	٣٩٥ر٦٤	—	٣٠٤٦ر٧١
ب) الحوالات بدون مقابل	١ر٨٦	٢٩٦ر٧٩	٣ر٨٠	٢٨٢ر٥٦	٢ر٥٣	٣١٧ر٥٤
ـ الخصوصية	١ر٨٦	٧ر٢٣	٣ر٨٠	٢٠ر٨٦	٢ر٥٣	٢٦ر٣٦
ـ الحكومة المركزية	—	٢٨٩ر٥٦	—	٢٦١ر٧٠	—	٢٩١ر١٨
ج) حساب رأس المال	—	١٠٦ر٤٦	—	١٢٣ر٦٧	—	١١٩ر١١
القطاع غير النقدي	—	١٥٦ر٧٧	—	٦٤ر٣٧	—	١٢٧ر٦٤
ـ استثمارات القطاع الخاص	٢ر٨١	١٢ر٧٠	١ر٠٢	٢٩ر٩٢	—	٩ر٦٥
ـ الحكومات المحلية	—	—	—	—	—	—
ـ الحكومة المركزية	١٦٩ر٧٦	٣١٥ر٦٤	٢٥١ر٩٣	٢٨٧ر٤٠	٢٢٤ر١٣	٣٥٢ر١٢
ـ القطاع النقدي	٥٠ر٣٠	—	—	٦٩ر٣٠	١٨ر٥٣	—
ـ مؤسسات النقد المركزية	٣٥ر٨٥	—	—	٢١ر٥٩	—	٨ر٠٩
البنك المركزي	٣٩ر٥٤	—	—	١٩ر٠٢	—	٨ر٠٩
صندوق النقد الدولي	—	٣ر٦٩	—	٢ر٥٧	—	—
ـ البنوك التجارية	٢ر٤٩	—	—	٤١ر٨٧	٢٢ر٤١	—
د) حقوق السحب الخاصة	—	—	—	—	—	—
هـ) صافي السهو والخطأ	—	٣٤ر٨٦	—	٢٩ر٥٤	١٩ر٢١	—

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـق رقـم (٤)

التوزيع الجغرافي للعجز التجاري الاردنـــــي

لاهم الدول خلال السنوات ٧١–١٩٨٥ (بالمليون دينار)

السنة	الجماعة الاقتصادية الاوروبية		الدول العربية		الدول الاشتراكية		اليابـــان	
	العجز	نسبة ٪	العجز	نسبة ٪	العجز	نسبة ٪	العجز	نسبة ٪
١٩٧١	١٨٫٩٨	٢٩	١٠٫٠٨	١٥	٤٫٥٥	٧	٤٫٠٢	٦
١٩٧٢	٢٦٫٩٣	٣٤	٧٫٢٢	٩	٧٫٨٢	١٠	٣٫٩٧	٥
١٩٧٣	٣٠٫٥١	٣٤	١١٫٦٥	١٣	٧٫٣٨	٨	٤٫٦٤	٥
١٩٧٤	٤٥٫٥٧	٤٣	٨٫٠٢	٧	١٢٫٦٦	١٢	٦٫٥٩	٦
١٩٧٥	٧٤٫٩٩	٤١	٢٩٫٤٤	١٦	١٢٫٣٥	٧	١٣٫٣٢	٧
١٩٧٦	١٢٣٫٤٥	٤٦	٣٦٫٩٩	١٤	١٧٫٨١	٦	١٩٫٦٠	٧
١٩٧٧	١٥٥٫٤٦	٤٢	٣٦٫٤٤	١٢	٤٣٫٧١	١٢	٢٦٫٠٩	٧
١٩٧٨	١٦٤٫٠٦	٤٥	٤٣٫٩٦	١٢	٤٣٫٧١	١٢	٢٩٫٠١	٨
١٩٧٩	٢١٠٫٠١	٤٥	٥٤٫٨٨	١٢	٤٦٫٠٧	١٠	٣٤٫٤٥	٧
١٩٨٠	٢٥٧٫٦٣	٤٧	٧٦٫٣٢	١٤	٣٤٫٦١	٦	٤٧٫٣٩	٩
١٩٨١	٣٣٦٫٧٧	٤٢	٩٨٫٥٩	١٢	٦١٫٧١	٨	٦٧٫٦٩	٨
١٩٨٢	٣٢٥٫٩٧	٣٧	١٤٦٫٤٧	١٧	٦٩٫٤٢	٨	٨٣٫٦٠	٩
١٩٨٣	٣٢١٫٩٥	٣٦	١٦٣٫٥٧	١٨	٥٦٫٦١	٦	٩٩٫٤٩	١١
١٩٨٤	٣٠٨٫٨٤	٣٩	١١٣٫٢٣	١٤	٣٢٫٠٢	٤	٧٣٫٥٢	٨
١٩٨٥	٣٠٣٫١٦	٤٠	١٣٢٫٠٥	١٧	٥٢٫٨٧	٧	٦٢٫٠٠	٨

احتسبت النسب من المصدر التالي :

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٦)

تطور استيراد بعض انواع السلع الاستهلاكية
خلال السنوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

(بالملايين دينار)

السنة	القمح	السكر	الارز	منتجات الالبان والبيض	القهوه والشاي والبهارات	الفواكه والخضروات والمكسرات
١٩٧١	٣ر٨	٢ر٢	١ر٣	٢ر٥	١ر٢	٠ر٤
١٩٧٢	٦ر١	٥ر٢	١ر٣	٣ر٢	٢ر٠	٣ر٩
١٩٧٣	٧ر٠	١ر٨	١ر٤	٣ر٣	٢ر٥	٦ر٤
١٩٧٤	٧ر١	٦ر٨	٤ر٣	٣ر٩	٢ر٣	٨ر٧
١٩٧٥	٦ر٨	١١ر٥	١ر٩	٤ر٨	٢ر٩	٩ر٦
١٩٧٦	١٤ ر٨	٢٠ر٢	٤ر٥	٦ر٥	٣ر٠	١٥ر٩
١٩٧٧	١٣ر٩	٦ر٦	٢ر٧	٧ر٤	٥ر٣	١٥ر٧
١٩٧٨	١٤ر٦	٨ر٤	٣ر٥	٨ر٢	٦ر٥	١٦ر٧
١٩٧٩	١٩ر٦	٩ر٩	٤ر٩	١٠ر٥	٦ر١	٢١ر٤
١٩٨٠	٢٣ر٠	٨ر٢	٦ر١	١٢ر٥	٦ر٧	٢٢ر٧
١٩٨١	٢٣ر٤	٢١ر٤	٥ر٤	١٠ر٧	٧ر١	٢٥ر٥
١٩٨٢	٣١ر١	١٩ر١	٨ر٣	١٣ر٧	٤ر١	٣١ر٨
١٩٨٣	٣٢ر٨	٦ر٥	٤ر٤	١٣ر٩	٥ر٦	٣٢ر٣
١٩٨٤	٣٩ر٢	٥ر١	٨ر٢	١٥ر٥	٦ر٨	٢٧ر٨
١٩٨٥	٢٨ر٢	٣ر٦	٧ر٣	١٦ر٨	٦ر٠	٢٥ر٤

المصدر :-

- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٧)

تطور الميل للمستوردات الاردنيـــــــة حسب الاغـــراض

الاقتصادية خلال السنوات ٧١—١٩٨٥

السنـــة	السلـــع الاستهلاكية ٪	المواد الخام ٪	السلـــع الراسمالية ٪	المواد غير الداخلة في مكان آخر ٪
١٩٧١	١٩ر٥	٧ر٩	١٠ر٣	٧ر٠
١٩٧٢	٢٤ر٥	٩ر٩	١٠ر٠	٦ر٢
١٩٧٣	٢٤ر٨	١٠ر٩	٩ر٩	٧ر٤
١٩٧٤	٢٦ر٢	١١ر٣	١٥ر٤	٦ر٠
١٩٧٥	٢٥ر٥	١٦ر١	٢٣ر٤	١ر٠
١٩٧٦	٢٦ر٤	١٧ر٨	٢٢ر٧	—
١٩٧٧	٢٥ر٩	٢١ر٣	٣٢ر٤	—
١٩٧٨	٢٥ر٧	١٧ر١	٢٣ر٤	٠ر١
١٩٧٩	٢٤ر٩	٢٢ر٣	٢٤ر٠	—
١٩٨٠	٢٢ر٨	٢١ر٦	٢٣ر٥	—
١٩٨١	٢٥ر١	٢٣ر٦	٣٢ر١	—
١٩٨٢	٢٥ر٧	٢٦ر٦	٢٧ر٣	—
١٩٨٣	٢٤ر٩	٢٥ر٧	٢١ر١	٠ر٣
١٩٨٤	٢٥ر١	٢٧ر٤	١٥ر٦	٠ر٢
١٩٨٥	٢٤ر٣	٢٧ر٦	١٧ر٢	٠ر١

احتسبت النسب من المصادر التالية : —

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد "١" ، ١٩٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٨)

مؤشر التركيز السلعي للصادرات في بعض الدول

العربية والاجنبيـة لسنوات مختلفـــــــــــة

السنـــوات	الدولـــــــة	مؤشر التركيـــز السلعي للصادرات ٪
١٩٧٩—١٩٨٣	سوريـــــا	٨٥ر٤
١٩٧٩—١٩٨٢	المغـــــرب	٧٠ر٤
١٩٧٩—١٩٨٢	مصـــــــر	٧٥ر٩
١٩٧٨—١٩٨٠	الهنـــــد	٢٢ر١
١٩٨٠—١٩٨٣	تركيـــــا	٣٥ر٨
١٩٨٠—١٩٨٣	البرازيـــــل	٢٣ر٩

احتسبت النسب من المصدر التالي : —

- International Trade Statistics Yearbook, United Nations, Volume 1, New York, 1983, and 1985.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٩)

درجة التركز الجغرافي للصادرات الاردنية في كل من الكتلتين ، دول الجماعة الاوروبية والدول الاشتراكية خلال السنوات ١٩٧١—١٩٨٥

(بالالف دينار)

السنـــة	اجمالي الصادرات الوطنيـة	الجماعة الاوروبيـة		الدول الشرقية الاشتراكية	
		قيمة المصدر لها	النسبة (٪)	قيمة المصدر اليها	النسبة ٪
١٩٧١	٨ر٨٩٧	٤	—	٦٢٦	٧ر١
١٩٧٢	١٢ر٦٠٦	٥١	٠ر٤	٤١٢	٣ر٧
١٩٧٣	١٤ر٠١٠	٢٠	٠ر١	٣٤٨	٢ر٥
١٩٧٤	٣٩ر٤٣٧	٦٣	٠ر٢	٢ر٠٣٩	٥ر٢
١٩٧٥	٤٠ر٠٧٥	١ر٩٧٨	٤ر٩	٦ر٣٩١	١٥ر٩
متوسط ٧١—١٩٧٥			١ر٨		٨ر٥
١٩٧٦	٤٩ر٥٥٢	٢ر٥٢٠	٥ر١	٧ر٢٩٣	١٤ر٧
١٩٧٧	٦٠ر٢٥٣	٨٧٢ر	١ر٤	٤ر١٧٢	٦ر٩
١٩٧٨	٦٤ر١٢٩	١ر٣٣٧	٢ر١	٦ر٤٤٦	١٠ر١
١٩٧٩	٨٢ر٥٥٦	١ر١٣٨	١ر٤	٥ر٣٣٢	٦ر٥
١٩٨٠	١٢٠ر١٠٧	٢ر٠٩٦	١ر٧	١٥ر١٥٣	١٢ر٦
متوسط ٧٦—١٩٨٠			٢ر١		١٠ر٢
١٩٨١	١٦٩ر٠٢٦	٢ر٧٦٢	١ر٦	١٩ر٤٧٤	١١ر٥
١٩٨٢	١٨٥ر٥٨١	٣ر٦١٦	١ر٩	٢٥ر٤١٠	١٣ر٧
١٩٨٣	١٦٠ر٠٨٥	٨ر١٣٤	٥ر١	٢١ر٢١٦	١٣ر٣
١٩٨٤	٢٦١ر١٠٠	١٠ر٤١١	٤ر٠	٣٢ر٧٨٤	١٢ر٥
١٩٨٥	٢٥٥ر٣٠٠	١١ر٣٩٢	٤ر٥	٢١ر٥٠٢	٨ر٤
متوسط ٨١—١٩٨٥			٣ر٠		١١ر٧
المتوسط العام			٢ر٣		١١ر١

— احتسبت النسب من المصادر التالية :—

— البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ٦٤—١٩٨٣ .

— البنك المركزي الاردني ، النشرة الشهرية الاحصائية ، العدد "٦" حزيران ، ١٩٨٦ .

— الاحصاءات العامة ، نشرة التجارة الخارجية السنوية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (١٠)

درجة التركز الجغرافي للمستوردات الاردنية في الدول الغربيـــة والدول الشرقية خلال السنوات ١٩٧١ — ١٩٨٥

(بالالف دينـار)

السنـــة	اجمالـــي المستوردات	دول الجماعة الاوروبيـــة والولايات المتحـــدة		الدول الشرقيـــة "الاشتراكيـــة"	
		قيمة المستورد منهـا	النسبة (٪)	قيمة المستورد منهـا	النسبة (٪)
١٩٧١	٧٦ر٦٢٧	٣٧ر١١٣	٤٨ر٤	٥ر١١٧	٦ر٧
١٩٧٢	٩٥ر٣١٠	٤٣ر٨٧٢	٤٦ر٠	٨ر٢٣٦	٨ر٦
١٩٧٣	١٠٨ر٢٠٠	٤١ر٨٧٢	٣٨ر٦	٧ر٧٣٠	٧ر١
١٩٧٤	١٥٦ر٥٠٧	٦٣ر٢١٢	٤٠ر٤	١٤ر٦٩٦	٩ر٤
١٩٧٥	٢٣٤ر٠١٣	١٠١ر٩٠٧	٤٣ر٥	١٨ر٧٤٥	٨ر٠
متوسط ٧١—١٩٧٥			٤٢ر٩		٨ر١
١٩٧٦	٣٣٩ر٥٣٩	١٧٧ر٨٥٣	٥٢ر٤	٢٥ر١٠٦	٧ر٤
١٩٧٧	٤٥٤ر٤١٧	٢٢٥ر٣٣٨	٤٩ر٦	٤١ر٨٥٣	٩ر٢
١٩٧٨	٤٥٨ر٨٢٦	٢٢٥ر٠٥٨	٤٩ر١	٥٠ر١٦٠	١٠ر٩
١٩٧٩	٥٨٩ر٥٢٣	٢٧٩٣٦٧	٤٧ر٤	٥١ر٤٠٢	٨ر٧
١٩٨٠	٧١٥ر٩٧٧	٣٣٠ر٨٩٣	٤٦ر٤	٤٩ر٧٩٥	٦ر٩
متوسط ٧٦—١٩٨٠			٤٨ر٤		٨ر٥
١٩٨١	١٠٤٧ر٥٠٤	٥٠٦ر٢٠٥	٤٨ر٣	٨١ر١٨٥	٧ر٧
١٩٨٢	١١٤٢ر٤٩٣	٤٧٣ر٩٢٨	٤١ر٥	٩٤ر٨٢٧	٨ر٣
١٩٨٣	١١٠٣ر٣١٠	٤٦١ر١٣٤	٤١ر٨	٧٧ر٨٢٣	٧ر١
١٩٨٤	١٠٧١ر٣٤٠	٤٣٨ر٥١٤	٤٠ر٩	٦٤ر٨٠٤	٦ر٠
١٩٨٥	١٠٧٤ر٤٥٠	٤٤٢ر٥٩٦	٤١ر٧	٧٤ر٣٧٧	٦ر٩
متوسط ٨١—١٩٨٥			٤٢ر٧		٧ر٢
المتوسط العام			٤٤ر٤		٧ر٧

ـ احتسبت النسب من المصادر التالية :ـ

ـ البنك المركزي الاردني ،بيانات احصائية سنوية ،عدد خاص، ٦٤—١٩٨٣ .

ـ البنك المركزي الاردني ،النشرة الاحصائية الشهرية ،اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقم (١١)

رسم بياني يوضح تطور الميزان التجاري الاردني خلال السنوات ٧١-١٩٨٥

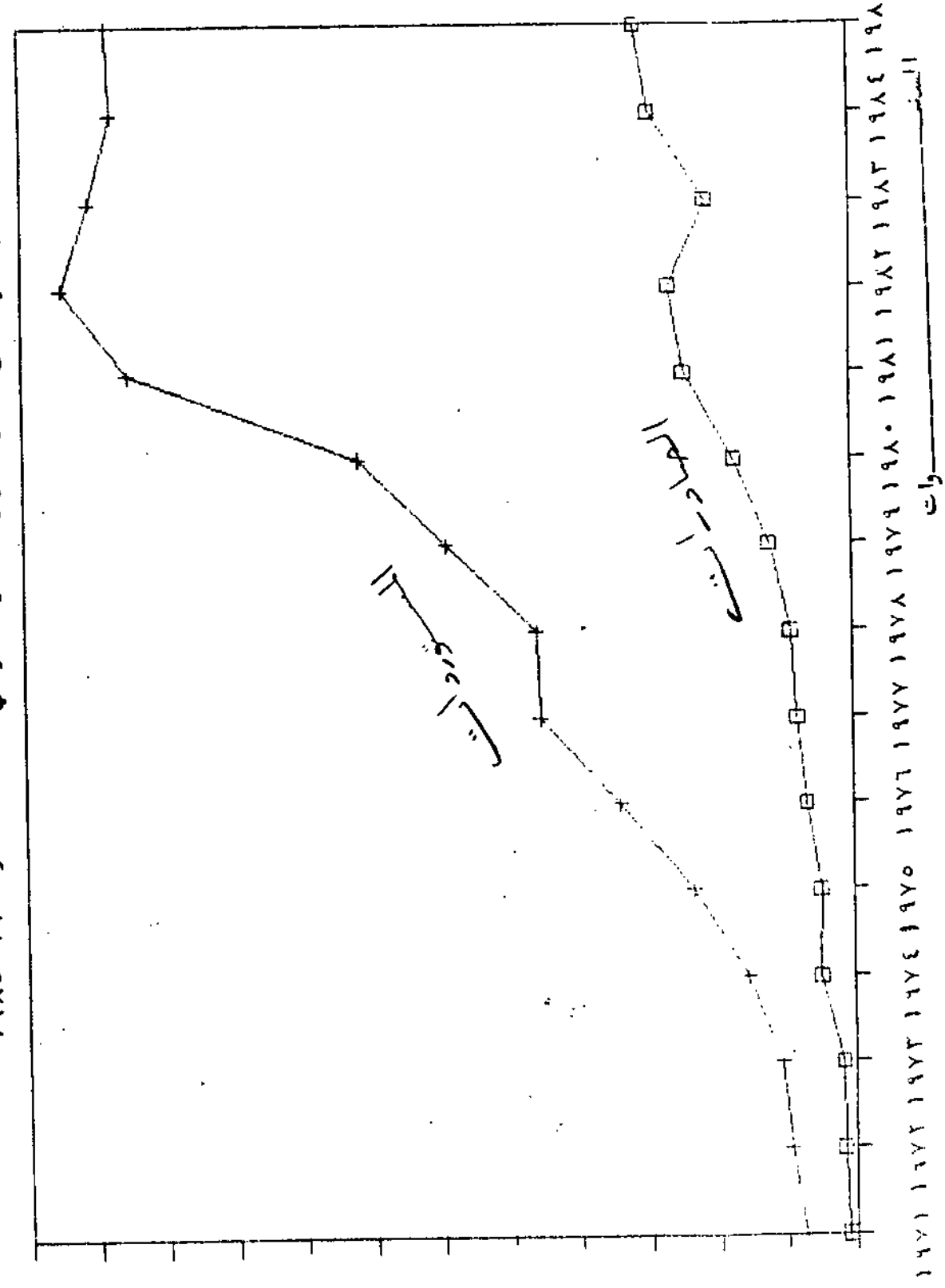

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجـــــع

أ ـ العربيـــــة

اولا : الكتـب

١ ـ الحمصي ، محمود

خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، بيروت ، مركـــــز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

٢ـ النجار ، اسكندر

العلاقات الاقتصادية الدولية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٧٣ .

٣ـ حسين ، وجدى محمود

نشاط التصدير والانماء الاقتصادى بالبلدان النامية ، القاهرة ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٣ .

٤ـ حشيش ، عادل احمد

مبادىء الاقتصاد الدولي ، القاهرة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨١ .

٥ ـ شافعي ، محمد زكي

التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٦ ـ شقير ، محمد لبيب

الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، بيروت ، مركز دراســـات الوحدة العربية ، جـ١ ، ١٩٨٥ .

٧ـ شقير ، محمد لبيـب

العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٨ ـ كرم ، انطونيـوس

اقتصاديات التخلف والتنمية ، بيروت ، منشورات مركز الانماء القومي ، ايـــار ، ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٩- صقر، محمد احمد
التجارة الخارجية لاسرائيل، مؤسسة الرسالة، ١٩٧١.

١٠- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،
التجارة الخارجية في الوطن العربي، عمان، نيسان، ١٩٨٢.

١١- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
اثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادي في البلاد العربية، عمان، شباط ١٩٨٦.

١٢- مرسي، فؤاد مصطفى
التصدير والاستيراد "علميا وعمليا"، القاهرة، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٧٨.

١٣- غبية، حيدر،
التجارة الدولية وميزان المدفوعات، مطبعة طربين، ١٩٦٥-١٩٦٦.

ثانيا: المطبوعات والمصادر الرسمية:-

١٤- البنك المركزي الاردني
- الواقع الاقتصادي في الاردن، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المغتربين الثاني، عمان، ١٩٨٦.
- التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.
- بيانات احصائية سنوية، عدد خاص، ١٩٦٤-١٩٨٣.
- قسم الاحصاء والنشر، مقابلات شخصية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٥- المجلس القومي للتخطيط

- خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥.
- خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠.
- خطة التنمية الخمسية ١٩٨١-١٩٨٥.

١٦- دائرة الاراضي والمساحة

- التقرير السنوي، ١٩٧٨

١٧- الاحصاءات العامة

- النشرة السنوية، ١٩٨٥.
- نشرة التجارة الخارجية سنوات مختلفة.

١٨- وزارة التخطيط

- خطة التنمية، ١٩٨٦-١٩٩٠.

١٩- وزارة الصناعة والتجارة

- نظام الاستيراد، ١٩٧٦.
- مديرية التعاون والتجارة، مقابلات شخصية.
- الكتب، رقم ٢٠٠/١٠/٦٦١٠ تاريخ ١٤/٨/١٩٨٥.

ورقم ٦١١/٥/٥١/٢٠٩٠ تاريخ ٤/٣/١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠ - وزارة المالية
- الجريدة الرسمية، الاعداد (٢٥٥٦)، (٢٣٦٥)
- كتاب رقم ١٠/٦٩/١٠٦٧٥ تاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦.

٢١ - وزارة العمل
- القوى العاملة في الاردن، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المغتربين الثاني عمان، ١٩٨٦.

٢٢- شركة الفوسفات
مقابلات شخصية مع المسؤولين.

٢٣ - مؤسسة المراكز التجارية
مقابلات شخصية مع المسؤولين.

٢٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية، القاهرة، وعمان، سنوات مختلفة.

ثالثا: الابحاث والرسائل

٢٥- حوراني، د. هيثم، تحليل اقتصادي للمستوردات الاردنية وعلاقتها بترشيد الانفاق الاستهلاكي، ندوة ترشيد الاستهلاك، الجامعة الاردنية ٨-١١ نيسان، ١٩٨٠.

٢٦ - حماد ومشعل، خليل، زكية، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية على السياسات الاقتصادية، مجلة ابحاث اليرموك، العدد ٢، ١٩٨٦.

٢٧ - المجالي، محمد مسلم، مؤشرات التبعية الاقتصادية والاقتصاد الاردني، بحث مقدم لمادة "حلقة بحث" قسم الاقتصاد، اشراف الدكتور اسماعيل عبد الرحمن، الفصل الاول ٨٥/١٩٨٦ (غير منشور).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٨ـ عبدالله، نظمي، السياسة الجمركية في الاردن، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤.

رابعا : الصحف والمجلات

٢٩ـ جريدة "الدستور"، تاريخ ١٩٨٧/٥/٧.

٣٠ - جريدة "الشعب" تاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤.

٣١ـ مجلة "الاقتصادي الاردني"، غرفة التجارة، العدد الاول، ١٩٨٦.

٣٢ - انطونيوس كرم، جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨.

٣٣ـ يوسف الصايغ، مجلة "المستقبل العربي" العدد ١٧.

٣٤ـ ابراهيم سعد الدين، مجلة "المستقبل العربي" العدد ٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) الانجليزيـــــــة :-

1. Heller H. Robert, International Trade, University of California, Los Angless, 1968.

2. Lewis, W. Arthur, Development Planning, Londong, 1965.

3. United Nations, Year book of National Accounts Statistics, New York, 1980-1984.

4. United Nations, Year Book of Internation Trade Statistics, New York, 1983, 1985.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

THE UNIVERSITY OF JORDAN
THE LIBRARY
INVENTORY 2004

The University of Jordan
Faculty of Economics and
Administrative Sciences
Department of Economics and
Statistics.

The Development of Jordan's Foreign Trade

1971-1985

By
Mohammed Moslem H. Al-Majali

Supervisor
Dr. Mohammed Haitham El-Hurani

"This Thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirements for degree of Master of Science in Economics, Faculty of Economics and Administrative Sciences, University of Jordan".

June 1987

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

SUMMARY

This study aims at providing a basic description of the present components of Jordan's foreign trade, analyzing the development of imports and exports during the period 1971-1985, and then discussing and assessing policies and actions which have been adopted by Jordan government.

The external trade sector is considered one of the most significant sectors in the Jordan economy. It provides the productive commodity sectors with capital and intermediate goods, and fulfill the demands of the household sectors with respect to consumer goods through imports. Also Jordanian firms depend on exports for marketing their products.

This study consists of six sections. Section one discusses very briefly the structure of Jordan economy and the components of the GDP. The purpose of presenting this brief review is to link several aspects of Jordan external trade with the overall economic conditions of Jordan, and therefore to think in a broader perspective when analyzing elements of foreign trade. The general conclusion of this section is that the structure of the economy is weakened by imbalances among producing sectors, i.e., a longstanding high share of service setors in the GDP. Total commodity sectors contributed 38% while the services sector's share was 62% of the GDP.

Section two takes a general look at the development of the external trade, balance of trade, and balance of payment. The study reveals that Jordan's foreign trade deficit has chronically increased over the years where the deficit grew at 19% annually.

٢٤٢٤٦٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Sections three and four analyze imports and exports activities, their classifications by commodity and geographical distribution, and assess government policies.

Jordan imports all kinds of commodities, consumer goods, intermediate, and capital goods, the growth rate of imports is estimated at 20% annually all/ over the period 1971-1985. The general causes of this high growth rate are: the small commodity productive base of Jordan economy, high population growth rate, the development of consumption tastes and preferences of Jordanians, in addition to the requirements of industrial projects for intermediate and capital goods.

Section five reviews the major indicators of economic dependency with respect to external trade, and measure precisely the relevant indicators for Jordan. The general conclusion of this section is that Jordan economy is highly exposed to the international environment, and this increases the vulnerability of the national economy to the foreign policies of the industrialized counctries and make it easily accessible to external measures. This section also reveals that there is a high degree of concentration with respect to Jordan commodity exports as fifty percent of total exports consists of agricultural and raw materials.

Finally, the study presents a set of conclusions and recommendations.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit